



الإعلال والإبدال من منظور لغوي

الدكتور

إبراهيم عوض إبراهيم حسين

أستاذ اللغويات (النحو والصرف والعروض) المساعد

في كلية الآداب، بجامعة سوهاج - مصر

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠ / ٢٠٢٠م

ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي

ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإعلال والإبدال من منظور لغوي

إبراهيم عوض إبراهيم حسين

أستاذ اللغويات (النحو والصرف والعروض) المساعد في كلية الآداب ، جامعة سوهاج - مصر .
البريد الإلكتروني: ibrahimawad1972@gmail.com

المخلص

مجال هذا البحث هو: "الإعلال والإبدال"، بين الصرفيين العرب القدماء، وعلماء اللغة المتأخرين. وتنبع أهمية هذا البحث من هذه المعالجة اللغوية الصوتية؛ التي تؤكد أثر "الصوت"، في تغيير بنية الكلمة، سواءً أكان هذا التغيير إعلالاً، بأقسامه المختلفة، أم إبدالاً، مقتصرًا على أصوات معينة قابلة للتبادل، بعضها من بعض، أم أثرًا للقراءة القرآنية، التي يترتب عليها تغيير، بهذه البنية الصرفية.

وقد جاءت أهداف البحث متسقة مع مباحثه ومطالبه، ومنسجمة. وكشف البحث عن اختلاف معالجة اللغويين المتأخرين، عن معالجة الصرفيين العرب القدماء، لهذه الظاهرة الصرفية المهمة (الإعلال والإبدال) تبعًا لاختلاف مصطلحات "الحرف" و"الحركة"، وتبعًا لاختلاف المنهج المتبع في دراسة كل فريق؛ فقد اتخذ الصرفيون القدماء "المنهج المعياري" أساسًا في تحليل بنية الكلمة، على حين اعتمد اللغويون المعاصرون على "المنهج الوصفي"، الذي يُعنى بوصف واقع الكلمة العربية وبنيتها، ويضرب صَفْحًا عن "الأصل الصرفي الافتراضي"، الذي تَبَنَّاهُ أسلافهم القدماء، عند وزن الكلمة، وبيان ما اعتورها من تغيير.

هذا، وقد توصلَ البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة، لعلَّ أهمها: أهمية تعرُّف أصوات الكلمة المكوِّنة لها، ومقاطعها الصوتية، وعلاقة صوامتها بصوائتها؛ من أجل الكشف عما أصابها من "إعلال" أو "إبدال"، وتفسيره في ضوء نظر الصرفيين القدماء، ورؤية اللغويين المتأخرين.

الكلمات المفتاحية: الإعلال – الإبدال – الصرف العربي – القلب – النقل – الحذف

– العوض – أحرف العلة والمد واللين – الحركات الطويلة – القراءة القرآنية.

Vocalization and Substitution from a Linguistic Perspective Ibrahim Awad Ibrahim Husein

Associate professor of (Grammar, Morphology and Prosody). Faculty of Arts, Sohag University, Egypt.

Email: ibrahimawad1972@gmail.com

Abstract:

The scope of the study is: "vocalization and substitution" among the ancient Arab morphologists and the recent linguists. The significance of the study comes from this linguistic and phonological handling; that confirms the impact of the "sound" in changing the structure of the word, whether it is a vocalization and its various sections or a substitution that is limited to some substitutable sounds with each other, or an influence from the Quranic reading that is followed by a change by this morphological structure.

The objectives of the present study are consistent with its branches of knowledge and requirements. Moreover, searching for the differences of the recent linguists handling with the ancient Arab morphologists handling for this significant morphological phenomenon, which is (vocalization and substitution) according to the differences of the terms "letters" and "diacritics" and also according to the difference of the adopted method in each study of the different schools. Ancient morphologists adopt "the standard method" as a basis in the analysis of the word structure, where contemporary linguists depend on the descriptive method" that interests in the Arabic word structure that does not consider "the virtual morphological origin" that is adopted by their ancient ancestors of the morphological balance of the word to consider the changes it happened.

At the conclusion, the study came up with a group of significant outcomes, most importantly: the importance of finding out the sounds of the word that made it up, its phonological syllables and the relationship between consonants and vowels; in order to revealing what occurs whether "vocalization" or "substitution" and its interpretation in the perspectives of both ancient morphologists and recent linguists.

Keywords : Affirmation - Substitution - Arab exchange - Heart - Transport - Deletion - Awad - Cursive letters, tides, and softeners - Long movements - Quranic reading.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

موضوع هذا البحث هو "الإعلال والإبدال"، وهو بابٌ صرفيٌّ، يعدُّ أهم الأبواب الصرفية، لما يشتمل عليه من مسائل صرفية، تعالج بنية الكلمة، ومعرفة أصلها الصرْفِيّ الافتراضيّ، الذي تُوزن عليه وَرْناً صرفيًّا، فضلًا عن أنّ "الإعلال" تحديدًا، يتناول كثيرًا من الكلمات التي مرّت بغير مرحلة وخطوة، حتى أصبحت على صورتها النهائية، المستعملة نطقًا وكتابةً.

ووفقًا للعبارة المأثورة: "لا مُشاحّة في الاصطلاح"، فإنّ الإعلال والإبدال يلتقيان في كثير من المسائل الصرْفِيّة، بحيث إذا قيل مثلًا: في كلمة "وشاح" إعلال بالقلب (قلّب الهمزة المكسورة واوًا: إشاح — وشاح) فهذا صحيح. وفي الوقت نفسه، إذا قيل: إنه إبدال للهمزة المكسورة واوًا، فهذا صحيح كذلك، ومن ثمّ فكلّ القَوْلَيْنِ صحيح. وكلُّ إعلال بالقلب يُقال له: "إبدال"، ولكن ليس كلُّ إبدال يُقال له: "إعلال".

وإذا كان الإعلال والإبدال قد يلتقيان في جانب؛ هو أنّ كلَّ "إعلال" "إبدال"، ولا عكس، فإنّ الإبدال ينفرد عن الإعلال، في بعض أنواع تبادل الحروف، التي تُسمّى: الحروف الصحيحة، في عرْفِ الصرفيين العرب؛ كما في كلمة (اصطَبِرَ) التي أصلها "اصْتَبَرَ"، فهي فعْلٌ على وزن (افْتَعَلَ)، أبدلت التاء طاءً، لوقوعها بعد حرف من أحرف الإطباق (الطاء). فهذا التغيير لا يمكن أن يُسمّى "إعلالًا"؛ لأنّ الذي حدث هنا، هو إبدال حرف صحيح من حرف صحيح، وليس هذا من الإعلال في شيء، وإنما هو إبدالٌ فحسب.

وسواءً أكان الحادث بالكلمة إعلالاً أم إبدالاً، فإنَّ هذا تغييرٌ حَدَثَ في أصوات الكلمة، ما أثر في بنيتها. فالإعلال يحدث بقصد التجانس بين أحرف العلة والمدّ، والحركة التي قبلها، والإبدال يحدث نتيجة التغيّر الصوتي. وهذا التغيّر يحقق الخفة، والاقْتِصَاد في الجهد العضليّ، وتناغم الأصوات، بعضها مع بعض، وهذا هو الغرض الأساس من قوانين اللغة، فيما يبدو لي.

والحقُّ أنّ علماء العربية القدماء قد أدركوا التكامل بين المستويات اللغوية الأربعة: (الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية) واتصال بعضها ببعض. فعلى سبيل المثال وظّف "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (المُتوفى سنة ١٧٥ للهجرة) الأصوات في خدمة اللغة؛ بابتكاره فكرة "التقايب"، والأساس الجذريّ، في كتابه "العين". وكذلك فعل تلميذه "سيبويه" (المُتوفى سنة ١٧٧-١٨٠ للهجرة) الذي خصّص مساحةً مهمةً، في آخر كتابه؛ للحديث عن مخارج الأصوات العربية وصفاتها، أفاد منه كثيرًا، علماء فنّ التجويد.

وانطلاقاً من أنّ كلّ فروع اللغة العربية، يكمل بعضها بعضًا، ويخدم أحدها الآخر، واعترافاً بأهمية الدراسة الصوتية، في معالجة أبواب الصرّف العربيّ، كانت هذه الدراسة اللغوية الصوتية، لهذين البابين الصرفيين المهمين.

وفي هذا البحث معالجة جديدة لهذين البابين الصرفيين المهمين، من منظور علم اللغة ومعطياته، انطلاقاً من أهمية تعرّف الأصوات، في التحليل الصرفيّ، ومن أنّه ليس من الممكن دراسة بنية الكلمة، دون دراسة أصواتها، ومقاطعها، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالصوائت (الحركات). ولن نبالغ إذا قلنا: إنّ مسائل الإعلال والإبدال، ترجع كلّها إلى أسباب صوتية محضة. و"علم الصرّف"، أو "علم بنية الكلمة" مبنيّ على الأصوات. من أجل

ذلك، يهدف البحث إلى إيضاح الفرق بين تفسير الصرفيين العرب، وتفسير اللغويين المتأخرين، لكثير من مسائل "الإعلال والإبدال".

فإذا قيل مثلاً: "إذا تحرّكت الواو، أو الياء، وانفتح ما قبلها، فُلبت ألفاً"، فهذه قاعدة صرفية، سنّها الصرفيون العرب، وإذا قيل: إنَّ الألف قد حُذفت من الأفعال الآتية: (دَعَتْ، ولم يَنْلُ، وخَفَ) بسبب التقاء الساكنين، فهذا تفسير الصرفيين العرب. أمّا إذا قيل: إنَّ الفتحة الطويلة قد حُذفت من هذه الأفعال، بسبب التخلص من المقطع المديد، أو المُعْرِق في الطول (ص ح ح ص)، الذي يتمثل في: (عاتُ، ونالُ، وخافُ) فهذا هو تفسير اللغويين المتأخرين.

هذا، وإذا كان الصرفيون العرب القدماء، قد اتخذوا المنهج المعياري "Normative method" أساساً في تحليلاتهم للبنى الصرفية المختلفة، في حين اعتمد علماء اللغة المتأخرون على المنهج الوصفي Descriptive method المُعتمَد في عِلْم اللغة الحديث - فإنَّ تحقيق الحق في كثير من المسائل الصرفية، في هذين البابين (الإعلال، والإبدال) يقتضي الجمع بينهما، إذ إنَّ لكلِّ تحليلٍ منهما وجْهًا صحيحًا مقبولًا، فضلًا عن أنَّه ليس من الضروري أن يختلف المنهج القديم، مع هذا المنهج الحديث، في كلِّ جزئية؛ فهناك نقاط لا تحتمل اختلافًا.

المنهج المُتبَع في هذا البحث، هو "المنهج الوصفي"، الذي يهتم بوصف بنية الكلمة، التي حدث فيها إعلالٌ، أو إبدالٌ، ثم تحليلها، بغية تعرّف أصلها ووزنها، وما حدث فيها، وشرح هذا، عند الصرفيين العرب، ثم عند اللغويين المعاصرين. وسيكشف البحث عن الاختلاف بين المعالجين، بسبب

الخلاف في المصطلح، فأحرف المدّ والعلة عند القدماء، مثلاً، هي الحركات الطويلة عند المحدثين (*).

هذا، وقد قسّمتُ البحث ثلاثة مباحث؛ مسبقة بمقدمة وتمهيد، ومُدَيَّلة بخاتمة، تحوى أهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول: الإعلال وأنواعه من منظور لغويّ.

المبحث الثانى: الإبدال الصرفيّ من منظور لغويّ.

المبحث الثالث: أثر القراءة القرآنية في الإعلال والإبدال.



١. تمهيد (تحرير مصطلحات البحث):

بدايةً لأبَد من توطئة لهذَيْنِ المصطلحَيْنِ المهمَّيْنِ ؛ وهما الإعلال، والإبدال، وما يرتبط بهما من مصطلحات البحث.

❖ الإعلال:

إنَّ مصطلح "الإعلال" هو: تغيير يحدث في أحرف العلة الثلاثة: (الواو، والألف، والياء)، وما يلحق بها، وهو الهمزة. وإنَّ للغة العربية نظامها الخاص، والذي يقارن بين هذه اللغة وغيرها من اللغات، لا يجد الإبدال والإعلال موجودَيْنِ في تلك اللغات؛ إذ إنَّ «تغيير أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) وما يلحق بها، وهو "الهمزة" يأتي بغرض التخفيف، سواءً أكان هذا التغيير بقلب أحد هذه الأحرف إلى غيره، أم بتسكينه ونقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله، أم بحذف هذا الحرف»^(١).

ومن هذا التعريف، يتضح أنَّ "الإعلال" ينقسم على ثلاثة أقسام، هي: "الإعلال بالقلب"، و"الإعلال بالتسكين أو النقل"، و"الإعلال بالحذف".

أما جعل أيِّ حرف، سواءً أكان هذا الحرف صحيحاً أم حرفَ عِلَّةٍ، في مكان أيِّ حرف آخر في الكلمة، فيعد إبدالاً عند الصرفيين العرب. ومعنى هذا أنَّ بعض أنواع الإعلال، كما في الإعلال بالقلب، الذي يختص بأحرف العِلَّة، يعدُّ أيضاً إبدالاً، فمثلاً: الفعل (قال) أصله: (قَوْل)، تحرَّكت الواو، وفُتِح ما قبلها، فقلبت ألفاً. ومن هنا نستطيع أن نقرر في اطمئنان، أنَّ "الإعلال" و"الإبدال" يلتقيان في بعض الكلمات التي يحدث فيها تغيير من نوع معين، هو "الإعلال بالقلب".

❖ الإبدال:

الإبدال هو جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر. وهو لا يختصُّ بأحرف العلة، وما يشبه أحرف العلة (الهمزة)، سواءً أكان للإدغام أم لم يكن، وسواءً أكان



لازمًا أم غير لازم. ولا بدّ فيه من كَوْنِ الحرف المبدل في مكان الحرف المبدل منه.

وتنقسم الحروف التي تُبدل من غيرها، على ثلاثة أقسام: أولها: ما يُبدل إبدالًا شائعًا للإدغام، وهو جميع الحروف، ما عدا الألف. وثانيها: ما يُبدل إبدالًا نادرًا؛ وهو ستّة أحرف؛ هي: (الحاء، والحاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان). وثالثها: ما يُبدل إبدالًا شائعًا لغير إدغام؛ وهو اثنان وعشرون حرفًا؛ يجمعها قولك: "لِجِدِّ صُرْفِ شَكْسٍ أَمِنْ طِيٍّ ثَوْبِ عَزْتِهِ".^(٢)

و تحقيقًا بالذِّكْرِ أَنَّ مسائل "الإبدال" عُولجت على مستويين هما: المستوى الصرفي، والمستوى اللغوي. وقد أُطلق على الإبدال الصرفي: الإبدال القياسي. وجمع "ابن مالك" الأحرف التي يقع فيها هذا النوع من "الإبدال" في تسعة؛ يجمعها قولهم: "هدأت موطيا"، وهذا هو الإبدال الضروري في التصريف^(٣).

وإذا كان الإبدال عند علماء العربية القدماء، يعني جعل حرف مكان حرف آخر مطلقًا^(٤)، كما سبقت الإشارة، فإن تعريف اللغويين المتأخرين له، بأنه جعل حرف مكان حرف، أو حركة مكان حركة أخرى^(٥)، يجعله أوسع وأشمل من تعريف الصرفيين العرب. ومن هنا فالإبدال عند هؤلاء اللغويين يقع في الأصوات: (الصوامت والصوائت = consonants, vowels) في إطار عملية التماثل المقبل، أو عملية التماثل المدبر، بين هذه الصوامت consonants تارة، وتلك الصوائت vowels تارة أخرى!

لقد اهتم علماء العربية القدماء بـ "الإبدال" اهتمامًا كبيرًا، فالتفتوا إلى ضرورة وجود تقارب صوتي بين الحرفين (المبدل، والمبدل منه) في المخرج الصوتي، وفي بعض الصفات الصوتية. فهذا هو ذا "ابن جنّي"

(المُتَوَفَّى سنة ٣٩٢ للهجرة) يعقد في خصائصه بآبًا، يسميه: باب الحرفين المتقاربين يُسْتَعْمَلُ أحدهما مكان صاحبه، نحو: "هتل" و"هتن"، و"ثم" و"قم" (٦). وهذا "ابن فارس" (المُتَوَفَّى سنة ٢٧٦ للهجرة) قبله، ينصّ على أنّ "الإبدال" سُنَّةٌ من سُننِ العرب، فيقول: « مِنْ سُننِ العرب: إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، يقال: مَدَحَهُ ومدَّهَهُ، وفرس رفِنٌ ورفِلٌ...» (٧).

والحقُّ أنّ كثيرًا من الكلمات التي فُسِّرَت على أنها من "الإبدال"، هي جميعها نتيجة للتغيُّر/ للتطوُّر اللغويّ الذي أصابها. ودراسة هذه الأصوات كفيلاً بالوقوف على الصّلات بينها، وصفات كلِّ منها (٨)؛ إذ إنّ القُرب في الصفة، أو في المخرج الصوتي، شرطٌ أساسيٌّ في كلِّ تطوُّر صوتي. (٩)

✽ العوض:

المقصود به: حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف آخر، ومما هو جديرٌ بالإشارة إليه هنا، أنه لا يُشترط أن يحلَّ الحرف العوض، في المكان الذي خلا بحذف الحرف المعوّض منه (الأصل)؛ فقد يكون في موضعه في آخر الكلمة مثلاً؛ كما في كلمتي "سنّة" و"شفّة"؛ إذ إنّ أصلهما: سنّة/سنو، وشفّة/شففو، فحذفت الواو (لام الكلمة) وعوّض منها بتاء التأنيث المقبوضة؛ هكذا:

— "سنّة" ← سنّة/سنو ← سنّة؛ على وزن "فَعَّة".

— "شفّة" ← شفّة/شففو ← شفّة؛ على وزن "فَعَّة".

وقد يكون "العوض" في غير موضع الأصل؛ وذلك مثل كلمتي: "ابن"، و"اسم" (١٠)؛ حيث أصلهما: "بتو"، و"سمو"؛ حذفت الواو (لام الكلمة) ثم أتت همزة الوصل في بداية الكلمة؛ لتكون عوضاً من هذه اللام المحذوفة. وبطبيعة الحال، سُنَّت (فاء الكلمة) الواردة بعد همزة الوصل، التي يُتوصَّل بها إلى النطق بهذا الساكن؛ هكذا:



— "ابنٌ" ← "بنوٌ" ← "ابنٌ" ؛ على وزن "إفْع".
— "اسمٌ" ← "سموٌ" ← "اسمٌ" ؛ على وزن "إفْع".

❖ "الألف والواو والياء": بين العلة والمد واللين:

إذا كانت الألف والواو والياء ساكنة، مسبوقة بحركة من جنسها، ففي هذه الحالة تُسمَّى: "أحرف علة ومدّ ولين"؛ كما في: "قالَ — يقولُ — قيلَ".
و"كلّ مدّ ولين حرف علة، وليس العكس. واللين أعمّ من المدّ" (١١).

وأما إذا وردت الواو والياء ساكنتين مسبوقتين بحركة ليست من جنس كل منهما، فعندئذٍ تُسمَّى كلّ منهما: "حرف لين" فقط، كما في كلمتي: "قومٌ"، و"بيتٌ". أما إذا تحركت الواو والياء، فعندئذٍ تُسمَّى كلّ منهما "حرف علة" فقط؛ نحو: "وقفَ"، و"يبسُ" (١٢).

❖ "الفعل المَعْلُ"، و"الفعل المَعْتَلُ":

في هذا السياق حرّياً بنا أن نفرّق بين مصطلحين، شاعا على السنة كثير من الباحثين، عند وصف الفعل، دون تفريق واضح، ولا تمييز بينهما، ألا وهما: الفعل المَعْتَلُ، والفعل المَعْلُ.

والحق أن الفعل الذي كان وسطه حرف علة، ثم خضع لأحكام الإعلال المعروفة، وللقانون الصرفي، الذي يقلّب واوه أو ياءه ألفاً، بسبب تحركها، وانفتاح ما قبلها؛ نحو: قالَ ← قولٌ وباعَ ← بيعٌ ومنها الإعلال بالنقل؛ نحو: يقومُ ← يقوم — هو الذي يوصف بـ "الفعل المَعْلُ"، خلاف الشائع بين الباحثين.

أما الفعل الذي لم تخضع عينه (الواو أو الياء) لأحكام الإعلال السابقة، وظلتا كما هما دون قلب، فهذا هو "الفعل المَعْتَلُ". وهذا الفعل يجوز في فائه، من الحركات الثلاث، ما يجوز في فاء الفعل الصحيح، مثلك عور،

وهيف، واعتور، وغيرها، من الأفعال التي تسلك مسلك الفعل الصحيح عند بنائها للمجهول^(١٣).

❦ "الاسم المَعْل"، و"الاسم المَعْتَل":

المَعْل من الأسماء، هو الاسم المشتمل على حرف عِلَّة، بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه التغيير، نحو كلمة: "مال"؛ إذ إنَّ أصلها: "مَوْل"؛ تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. ومثل هذا كلمة "مِقات" التي أصلها: "مِوقات" (من الوقت) قُلِبَت الواو ياءً؛ لسكونها إثر كسرة قبلها.

أمَّا "الاسم المَعْتَل"، فيختلف باختلاف المتحدثين، من النحويين والصرفيين؛ فالاسم المَعْتَل في نظر النحاة؛ هو: الاسم الذي آخره حرف عِلَّة، وعلى هذا التعريف، يتمثل هذا في: الاسم المنقوص؛ مثل: "الفتى"، و"العصا"، و"الحجا"، كما يتمثل في الاسم المنقوص؛ نحو: "القاضي"، و"المحامي"، و"المنادى". أمَّا الاسم المعتل في نظر الصرفيين، فهو ما كان فيه حرف أو أكثر من أحرفه الأصلية، حرف عِلَّة بغير تقييدٍ بالآخر أو غيره؛ وذلك مثل: "وصف"، و"حوض"، و"فتى"، و"قاص".^(١٤)

وفي نهاية الحديث عن هذا التمهيد، وهذه المصطلحات المحررة، تبقى كلمة مهمة، هي أنه مع أهمية دراسة ظاهرة "الإعلال" و"الإبدال" – محور هذا البحث – دراسة صوتية؛ لأنها تُعِينُ على فهم مسائل هذه الظاهرة وتجليتها، فإنَّ هذه الدراسة الصوتية ينبغي أن تعمق؛ حتى لا يحدث تناقض في القواعد، التي يمكن وضعها لإحكام هذه الظاهرة.^(١٥)



المبحث الأول

الإعلال وأنواعه من منظور لغوي

الإعلال هو ما تتعرض له أحرف العلة: (الألف، والواو، والياء) ومعها الهمزة، من تغيير، سواءً أكان هذا التغيير بحلول بعضها محلّ بعض، أم بنقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، أم بحذف أحد هذه الأحرف.

من أجل ذلك، كان من المقرر المعلوم في الصّرف العربي، أنّ الإعلال ينقسم على ثلاثة أقسام أو أنواع؛ إعلال بالنقل أو التسكين، وإعلال بالقلب، وإعلال بالحذف. ومما هو جديرٌ بالذكر، أنّ الإعلال بالحذف فقط، هو الذي يظهر أثره في الميزان الصرفي. أمّا الإعلال بالنقل، والإعلال بالقلب، فلا يظهر أثرهما في الميزان الصرفي، وفي حالة حدوث إعلال بالنقل، وبعده إعلال بالحذف، في أية كلمة، تُوزن هذه الكلمة على صورتها الأخيرة. وهذا خلاف ما يذهب إليه اللغويون المعاصرون، إذ يرون أنّ الكلمة يجب أن تُوزن على ما هي عليه فعلاً، فَوَزَنَ (قال) عندهم هو: فعاً وهكذا^(١٦). فهذا الفعل مكوّن من خمسة أصوات فَحَسَبَ؛ هي: (صامتان + حركتان قصيرتان + حركة طويلة)، ومن مقطعين فقط؛ هما: قَا + لَ = مقطع طويل مفتوح + مقطع قصير مفتوح^(١٧).

ولذلك فإذا حدث بأية كلمة (اسم أو فعل) إعلال بالحذف، فإنه يحذف من الميزان الصرفي، مقابل هذا الحرف المحذوف من الاسم الموزون، ولذلك وَرَنَّا كلمة "صلة" على "علة"؛ لأن الواو التي تقابل فاء الميزان الصرفي محذوفة من هذا المصدر، ومثلها بالضبط: "تقة"، و"زنة"، و"هبة".

كما أننا وزنا "قاصٍ" على "فاعٍ"؛ بسبب حذف ياء هذا الاسم المنقوص التي تقابل لام الميزان الصرفي.

أولاً - الإعلال بالقلب:

١ - وزن أسماء حدث فيها إعلال بالقلب:

الاسم	الوزن	ما حدث فيه من إعلال
كِسَاء	فِعَال	أصل "كِسَاء" هو: "كِسَاو"؛ لأنها من "كَسَا : يكسو". وقعت الواو متطرفة إثر ألف مدّ زائدة، فقلّبت همزة، وأصبحت في صورتها النهائية "كِسَاء".
ظِبَاء	فِعَال	أصل "ظِبَاء" هو: "ظِبَاي" بالياء؛ لأن الكلمة جمَعٌ للمفرد "ظَبِي". وقعت الياء - في الجمع - متطرفة، بعد ألف زائدة، فقلّبت همزة؛ وأصبحت "ظِبَاء".
مِيزَان	مِفْعَال	أصل هذه الكلمة هو: "مِوزَان" بالواو؛ لأنها من "وزنَ : وزَّناً" وقعت الواو (في كلمة "مِوزَان") ساكنة، بعد كسرة، فقلّبت ياءً؛ للمناسبة الصوتية بين الكسرة والياء.
غَزَاة	فُعَلَة	كلمة "غَزَاة" أصلها: "غَزَوَة"؛ لأنها من غزا: يغزو. فهذه الألف أصلها واو. وسبب انقلاب الواو ألفاً، يرجع إلى تحرك الواو، وانفتاح ما قبلها.
عِصِيّ	فُعُول	كلمة "عِصِيّ" جمع تكسير على وزن "فُعُول"؛ لأن أصلها "عِصُوّ" (١٨) وهنا اجتمع في الكلمة واوان، أولاهما زائدة في الجمع، والأخرى أصلية تمثل لام الكلمة، فقلّبت هذه الواو (الأصلية) المتطرفة إلى ياء، فصارت الكلمة "عِصُوِيّ". وهنا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وكانت الأسبق منهما ساكنة، فقلّبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء الموجودة، فصارت الكلمة إلى "عِصِيّ"، ثم كسِرَ ما قبل هذه الياء، للمناسبة الصوتية، وأصبحت الكلمة في صورتها النهائية هي: "عِصِيّ". (١٩)

ومما هو جديرٌ بالذكر، في هذا المقام، أن التحليل الصَّرْفِيَّ لعلماء العربية القدماء، ارتكز على تطبيق القواعد الصَّرْفِيَّة، التي وضعوها بعناية. فعلى سبيل المثال، عندما تحدثوا عن قلب الواو همزةً، في اسم الفاعل "قائم" ، ذهبوا إلى أن الواو هي عَيْن (قَائِم) أُعِلَّتْ بقلبها همزةً؛ لأنها أُعِلَّتْ هذا الإعلال، في جميع الوحدات الصرفية، المأخوذة من هذا الفعل الأجوف الواوي.

- إمَّا بقلب الواو ألفاً : قَوْمٌ ← قَامَ

- وإمَّا بنقل حركتها إلى الصحيح الساكن قبلها: يَقُومُ ← يَقُومُ

- وإمَّا بحذفها أقوْمُ ← قُمْ

- وإمَّا بقلبها ياءً (في المصدر): قِوَامٌ ← قِيَامٌ (٢٠).

ولكلِّ حالة صرفية من هذه المراحل، قاعدتها، التي نصَّ عليها الصرفيون العرب، وطبقوها في تحليلاتهم الصرفية، وستأتي كلُّ حالة، و كلُّ قاعدة في مكانها، من متن هذا البحث .

أما التحليل الصرفي عند علماء اللغة المتأخرين، فهو لا يعدو أن يكون محاولةً، كمحاولة القدماء، ولكنها في ضوء علم اللغة الحديث ومعطياته، توافقت مع النظام الصوتي في اللغة العربية: قَائِمٌ ← قائمٌ. إن صوت الواو شبه صامت، فهو بين الصائت الطويل (الألف = الفتحة الطويلة = long vowel) قبله، والصائت القصير بعده (الكسرة Short Vowel) وهي في الوقت نفسه تمثل الحاشية الأولى للمقطع الثاني من الكلمة : قَائِمٌ وَقَفًا قَائِمٌ + وم = ص ح ح + ص ح ص. ولكي تكون هذه الحاشية (أو حائط هذا

الحِصْنَ) منيعًا ، يُحوّل صوت الواو إلى صوت الهمزة؛ ذلك الصوت الحنجريّ المُصنّت، الشديد القوي^(٢١).

وهنا لا بدّ من الجَمع بين تحليل القدماء والمحدثين، فلو اكتفينا برأي اللغويين المتأخرين وحدهم، لاعترضَ علينا معترضٌ، بمثل اسم الفاعل (مُقاوِل) الذي لم تُقلّب فيه الواو همزة. إذن فرأى القدماء، في هذه الصيغة (مُقاوِل) صحيح مقبول، إذ إنّ الواو لم تتعرض للإعلال، في سائر الوحدات الصرفية، حيث نقول: قاوِل: يُقاوِل: مُقاوِلَةٌ، كما قلنا: "مُقاوِل" على صيغة اسم الفاعل^(٢٢).

وفيما يتعلق بقلب "الواو"، أو "الياء" المتطرفة ، إثر ألف زائدة قبلها، همزة؛ في الأسماء الآتية: (كساء - سماء - صفاء - بناء - جزاء - ظباء) فإنّ بعض اللغويين المتأخرين ، لم يقتنع بتفسير الصرفيين القدماء؛ فهذا هو ذا الدكتور "عبد الصبور شاهين" يذهب إلى أنّ هذا ليس إبدالاً للواو، أو الياء، همزةً، وإنما هو إفعال للمقطع المفتوح، وتصحيح الكلمة في الوقف، حيث آثر الناطق إفعال هذا المقطع المفتوح، بإحلال الهمزة محل صوت اللين (الواو، أو الياء) على سبيل الإبدال؛ من أجل تصحيح نهاية الكلمة ؛ إذ إنّ الوقف لا يكون على حركة. كما في مثل "كساو" Kisa-u فَحذفت الضمة المولدة للواو، بإزدواجها ، مع الفتحة الطويلة، وأُفّلت المقطع بصوت صامت ، هو "الهمزة"، التي تُستعمل هنا قفلاً مقطعيّاً ؛ تجنباً للوقف على مقطع مفتوح. ولا عَاقبة صوتية مطلقاً، بين الهمزة والواو، أو الياء، تُوجب هذا الإبدال.^(٢٣)

غير أنّ الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف"، هو من اللغويين المعاصرين مثله، نقضَ رأيه، وذهب إلى أنه « إذا كان ما يقوله صحيحاً،

فلماذا لم يُفعل المقطع ؛ في مثل : (الآي = جَمَعَ آية)، و(الغاي = جَمَعَ غاية)، و(الراي = جَمَعَ راية) ؟ ، ثُمَّ إذا كان هذا من أجل الوقف - كما يقول - فلماذا لم تُعد تلك الكلمات إلى حالتها عند وصلها ؟ «.(٢٤)

هذا، ومن الالفت للنظر؛ في حالات كثير من الكلمات، التي حدث فيه إعلالٌ بالقلب: (قَلْبَ الواو ياءً عند اجتماعهما) أن هناك كلماتٍ أحادية المقطع، سواءً أكانت قبل الإعلال، أم بعده. من هذه الكلمات "كَيّ"، و"شَيّ"، و"طَيّ"؛ فهذه الكلمات أصلها: كَوِي، وشَوِي، وطَوِي.

اجتمعت الواو والياء في كلمة، وكانت الأسبق منهما (الواو) ساكنة، أو بعبارة أخرى: سُبِقَتْ إحداهما (الياء) بساكن (الواو) فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء الموجودة، فأصبحت على هذه الصورة المستعملة، على مستوى النطق، ومستوى الكتابة، كما في قوله جلّت قدرته: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ (٢٥).

والتحليل المقطعي لهذه الكلمة، في أصلها الصرفي، قبل الإعلال وبعده، يوضّح هذا:

- طَيّ وقفاً ← ص ح ص ص (مقطع طويل مزدوج الإغلاق بصامتَيْن).

- طَوِي وقفاً ← ص ح ص ص (مقطع طويل مزدوج الإغلاق بصامتَيْن).

وحتى الكلمات الثنائية المقطع، فمنها ما تنطبق عليه هذه الحالة، مثل كلمة "سَيّد" التي أصلها: سَيوّد. اجتمعت الواو والياء في كلمة، وكانت الأسبق منهما (الياء) ساكنة، أو سُبِقَتْ الواو بسكون الياء، فقلبت الواو المكسورة ياءً مكسورةً مثلها، ثم أدغمت الياء (الساكنة) في الياء المنقلبة عن واو، فأصبحت الكلمة على هذه الصورة النهائية المستعملة.

- سَيْدٌ ← وقفًا سَيٌّ + يَدْ = ص ح ص + ص ح ص .

- سَيُودٌ ← وقفًا سَيٌّ + وِدٌ = ص ح ص + ص ح ص .

ويلاحظ هنا، أنَّ الياء متقدمة على الواو. وينصَّ القانون الصرفي، على أنه "سواءً أكانت الواو متقدمة أم متأخرة، فإنها تُقلب ياءً، للتخفيف، فالياء أخف من الواو، ومن أعراض الإعلال في العربية التخفيف.

والحال نفسها تنطبق على ما يُشبه الكلمة الواحدة، كالتركيب الإضافي، كما في قول النبيّ - صلى الله عليه وسلم - لـ " وَرَقَّةَ بنِ نَوْفَلٍ " ، ابن عم زوجه "خديجة" رضي الله عنها؛ عندما قال له "ورقة": « هذا النَّامُوسُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى "مُوسَى" ، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا ، أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ » ، فقال له النبيّ - صلى الله عليه وسلم - : "أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ" .» (٢٦)

والتحليل الصرفي لـ "مُخْرِجِيَّ" يوضح هذا:

- مُخْرِجِيَّ ← أصلها مُخْرِجُونَ + يَ المتكلم

حُدِفَت النون للإضافة، فأصبح التركيب "مُخْرِجُوي".

- مُخْرِجُوي ← قُلِبَت الواو ياءً، وأدغمت في ياء المتكلم.

- مُخْرِجِيَّ ← قُلِبَت ضمة الجيم (لام الكلمة المضافة = مُخْرِجِ)

كسرة؛ للمناسبة الصوتية.

ومثل هذا يُقال عن تركيب إضافي قرآني؛ كـ "مُصْرَخِيَّ" (٢٧) في قوله جَلَّ شَأْنُهُ؛ حكايةً عن "الشيطان" : ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرَخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيَّ ﴾ (٢٨) .

٢- وزن أفعال حدث فيها إعلال بالقلب:

الوزن الصرفي	الفاعل الموزون	ما حدث فيه من إعلال
فَعَلَ	قَامَ	الفاعل "قَامَ" أصله: "قَوْمٌ"؛ لأنَّ أَلْفَ هذا الفعل الأَجُوفِ أصلها الواو، بدليل المضارع "يَقُومُ". وفي هذا الأصل الافتراضيّ (قَوْمٌ): تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. وهذا قانون صرفيٌّ مطرد وثابت، ويسري على كلِّ فعل أجوف، سواءً أكانت ألفه ذات أصل واويٍّ، أم أصل يائيٍّ.
فَعَلَ	سَارَ	أصل الفعل "سَارَ" هو: "سِيرٌ"؛ لأنَّ أَلْفَ هذا الفعل الأَجُوفِ أصلها الياء، إذ إنَّ مضارعه هو "يسير". وفي هذا الأصل الافتراضيّ (سِيرٌ): تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. وهذا قانون صرفيٌّ مطرد، ينطبق على كلِّ فعل أجوف يائيٍّ.
فَعَلَ	هَجَا	الفاعل "هَجَا": فعل معتل ناقص. وهذه الألف الممدودة التي ينتهي بها، ذات أصل واويٍّ؛ لأنَّ مضارعه، هو: "يَهْجُو" بالواو. وقد وزنا الفعل "هَجَا" على "فَعَلَ"، بناءً على أصله "هَجَوٌ". وفي هذا الأصل الافتراضيّ: تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً. وما حدث في هذا الفعل ينطبق ويسري على كلِّ فعل معتل ناقص ينتهي بألف، ذات أصل واويٍّ.
فَعَلَ	سَعَى	الفاعل "سَعَى": فعل معتل ناقص، ينتهي بألف مقصورة، أو لينة، مكتوبة على صورة الياء، ولتعرف أصل ألف هذا الفعل، وهل هي واوٌ أو ياءٌ؟ يكون اللجوء إلى المضارع، وهو "يسعى"، الذي ينتهي بألف مقصورة أو لينة أيضاً. وهنا لم يُسَعَفنا المضارع، فنلجأ إلى المصدر، وهو ("سَعْيًا")، فتظهر الياء، التي هي أصل هذه الألف المقصورة، أو اللينة. وما حدث هنا، ينطبق على كلِّ فعل معتل ناقص، ينتهي بألف مقصورة أو لينة، أصلها الياء، كما في: "رَمَى" ← "يرمي"، و"جَرَى" ← "يجري"، و"بَكَى" ← "يبكي"، و"سُتْرَضِيَ" ← "يسترضي"، وغير هذا كثيرٌ.

أما اللغويون المتأخرون، فيرون أن الذي حدث في الأفعال: (قال، وباع، وسار، وغيرها) ليس إعلالاً بقلب الواو أو الياء ألفاً، بل هو "سقوط الازدواج الحركي"، نتيجة الصعوبة المقطعية، حيث طال المقطع قبلها: (قا - با - سا) على سبيل التعويض؛ فأصل (قال) مثلاً: قول kawala. وعندما سقط الصوت الانزلاقي، المتمثل في الواو (w) صار الفعل في صورته النهائية: (قال: kaala = k̄ala) (٢٩).

ثانياً: الإعلال بالنقل:

١- وزن أسماء حدث فيها إعلال بالنقل:

<p>كلمة "مَشُورَة" أصلها: "مَشُورَة"؛ نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها (وهو حرف الشين) ، فأصبحت الكلمة: "مَشُورَة" في صورتها النهائية ؛ فقد صارت الشين مضمومة بعد أن كانت ساكنة، وأصبحت الواو ساكنة، بعد أن كانت هي المضمومة.</p>	<p>مَفْعَلَةٌ</p>	<p>مَشُورَة</p>
<p>كلمة "مُفِيد" أصلها: "مُفِيد"، على وزن مَفْعِل، نقلت حركة الكسرة التي تحت الياء، إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، فأصبحت الكلمة في صورتها النهائية: "مُفِيد"، حيث أصبحت الفاء مكسورة، والياء ساكنة. وما دامت الياء مسبوقة بحركة من جنسها، وهي الكسرة ، فهذا دليل على أنها حرف مد ساكن، عند القدماء.</p> <p>ولما كان من المقرر المعلوم عند النحويين العرب القدماء، أن أحرف المدّ (الألف ، والواو ، والياء) إذا سبق كل حرف منها بحركة من جنسه: (ا ، و ، ي) ، فهذا دليل على أنه ساكن - فمن هنا لم نضع سكونا على واو "يقول" ، اعتماداً على فصاحة المتلقي للغة .</p>	<p>مُفْعِل</p>	<p>مُفِيد</p>

٢- وَزْنُ أفعالٍ حدث فيها إعلالٌ بالنقل:

الفاعل الموزون	الوزن الصرفي	ما حدث فيه من إعلال
يَقُولُ	يَفْعُلُ	وَزْنُ "يَقُولُ" هو: "يَفْعُلُ"؛ بناءً على أصله (الافتراضي) "يَقُولُ"، بضم الواو، وسكون ما قبلها. حدث نَقْلٌ لضمّة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فأصبحت القاف متحركةً بالضم، بعد أن كانت ساكنة، وصارت الواو ساكنةً، بعد نَقْلِ حركتها إلى ما قبلها، ثمَّ صارت الصيغة إلى: "يَقُولُ".
يَبِيعُ	يَفْعُلُ	الوزن الصرفي للفاعل "يبيع" هو: "يَفْعِلُ"، وذلك بناءً على أصله الصرفي الافتراضي: "يَبِيعُ"، بكسر الياء، وسكون الباء. والذي حدث هنا، هو أن حركة الكسرة التي تخصّ الياء، نُقِلت إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، فأصبحت الباء مكسورة، بعد أن كانت ساكنةً، وصارت الياء ساكنةً، بعد نَقْلِ حركتها إلى ما قبلها. ومن هنا أصبحت هذه الصيغة الفعلية، في صورتها النهائية، هي: "يَبِيعُ". وبطبيعة الحال، كان لابد من حَذْفِ السكون الذي يخصّ الياء، إذ إنَّ من المقرر المعلوم في اللغة والنحو، أن الياء إذا سُبقت بحركة من جنسها، وهي الكسرة، فهذا دليلٌ على أنها ساكنة، ومن ثمَّ لا نضع لها سكوناً؛ اعتماداً على فصاحة المتلقي للغة، ومعرفة الدارس لها.

أما علماء اللغة المتأخرون، فيرون أن الذي حدث في هذه الكلمات وما يشبهها، هو مجرد سقوط للصوت الانزلاقي، الذي تمثله الواو في كلمة "يقول"، إذ إن أصلها كالاتي:

يقول ← yaḳwulu. وعندما سقط هذا الصوت الانزلاقي: (و = w) صار الفعل في صورته النهائية: يقول yaḳūlu .

إن هذا التفسير يلجأ إليه هؤلاء اللغويون، عند تحليلهم لكثير من مسائل الإعلال، بأنواعه الثلاثة، ففي كلمة "ميزان" التي أصلها: "موزان"، وقعت الواو ساكنة إثر كسرة قبلها، فقلبت ياءً، للمجانسة الصوتية بينهما – يختصر اللغويون هذا، بالقول: إن الكتابة الصوتية للأصل "موزان" هو: . miwzán وهنا يجب سقوط "الصوت الانزلاقي"، المتمثل في: (الواو = w) لتصبح الكلمة في صورتها النهائية: "ميزان": mizān ، وما هذا إلا لأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الحركة الثنائية، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة، كلما كان ذلك أيسر^(٣٠).

ثالثاً: الإعلال بالحذف:

١- وزن أسماء حدث فيها إعلال بالحذف:

ما حدث فيه من إعلال	الوزن الصرفي	الاسم
إنَّ هناك طريقتين لبيان ما حدث من إعلال بالحذف ، في كلمة "قاض"، وما يناظرها من أسماء، مثل: "ساع"، و"رام"، و"أراض"، و"مستدع"، وغيرها كثير كثير . الطريقة الأولى (الطريقة الصرفية) : أصل كلمة "قاض" هو "قاضي"، استنقلت حركة الضمة التي على الياء، فحذفت. والضمة المقصودة بالحذف هنا،	فَاعٍ	قاضي

هي الضمة الأولى (ضمة الإعراب)، وليست الضمة الثانية التي هي "التنوين".

ولمّا حذفتا ضمة الياء، صارت هذه الياء ساكنة ، هكذا "قاضي"، فالتقى سكونها من سكون التنوين (الضمة الثانية، التي هي نون ساكنة في النطق) ، فحذفت الياء ، لتصبح الكلمة هكذا : "قاضي". ونظراً لأن هذه الكلمة نكرة ، ولا توجد علة تمنع صرفها، كان لابد من تنوينها بحركة الكسرة ، لتنضم إلى كسرة الضاد قبلها .

وهنا تنقلب ضمة التنوين التي كانت على الياء ، قبل حذفها ، إلى كسرة تطابق كسرة عين الكلمة (الضاد) ، ليكون ذلك دليلاً على حذف الياء؛ هكذا: "قاضي" ، ثم حولنا هذه الضاد إلى ضادٍ نهائية، في الكتابة: (ض) ؛ لتصبح الكلمة في صورتها النهائية، في استعمالنا العربي، هي: "قاضي" .

الطريقة الثانية (الطريقة الصوتية) :

تعدّ هذه الطريقة الصوتية أسهل من الطريقة الصرفية ؛ لأنها تعتمد في تحليل الإعرال، وحذف ياء كلمة "قاضي" ، وما يشبهها من كلمات منقوصة، على نطق الكلمة صوتياً وهاك تفصيل هذه الطريقة الصوتية :

أصل كلمة "قاضي" هو "قاضيْن"، بضمة على الياء، هي ضمة إعراب ، بعدها نون ساكنة، هي تنوين الكلمة، وهي في الأصل ضمة تُصاحبُ ضمة الإعراب، وحقها أن توضع على الياء، كما في الطريقة الصرفية. ولكن هذه الطريقة الصوتية، تحوّل ضمة التنوين إلى نون ساكنة.

أول شيء حدث في إعرال كلمة "قاضي" ، التي أصلها "قاضيْن"، هو حذف ضمة الياء؛ للثقل. فصارت الكلمة، هكذا: "قاضيْن". ولمّا حذفت ضمة الياء، أصبحت هذه الياء ساكنة، فالتقى سكونها مع نون التنوين الساكنة

دائماً. وهنا تحذف الياء ؛ للتخلص من التقاء الساكنين.
وبسبب حذف الياء، أصبحت الكلمة على الصورة الآتية:
"قاضين". ومع أن هذه هي الصورة الصحيحة لما نطق به
كلمة "قاض"، فإننا لا نكتب الكلمة على هذه الصورة
الصوتية (قَاضِينَ).

ومن أجل أن تتحول "قاضين" إلى "قاض"، كان لابد من
تحويل نون التنوين الساكنة إلى حركة تطابق حركة
الحرف الذي قبلها (الضاد)، وتصاحبها. ولما تم هذا،
أصبحت الكلمة "قاضيًا"، ثم صارت في صورتها النهائية،
المستعملة نطقاً وكتابةً، هكذا: "قاض".

أما تفسير اللغويين المعاصرين، لما حدث في كلمة
"قاض"، وما يشبهها من الاسماء المنقوصة (النكرة،
المرفوعة، أو المجرورة) فيعتمد على البناء المقطعي
للكلمة.

وإذا كان الصرفيون القدماء، يفسرون حذف الياء - بعد
نزع حركتها- بالتخلص من التقاء الساكنين: (الياء
المنزوعة الحركة، والتنوين الساكن أصلاً) ؛ فإن هؤلاء
اللغويين يفسرون هذا، بالتخلص من المقطع المديد
المُعرق في الطول = ص ح ح ص ، على النحو الآتي:

قَاضِينَ ← قَاضِينَ

قَاضِينَ ← قَا + ضِينَ = ص ح ح + ص ح ح ص

وذلك بتقليل كمّيته الصوتية، وتقصيره، بتحويله إلى
المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص) (٣١) هكذا:

قَاضِينَ ← قَاضٍ

قَاضٍ ← قَا + ضٍ = ص ح ح + ص ح ص



ولعلّ هذا يتضح أكثر، عند شرح الإعلال الحاصل في اسم الفاعل المنقوص (مُسْتَدْعٍ) واسم المفعول المقصور (مُسْتَدْعَى):

- مُسْتَدْعٍ

- أصلها: مستدعي^٩

- استثقلت الضمة على الياء فحذفتُ ← مُسْتَدْعَى^٩

- أصبحت الياء منزوعة الحركة، فالتقى سكونها مع سكون التنوين، فحذفت الياء؛ هكذا: (مستدعي —) لالتقاء الساكنين. وهذا هو تفسير علماء العربية القدماء.

أمّا تفسير اللغويين المعاصرين، فالياء محذوفة، بسبب التخلص من المقطع المديد أو المغرق في الطول: "عين" = ص ح ح ص (بتقصير كمّيته الصوتية إلى المقطع المتوسط المغلق (عن = ص ح ص)

أمّا اسم المفعول المقصور (مُسْتَدْعَى) وما يشبهه، فأصله: "مُسْتَدْعَى" (بفتح العين)

- تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، هكذا: (مُسْتَدْعَا^٩) فالتقى حرفان كلاهما ملازم للسكون؛ هما: الألف، والتنوين، فحذفت الألف، هكذا ← مُسْتَدْعَى، ثم قلبت ضمة التنوين إلى حركة مجانسة لما قبلها، هكذا ← مُسْتَدْعَى، ثم كتبت الفتحان على حرف يتحملهما، فكان حرف الألف المقصورة/اليّنة ← مستدعى. هذا تفسير علماء العربية القدماء.

ومما هو جديرٌ بالإشارة إليه هنا، فيما يتضح لنا، أنّ هاتين الفتحتين، الموضوعتين في آخر هذا الاسم (مستدعى)، وما يشبهه، من أسماء؛



مثل: "هُدَى"، و"مَبْنَى"، و"مَعْنَى"، و"مُسَمَّى"، وغير هذا كثيرٌ - لا عَلاقة لهما بالحالة الإعرابية (النَّصْب)؛ لأنَّ هذه الأسماء قد تقع مرفوعةً أو مجرورةً؛ كما في كلمة "هُدَى" المرفوعة في قوله جَلَّ شأنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٣٢)، فهي هنا: خبر ثانٍ مرفوع، وعلامة رَفْعِهِ الضمة المقدَّرة، للمبتدأ ﴿ذَلِكَ﴾. والخبر الأول هو ﴿الْكِتَابُ﴾ الذي يحتمل أن يكون "بدلاً" كذلك. ومما هو جديرٌ بالإشارة إليه هنا، أنه يجوز في كلمة ﴿هُدًى﴾ أن تكون "حالاً" من ﴿الْكِتَابُ﴾ منصوبةً، وعلامة نَصْبِهَا الفتحة المقدَّرة.^(٣٣) وكلمة "هُدَى" المجرورة؛ في قوله جَلَّ ثناؤه؛ حكايةً عن المؤمنين: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾^(٣٤) إنما الأمر متعلق بما حدث من "إعلال"، أوصل هذه الأسماء، على تلك الصورة.

أمَّا تفسير اللغويين المحدثين، فهو أنَّ الحذف كان للتخلص من المقطع المديد أو المغرق في الطول = عَانُ = ص ح ح ص، بتقصير كَمِيَّتِهِ الصوتية، إلى المقطع المتوسط المغلق عَنُ = ص ح ص .

أي إنَّ الاسمين مرَّاً بالخطوات الإعلاية الاتية:

○ مُسْتَدْعَى	○ مُسْتَدْعٍ
- مُسْتَدْعَى و	- مُسْتَدْعَى و
- مُسْتَدْعَى و	- مُسْتَدْعَى و
- مُسْتَدْعَى و	- مُسْتَدْعَى و
- مُسْتَدْعَى	- مُسْتَدْعَى

- مُسْتَدْعَى (الصورة النهائية)

- مُسْتَدْعٍ (الصورة النهائية)

وفي هذا السياق، يذكر الشيخ "مصطفى الغلاييني" أنه في إعلال الاسم المنقوص، مثل: "قاص"، اجتمع سكون التنوين مع الساكن قبله (حرف المدّ) فحذِف حرف المد فصار: "قاص". واستغنيَ عن نون التنوين، بدلالة تكرير الحركة، ومثله كلمة: "فتى" - التي تشبه اسم المفعول "مُستدعى" - إلا أن ألفها المقصورة رُدَّت إليها خطأ؛ ليتمكن الوقف على هذا الاسم، وما يشبهه. (٣٥)

٢- وزن أفعال حدث فيها إعلالٌ بالحذف:

ما حدث فيه من إعلال	الوزن الصرفي	الفاعل الموزون
إنَّ الفعل الناقص، المعتل الآخر بالألف الممدودة: (دَعَا) عندما تتصل بآخره تاء التانيث المبسوطة الساكنة، تُحذف منه هذه الألف، منعاً لالتقاء ساكنها مع تاء التانيث. والألف وتاء التانيث المبسوطة الساكنة، الملحقة بآخر الفعل الماضي، حرفان ملازمان للسكون.	فَعَتُ	دَعَتُ
الفعل "مَشَى" فعل معتل ناقص، ينتهي بألف مقصورة أو لينة، مكتوبة على صورة الياء. وعندما تتصل تاء التانيث المبسوطة الساكنة بآخر هذا الفعل (مَشَى + ت = مَشَات) ، يلتقي ساكنان ، هما: الألف التي هي لام الفعل (وهي في أصلها: واو) ، وتقابل اللام في الميزان الصرفي، وتاء التانيث المبسوطة الساكنة. وهنا تُحذف الألف ، منعاً لالتقاء الساكنين ، ويُحذف ما يقابلها في الميزان الصرفي، فيصير الفعل في صورته النهائية: "مَشَت" ، على وَزْنِ "فَعَت". وهكذا فإنَّ الألف التي ينتهي بها أيّ فعلٍ ماضٍ معتلّ	فَعَتُ	مَشَتُ

<p>ناقص، تُحذف، عندما تتصل تاء التأنيث المبسوطة بآخر هذا الفعل ، سواءً أكان هذا الفعل ماضيًا منتهيًا بألف ممدودة ذات أصل واوي؛ مثل: (نَمَا + ت = نَمَات ← نَمَتْ ، و : هَجَا + ت = هَجَات ← هَجَتْ، و: شَكَا + ت = شَكَات ← شَكَتْ) ، أم ماضيًا منتهيًا بألف مقصورة، أو لينة، ذات أصل يائي؛ نحو : (بَكَى + ت أو بَكَات ← بَكَتْ، و: رَمَى + ت أو رَمَات = رَمَات ← رَمَتْ، و: استرضى + ت = استرضى ت ← استرضت).</p>		
--	--	--

رابعاً: الإعلال بالنقل ثم القلب أو الحذف:

١- وزن أسماء حدث فيها إعلالٌ بالنقل ثم القلب:

الاسم	الوزن الصرفي	ما حدث فيه من إعلال
مَزَارٌ	مَفْعَلٌ	<p>أصل هذه الكلمة هو: "مِزْوَرٌ" ، بالواو ؛ لأنها من : زار ← يزورُ. نُقِلَتْ حركة الفتحة التي على الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، وهو حرف الزاي ، فأصبحت هذه الواو ساكنة، بعد أن كانت مفتوحة ، وصارت الزاي مفتوحة بعد أن كانت ساكنة ، ومن ثَمَّ أصبحت الكلمة هي: "مِزْوَرٌ".</p> <p>والسؤال الآن : كيف قُلِبَت الواو ألفاً، مع عدم اكتمال القانون الصرفي الذي ينصُّ على أن "الواو - أو الياء - إذا تحركت بأية حركة، وانفتح ما قبلها، فإنها تُقلب ألفاً" ؟.</p> <p>والإجابة عن هذا السؤال، تتلخص في أنَّ الصرفيين لجئوا إلى تطبيق هذا القانون الصرفي</p>

بالقوة ، معتمدين في ذلك على أصل الكلمة، وعلى ما آلت إليه بنيتها الصرفية بعد الإعلال بالنقل. فقالوا في كلمة "مَزَار" ، مثلاً : إنَّ أصلها "مَزُورٌ" ، وهو أصل افتراضي غير منطوق، ولكنه مهم؛ لأنه الأساس الذي أتى منه الوزن الصرفي "مَفْعَل".

ولمَّا كانت الواو متحركة بالفتح ، في حين أنَّ ما قبلها حرف صحيح ساكن ، حدث "إعلال بالنقل" ، أي نقلَّ لحركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، وهو حرف الزاي هنا . فأصبحت الكلمة بعد هذا الإعلال هي "مَزُورٌ" .

وهنا لم يجد الصرفيون العرب بُدًّا من تطبيق القانون الصرفي السابق هكذا: تحركت الواو بحسب الأصل (مَزُورٌ)، وانفتح ما قبلها بحسب اللحظة الحالية (الآن)، أي لحظة الإعلال بالنقل (مَزُورٌ) ، فقلبت الواو ألفًا. وأصبحت الكلمة في صورتها النهائية، المنطوقة والمكتوبة هي: "مَزَارٌ".

٢- وَزْنُ أفعال حدث فيها إعلالٌ بالنقل ثم القلب:

الفاعل الموزون	الوزن الصرفي	ما حدث فيه من إعلال
يَخَافُ	يَفْعَلُ	جاء هذا الوزن الصرفي "يَفْعَلُ" ؛ لأنَّ الأصل الصرفي (الافتراضي) للفاعل "يَخَافُ" هو: "يَخَوْفُ"؛ نُقلت فتحة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، فصارت هذه الصيغة الفعلية إلى "يَخَوْفُ". وإذا أردنا تطبيق القانون الصرفي ، الذي يفيد أنه "إذا

تحركت الواو - والياء كذلك - وانفتح ما قبلها ، فإنها تنقلب ألفاً، فلن نستطيع ، سواءً أكان التطبيق في الأصل "يَخَوْفُ" ، أم في الكلمة نفسها ، بعد حدوث الإعلال بالنقل فيها "يَخَوْفُ" .

صحيح أن الواو متحركة في الأصل، ولكن ما قبلها ليس مفتوحاً، وصحيح أن ما قبلها مفتوح في إعلال النقل الذي حلّ بهذا الأصل ، ولكن الواو لم تصبح متحركة ، بل منزوعة الحركة، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها . ومن هنا فإن تطبيق هذا القانون الصرفي، الذي يُفضي إلى قلب الواو ألفاً ، ناقصٌ في كلتا الحالتين أو الصيغتين ("يَخَوْفُ" ، و"يَخَوْفُ").

ولمّا كان هذا هكذا ، لم يجد الصرفيون مخرجاً إلا من خلال تطبيق هذا القانون الصرفي، بطريقة تعتمد على النظر إلى صيغة الفعل (يخاف) في الحالتين ؛ حالة الأصل "يَخَوْفُ" ، وحالته بعد إعلال النقل "يَخَوْفُ" ، فقالوا : "تحركت الواو بحسب الأصل (يَخَوْفُ) ، وانفتح ما قبلها بحسب حالته بعد إعلال النقل (يَخَوْفُ) ، فانقلبت الواو ألفاً" . ومن هنا صارت صيغة الفعل في صورتها النهائية: "يَخَافُ".

إنّ ما ذكرناه من تحليل صرفي ، في الفعل "يَخَافُ" ، يُقال هنا أيضاً، في الفعل "يَهَابُ" ، وينطبق عليه تماماً، اللهم إلا وُضِعَ الياء مكان الواو ؛ لأن الألف في الفعل "يَهَابُ" أصلها الياء، هذه الياء التي تظهر في المصدر "هَيْبَةٌ".

ولكي نفهم ما حدث من إعلال بالنقل ، تبعه إعلال بالقلب، أدّى إلى قلب الياء ألفاً - نقول : إن الأصل في "يَهَابُ" ، هو "يَهَيْبُ" ، على وزن "يَفْعَلُ" ؛ نقلت فتحة الياء

يَفْعَلُ

يَهَابُ

إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار الفعل: "يَهَيْبُ". تحركت الياء بحسب الأصل (يَهَيْبُ)، وانفتح ما قبلها بحسب الآن (أو بحسب لحظة الإعلال بالنقل: يَهَيْبُ) فانقلبت الياء ألفاً، وصار الفعل: "يَهَابُ".

٣- وزن أسماء حدث فيها إعلال بالنقل ثم الحذف:

الاسم	الوزن	ما حدث فيه من إعلال بالنقل والحذف
مَقُولٌ	مَفْعَلٌ (بِفَتْحِ الميمِ وَضَمِّ الفاءِ ، وسكونِ العَيْنِ) عند "الخليل"، و"سببويه"	كلمة "مَقُولٌ": اسمٌ مفعولٌ من الفعل المعتل الأجوف الواويّ (قَالَ). وما حدث فيه من إعلالٍ بالنقل ثم إعلالٍ بالحذف ، هنا، ينطبق تمام الانطباق على كل اسم مفعول مشتق من الفعل المعتل الأجوف الواويّ. وذلك مثل: "مَقُومٌ" (مِنْ: قَامَ ← يَقُومُ) ، و"مَصُومٌ" (مِنْ: صَامَ ← يَصُومُ) ، و"مَصُونٌ" (مِنْ: صَانَ ← يَصُونُ) ، وغير هذا كثيرٌ .
مَقُولٌ	مَقُولٌ (بِفَتْحِ الميمِ وَضَمِّ الفاءِ ، وحذفِ العَيْنِ) عند "الأخفش" الأوسط" و"الفرّاء"	والأصل في كلمة "مَقُولٌ" ، هو "مَقُوُولٌ" على وزن "مَفْعُولٌ". ومع أنّ هذا الأصل مهمٌ جداً عند وزن الكلمة ، فإننا لا نستعمله في لغتنا العربية . وقد حدث في هذه الصيغة الأصلية (الافتراضية) نوعان من الإعلال، جعلها تصير إلى صيغة "مَقُولٌ" المستعملة نطقاً وكتّاباً: <u>أولهما: الإعلال بالنقل:</u> في كلمة "مَقُوُولٌ" نُقلت الضمة التي على الواو الأولى (وهي عَيْنُ الكلمة) في الأصل "مَقُوُولٌ" إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها (حرف القاف) ، فأصبحت القاف متحركة بالضمة ، بعد أن كانت ساكنة، وصارت الواو الأولى ساكنة، منزوعة الحركة، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها . أما الواو الثانية فهي في الأصل ساكنة؛ لأنها "واو صيغة مفعول" ، ناهيك عن أنها مسبوقة بحركة من

<p>جنسها، وهذا يعني أنها حرف مدّ.</p> <p>وبسبب هذا الإعلال بالنقل ، صارت الكلمة: "مَقُوْلٌ" .</p> <p>والآخر: الإعلال بالحذف :</p> <p>لَمَّا آلت الكلمة إلى "مَقُوْلٌ" ، التقى ساكنان ؛ هما: الواو الأولى (عَيْن الكلمة) ، والواو الثانية ("واو صيغة مفعول") .</p> <p>وهنا اتفق الصرفيون العرب على وجوبِ حَذْفِ إحدى الواوَيْنِ، ولكنهم اختلفوا في تحديد الواو المحذوفة، فَحَذِفَت الواو الثانية، وهي واو صيغة مفعول، وعندئذٍ أصبح الوزن الصرفي للكلمة؛ هو "مَفْعَلٌ"، في رأي بعض النحويين، أبرزهم "سيبويه".</p> <p>في حين يرى بعض الصرفيين أن الواو المحذوفة في صيغة "مَقُوْلٌ" هي الواو الأولى ، أي عَيْن الكلمة، وحينئذٍ يصبح الوزن الصرفي للكلمة: هو "مَقُولٌ" .</p>		
<p>إن كلمة "مبيع" : اسم مفعول من الفعل المعتل الأجوف اليائي (باع) . وما حدثَ فيها من إعلالٍ بالنقل، ثم إعلالٍ بالحذف، ينطبق أيضاً على الصيغ التي من بابها الصرفي؛ مثل : "معيّب" (من: عَابَ ← يعيبُ) ، و"معيّش" (من: عَاشَ ← يعيشُ) ، و"مدين" (من: دَانَ ← يدينُ) ، وغير ذلك كثير .</p> <p>والأصل في صيغة "مبيع" هو : "مبيوع" ، على وزن "مفعول" . ومع أهمية هذا الأصل الافتراضي، في التوصل إلى الوزن الصرفي للكلمة، فإنه غير مستعمل في لغتنا العربية الفصحى!</p> <p>ومن اللافت للنظر أن بعض الصيغ التي تنتمي إلى اسم المفعول، من الفعل الأجوف اليائي، تردّ مستعملة في</p>	<p>مَفْعَلٌ (بَفَتْح الميم وكسْر الفاء ، وسكون العين) عند "سيبويه" أو مَفِيلٌ (بَفَتْح الميم وكسْر الفاء ، وسكون العين) عند "الأخفش" الأوسط"</p>	<p>مَبِيعٌ</p>

عاميتنا العربية، وفي أسلوبنا اللغوي المعاصر، على هذا الأصل المفترض، كما في قولهم : "معيوب"، و"مذيون"، و"مطيوبة"، وغير ذلك .

وحقيق بالذکر أنه حدث في صيغة اسم المفعول، المشتقة من الفعل الأجوف اليائي، نوعان من الإعلال؛ "إعلال" بالنقل، و"إعلال بالحذف"، في الوقت نفسه، تماماً مثلما حدث مع كل اسم مفعول مأخوذ من الفعل الأجوف الواوي. وفيما يأتي شرح هذين النوعين من الإعلال :

الإعلال الأول: الإعلال بالنقل :

إن الأصل في كلمة "مبيع" هو: "مبيوع" - كما ذكرنا - نُقلت حركة الضمة التي على الياء (عين الكلمة) إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها (حرف "الباء")، فصارت الكلمة إلى: "مبيوع".

وهنا أصبحت الباء (فاء الكلمة) مضمومة، بعد أن كانت ساكنة، وصارت الياء (عين الكلمة) ساكنة، منزوعة الحركة، بعد أن كانت مضمومة. أما الواو التي بعدها، فهي ملازمة للسكون؛ لأنها "واو صيغة مفعول". وبسبب هذا "الإعلال بالنقل"، صارت صورة الكلمة: "مبيوع".

الإعلال الثاني (والأخير) : الإعلال بالحذف :

لما آلت صورة الكلمة إلى "مبيوع"، التقى ساكنان؛ هما: الياء (التي هي عين الكلمة)، والواو (التي هي واو الصيغة). ولم يختلف الصرفيون العرب على ضرورة حذف أحد هذين الساكنين، ولكنهم اختلفوا في تحديد الساكن الواجب حذفه منهما. فذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو الساكن الثاني، وهو حرف الواو؛ لأنه حرف ساكن، وزائد على الأصل، وقريب من الطرف،

الذي حدث به الثقل، بخلاف الياء التي هي عين الكلمة .
ولو وزنا الكلمة على هذه الحالة، فسيصير الوزن
الصرفي إلى "مفعل"؛ لأن حرف الباء الذي يقابل الفاء،
في الميزان الصرفي مضموم. وهنا سيكتسب اسم المفعول
من الأجوف اليائي، باسم المفعول من الأجوف الواوي .
وللتخلص من هذا اللبس، لابد من قلب ضمة الباء كسرة،
وحينئذ تكسر فاء الميزان الصرفي، ويصبح الوزن
الصرفي لـ"مبيوع"، بعد حذف الواو، على هذا الرأي؛
هو : "مفعل" .

أما بعض الصرفيين فيرى أن المحذوف هو الساكن
الأول، وهو حرف الياء، الذي يمثل عين الكلمة . وعلى
هذا الرأي سيصير الوزن الصرفي لـ "مبيوع"، بعد
حذف هذه الياء: "مقول".

وهنا سيكتسب اسم المفعول من الأجوف اليائي، باسم
المفعول من الأجوف الواوي، أيضا . ولكي نتخلص من
هذا اللبس، لابد من عملين ؛ أولهما: قلب ضمة الباء
(فاء الميزان الصرفي) كسرة.

والآخر: قلب واو المدّ ("واو صيغة مفعول") ياء؛ للفرقة
بين اليائي والواوي، من اسم المفعول، المشتق من فعل
أجوف. وبعد هذين العملين، سيصبح الوزن الصرفي
للكلمة، على هذا الرأي: "مفيل".

وجدير بالذكر هنا، أن بعض الباحثين المعاصرين، يرى أن تحليل
الصرفيين العرب القدماء، لاسم المفعول من الأجوف الواوي ("مقول" وما
يشبهه) بُني على تصور خاطئ؛ حيث إن الواو الأولى صارت ضمة طويلة،
بعد أن ضم ما قبلها: (مقول ← مقوول ← مقوول). والواو الثانية هي

ضمة طويلة؛ لأنها واو صيغة مفعول، ومن ثمَّ فليس ثَمَّة ساكنان أصلاً،
التقياً، كما ذهب إلى هذا علماء العربية القدماء^(٣٦).

٤- وزن أفعال حدث فيها إعلالٌ بالنقل ثم الحذف:

الفاعل الموزون	الوزن الصرفي	ما حدث فيه من إعلال
خَفَّ قَمَّ بَعَّ	فَلَّ فَلَّ فَلَّ	<p>قبل الحديث عن تحليل هذه الأفعال تحليلاً صرفياً ، يبينُ ما حدث فيها من إعلالٍ بالنقل ، تبعه إعلالٌ بالحذف - نقول : إنَّ من المقرر المعلوم في اللغة العربية، أن الفعل المضارع يُصاغ من الفعل الماضي، ويُؤخذ منه؛ وذلك بإضافة أحد أحرف المضارعة (أ - ن - ي - ت -) قبل الفعل الماضي. ولذلك نستطيع أن نصوغ من الماضي "جَلَسَ": أَجْلَسُ، وَتَجَلَسُ، وَنَجَلَسُ، وَيَجَلَسُ. أما فعل الأمر فيُصاغ من المضارع المجزوم، بعد حذف الجازم، وحرف المضارعة، ثم النَّظَرُ فيما تَبَقِيَ من صيغة المضارع المجزوم. فإن كان أوله ساكناً ، تُجلب همزة وصلٍ ، للتوصل إلى النطق بلسانك بعدها. مثال هذا "فعل الأمر من الثلاثي؛ فالفعل "اكتَبَ" مأخوذ من المضارع المجزوم : لَمْ يَكْتُبْ"، وبعد حذف "لَمْ" ، وحرف المضارعة "الياء" ، صارت صيغة المضارع المجزوم إلى "كُتِبَ" . ونظراً لأن اللغة العربية لا تبدأ بساكن، كان لابد من وَضْعِ همزة وصلٍ ، قبل فاء الفعل (الكاف)، هكذا: "اكتَبَ"، لتصير هذه الصيغة هي فعل الأمر ، من الفعل "كُتِبَ".</p>

أما إن كان ما تبقي من صيغة المضارع المجزوم ،
مبدوءاً بمتحرك، يقطع النظر عن نوع الحركة ،
ففي هذه الحالة ليس ثمة حاجة إلى همزة وصل .
ومن أوضح الأمثلة على ذلك أفعال الأمر، المأخوذة
من الفعل الأجوف، محور هذا التحليل الصرفي:
خَفَ، وَقَمَ، وَبِعَ.

فالأصل في "خَفَ" هو: لَمْ يَخَفْ، والأصل في "قَمَ": لَمْ
يَقُمْ، والأصل في "بِعَ": لَمْ يَبِعْ. وبعد حذف حرف
الجزم، وحرف المضارعة ، صارت الصيغ أفعال
أمر، هي : خَفَ، وَقَمَ، وَبِعَ.

وبطبيعة الحال، لسنا في حاجة إلى جلب همزة
وصل هنا ، قبل الصيغة الفعلية ؛ لأن أولها حرف
متحرك ، سواءً أكان متحركاً بالفتحة ؛ مثل "خَفَ" ،
أم بالضمة ؛ مثل "قَمَ" ، أم بالكسرة؛ مثل "بِعَ".

وكأنَّ الصرفيين العرب أدركوا أنَّ هذا الساكن، الذي
بقي بعد حذف الجازم وحرف المضارعة، لا يصلح
أن يكون بداية مقطع؛ لأن العربية لا تبدأ بساكن، بل
يصلح أن يُغلق به المقطع؛ هكذا: - اُكْتُبْ ← اُكُّ

+ تَبْ = ص ح ص + ص ح ص

وهذا ما أراه في الحرف المشدّد أو المضعّف؛ الذي
هو عبارة عن حرفين، أولهما: ساكن، والآخر:
متحرك، الجزء الأول الساكن، يغلّق المقطع،
بالصامت السابق له، في حين يبدأ الثاني المتحرك
مقطعاً جديداً.

وبطبيعة الحال، فإنَّ الحركة المصاحبة للشدة، هي
حركة الثاني المتحرك؛ كما في قولك: "مُحَمَّدٌ يَحُلُّ

مشكلة سيّد". والتحليل المقطعي، يوضح هذا:

— مُحَمَّدٌ ^{وصلنا} ← مٌ + حَمٌّ + مَ + دُنٌ = ص ح +

ص ح ص + ص ح + ص ح ص

— يَحُلُّ ^{وصلنا} ← يَ + حُلٌّ + لٌ = ص ح +

ص ح ص + ص ح

— سَيِّدٌ ^{وقفنا} ← سَيِّ + يَدٌ = ص ح ص

+ ص ح ص

ويبدو لي، أن المقطع الأول، الذي يمثله الصوت

المشدّد يُسْبِقُ غالباً بصامت متحرك، ومن ثمّ فهو

يمثل المقطع المتوسط المغلق: (حَمٌّ — حُلٌّ — سَيِّ

= ص ح ص). أما المقطع الثاني، فمختلف؛ لأنه

قد يكون قصيراً مفتوحاً؛ كما في: (مَ + لٌ = ص

ح). وقد يكون متوسطاً مغلقاً، كما في: (يَدٌ ^{وقفنا}

ص ح ص)، وقد يكون مديداً، أو مغرقاً في الطول؛

كما في المقطع الثاني من كلمة "نِيَّاتٍ": جَمْعُ نِيَّةٍ.

— نِيَّاتٌ ^{وقفنا} ← نِيٌّ + يَّاتٌ = ص ح ص +

ص ح ص .

وقد يكون غير هذا.

الأصل الصرفي الافتراضي للفعل "خَفَ"، هو

"إِخْوَفٌ"؛ نُقِلَتْ حركة الواو إلى الساكن الصحيح

قبلها، فصارت الصيغة: "إِخْوَفٌ". وهنا أصبحت

الواو ساكنة، والتقى سكونها مع سكون الفاء (لام

الفاعل)، الساكنة في الأصل، لأنها آخر حرف في

فِعْلِ الأمر المبني على سكونها.

ولمَنعِ التِقَاءِ هَذَيْنِ السَّاكِنَيْنِ (الواو، والفاء) تُحذف

الواو، فتصير صيغة الفعل إلى "إِخْفٌ". وهنا تُحذف

فَلْ

خَفْ

<p>همزة الوصل ؛ لأن أول حرف صحيح في الفعل متحرك (بالفتحة)، وتصير صيغة فعل الأمر ، في صورتها النهائية : "خَفَ".</p>		
<p>الأصل في الفعل "قَمَ" ، هو: "اقُومَ" ؛ نَقَلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصارت الصيغة إلى "اقُومَ" ، وهنا تُحذف الواو لالتقاء الساكنين ، وتصبح الصيغة هي "اقُمَ". وأخيراً تُحذف همزة الوصل ؛ لأن ما بعدها متحرك (بالضمة) .</p>	قُلْ	قُمْ
<p>الأصل في الفعل "بِعَ" هو: "ابِيعَ" ، نَقَلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فصارت الصيغة إلى "ابِيعَ" ، وبسبب التقاء الساكنين (الياء ، والعَيْن) حُذِفَت الياء ، وصارت الصيغة إلى "ابِعَ". وهنا تُحذف همزة الوصل، قبل الباء ، لأن هذه الباء، وهي أول حرف صحيح في الصيغة ، متحركة بالكسرة. ونظراً لأنَّ حرف العِلَّة والمدّ، الذي حُذِفَ في أفعال الأمر السابقة (خَفَ، وقُمَ، وبِعَ) يمثل عَيْنَ الفعل، فإننا حذفنا ما يقابله في الميزان الصرفيِّ.</p>	بِعْ	بِعْ

أمّا علماء اللغة المتأخرون، فيفسرون حَذْفَ حَرْفِ المَدِّ هنا، بأنَّ المقطع المديد/ المغرق في الطول مقبول في حالة الوقف فقط. أمّا في حالة الوصل فيُفَضَّلُ أنْ ينقسم على مقطعين: (طويل، وقصير). ولَمَّا كان الشكل المقطعيّ في هذه الصيغة الفعلية، لا ينقسم في حالة الوصل؛ لأنّه مُقْفَل دائماً، والسكون فيه ليس عارضاً للوقف، بل هو علامة بناءٍ للجزم^(٣٧) -



اختصر هذا المقطع المديد/المغرق في الطول، المُمثل له (ص ح ح ص) وقفاً ووصلاً، إلى مَقْطَع متوسط مغلق (ص ح ص) ؛ هكذا:

– خَافٌ = ص ح ح ص ← خَفٌ = ص ح ص .

– قَوْمٌ = ص ح ح ص ← قُمٌ = ص ح ص .

– بَيْعٌ = ص ح ح ص ← بَغٌ = ص ح ص .

– تفسير حَذْفِ "الألف" (الفتحة الطويلة) من الأفعال الآتية: (دَعَتْ-

لم يَنْلُ - خَفٌ) – وكذلك حرف المدِّ "الواو" (الضمة الطويلة)، وحرف المدِّ

"الياء" (الكسرة الطويلة) – عند الصرفيين العرب، وعلماء اللغة المتأخرين.

يُفسَّرُ الصرفيون العرب حَذْفَ الألف من هذه الأفعال، بالتخلص من

التقاء الساكنين :

دَعَاتٌ- لم يَنْلُ- خَافٌ، إذ عند اتصال تاء التأنيث المبسوطة الساكنة

بآخر الفعل (دَعَا) مثلاً، اجتمع حرفان، كلاهما ملازم للسكون: (الألف،

وتاء التأنيث المبسوطة) فَحذِفَتِ الألف. وفي الفعل المضارع المجزوم (لم

يَنْلُ) حذِفَتِ الألف لهذا السبب، وكذلك الحال في فعل الأمر المبني على

السكون، المسبوق بألف المدِّ.

أمَّا اللغويون المتأخرون، فيفسرون حَذْفَ هذه الألف، أو بالأحرى

(الفتحة الطويلة = Long Short) بالتخلص من المقطع المديد، أو المغرق

(الطول = ص ح ح ص) الذي يتمثل في الأفعال السابقة، في البنية المقطعية

الآتية :

– عَاتٌ – نالٌ – خافٌ ؛ هكذا:

– دَ + عَاتٌ = ص ح + ص ح ح ص

– يَ + نَالٌ = ص ح + ص ح ح ص

– خَافٌ = ص ح ح ص

وذلك بتقصير كميّته الصوتية، إلى: عَتٌ - نَلٌ - خَفٌ، أي إلى المقطع

المتوسط المغلق (ص ح ص) هكذا:

– دَ + عَتٌ = ص ح + ص ح ص

– يَ + نَلٌ = ص ح + ص ح ص

– خَفٌ = ص ح ص

والفرق بين التفسيرين، أنّ الألف ساكنة عند الصرفيين العرب، في حين أنها حركة طويلة long vowel عند اللغويين المعاصرين، والمقطع المديد (ص ح ح ص) عند هؤلاء اللغويين، وإن كان متطرفاً، فإنّ تطرفه ليس نتيجة الوقف، بل نتيجة البناء. إذن فالإعلال لم يحصل بحذف الألف (الفتحة الطويلة) وإنما بتقصير المقطع المديد (ص ح ح ص) إلى نصفه (ص ح ص)^(٣٨).

والحال نفسها، فيما يتعلق بحذف حرف المدّ (الواو، أو الياء) قبل آخر المضارع من الأجوف الواويّ، وقبل آخر الأمر، المبنيّ على السكون؛ كما في قولنا: "لم يَقُومْ"، و"قُولٌ"، و"لم يَسِيرْ"، و"بِيعٌ"، إذ لم يتغير تفسير الصرّفيين العرب القدماء – أو "الصرّفيين التقليديين"، كما يُسمّيهم الدكتور "كمال بشر"^(*) – فهو عندهم للتخلص من التقاء الساكنين: حرف المدّ (الواو، أو الياء) والحرف الأخير من بنية الفعل، الملازم للسكون؛ بسبب

الجزم، أو بسبب البناء (وكلاً الحرفين ملازم للسكون) ومن ثم صارت بنية الأفعال: " لم يَقُمْ، و"قُلْ"، و"لم يَسِرْ"، و"بِعْ"، في الصورة النهائية المستعملة، على مستوى النطق، ومستوى الكتابة.

أما علماء اللغة المتأخرون، فلا يرونَ هذا، ولا يقنعون بوجود هذا الأصل، بل يذهبون إلى أن "قُلْ" مثلاً، ليس أصلها "قُولٌ"، وقد وردت على هذه الصورة منذ بداية الأمر، ولم يكن من المستطاع أن تأتي بالصورة الثانية (قُولٌ) في النطق الفعلي؛ لسبب صوتي ظاهر، يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربية الفصحى! (٣٩)

ذلك أن التركيب المقطعي، الذي تُمثله الكلمة الأصل (قُولٌ = ص ح ح ص) تركيب ممتنع في العربية إلا في حالتين اثنتين؛ هما: حالة الوقف، كما في المقطع "عين" في قوله جلّ شأنه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. (٤٠) وحالة كون الحركة الطويلة متلوّة بمثلين مدغمين من أصل الكلمة؛ مثل المقطع "ضال"، في قوله عزّ اسمه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (٤١)، و"شاب"، و"داب"، في كلمتي: "شَابَةٌ"، و"دَابَّةٌ". وما ذهب إليه هؤلاء الصرفيون التقليديون هو عمل افتراضي، لا يُؤخذ به في الدرس اللغوي الحديث. (٤٢)

١. تعقيب على معالجة القدماء والمحدثين لباب الإعلال:

لا شك في أنّ معالجة الصرفيين العرب القدماء، لظاهرة "الإعلال والإبدال"، تكشف عن فهمهم الصحيح لخصائص العربية؛ إذ إنها لغة اشتقاقية. والقول بما قالوا به، في بعض مسائل الإعلال، يطرد مع هذه الخاصية، التي تشترك فيها العربية مع أخواتها من اللغات السامية. (٤٣)

يُضاف إلى هذا، أنّ تلمس الصرفيين لأسباب التغيّر في هيئة الكلمات، التي حدث فيها إعلالٌ أو إبدالٌ، يكشف عن فهمٍ فيه صوابٌ كثيرٌ، لخصائص الأصوات العربية، والتشكيل المقطعيّ لكلماتها، وأسباب الإعلال أو الإبدال، من حيث الخفة والاستثقال، والتناسبُ الصوتيُّ، وغيرها، في ظلّ عدم توافر الإمكانيات الصوتية، والأجهزة العلمية الحديثة، المتاحة الآن، في الدرس الصوتيّ الحديث. ومع أنهم لم يكونوا يملكون إلا الملاحظة الذاتية، التي تعدّ إحدى وسائل الوصف اللغويّ، فإنهم لم يقصروا في ردّ كلّ تغيير من تغييرات الإعلال والإبدال، إلى سبب صوتيّ، يرجع إلى استحالة في النطق، أو إلى وجود تركيب مقطعيّ ممتنع، أو إلى التناسب الصوتيّ في المخرج أو في إحدى صفات الصوت. (٤٤)

والحق أنّ اللغويين المحدثين لم يكونوا سواء، في معالجتهم لباب "الإعلال والإبدال"، وموقفهم من معالجة الصرفيين العرب القدماء له، فمنهم من نظّر إلى عمل القدماء نظرة إكبار وإجلال، وتقدير منهجهم في المعالجة، في ضوء الإمكانيات المحدودة، التي كانت متاحة لهم آنذاك، ومنهم من نظّر إلى معالجة القدماء، وتحليلاتهم الصرفية لمسائل الإعلال، نظرة نقدية، لا تخلو من النقض أحياناً. ومنهم فريق ثالث، يُقدّر عمل علماء العربية



القدماء، في مُجْمَلِه ، غير أنَّ له بعض ملاحظات على معالجتهم لبعض المسائل ولا سيما في باب "الإعلال" - فيما يتضح لي.

ففي هذا السياق، يذكر أحد الباحثين المعاصرين، أنَّ دراسة الإعلال تعدُّ تحصيلَ حاصلٍ وتكراراً لحالاتٍ صوتيةٍ وصرفيةٍ، توجد في ظواهر صوتية وصرفية؛ مثل: الإبدال، والإدغام، والوقف، والإمالة، والروم، والإشمام، والقَبْ المكاني^(٤٥).

وهذا رأيٌ جانِبُهُ الصواب؛ لأنَّ باب "الإعلال" من أدقِّ الأبواب الصرفية، وأكثرها تفصيلاً وتشعيباً، ومن ثَمَّ كانت له صِلَةٌ ما ببعض الظواهر الصوتية والصرفية الأخرى، وفضلاً عن هذا، فإنَّ هذا الباب يحتاج إلى كثيرٍ من الفهم لاستيعاب مسائله، التي تُشَبِّه الرياضيات في مراحلها وقوانينها، ولذلك فالتمكُّن من هذا الباب، يمكنه تحليل بنية أيَّة كلمة بسهولة.

من أجل هذا، نردّد مع أستاذنا الدكتور "مُحمَّد حماسة عبد اللطيف" (رحمة الله عليه) قوله: «إنَّ ظاهرة "الإعلال" من أدقِّ الظواهر الصرفية في اللغة العربية، وأدعاها للتأمل وإنعام النظر، وقد كشفت دراسة الصرفيين العرب لهذه الظاهرة عن منهج مطرّد، وتفكير متَّسق، لا تناقض فيه على وجه الإجمال»^(٤٦)، هذا على الرغم من أنَّ كثيراً من اللغويين المتأخرين قد نقدّ، وربما نقض، بعض معالجات الصرفيين العرب، لكثير من كلمات العربية.

ومجال الاعلال عند القدماء هو أحرف العلة (الألف، والواو، والياء) في الكلمة، ومعها "الهمزة" التي أحقوها بها، بحجة قُرْب المخرج الصوتي،



وصيرورتها أحد أحرف العلة عندما تُخَفَّفَ، بل، إنَّ "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (المتوفى سنة ١٧٥ للهجرة) ذهب إلى أنَّ الحروف الهجائية في العربية تسعة وعشرون حرفاً؛ خمسة وعشرون منها حروف صِحَاح، وأربعة منها أحرف علة، سمّاها: "الحروف الجوف"، وهي: الواو، والألف، والياء، والهمزة. ونسبها "الخليل" إلى الجوف، وسمّاها: "الحروف الهوائية أو الجوفية"؛ لأنَّ هذه الأحرف تخرج في حيز واحد، هو "الجوف"؛ ولأنَّه لا يتعلقُ بها شيءٌ^(٤٧)، وفوق هذا، ذكر كبار النحويين العرب أوجه الشبه بين الهمزة وأحرف العلة، فقالوا: «ليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهةٌ بها أيضاً، مع شركتهما أقرب الحروف منها.»^(٤٨).

ولمّا كانت الهمزة تُعامل في التصريف معاملة أحرف العلة، حيث تُقلب إليها، وفي الوقت نفسه، فإنَّ أحرف العلة تُقلب همزةً — فقد أُلحقت بأحرف العلة، في هذا الباب (الإعلال)^(٤٩)، ولعل هذا ما يسوّغ البديل بين هذه الأحرف الثلاثة: (الألف، والواو، والياء) والهمزة، بعضها ببعض^(٥٠).

وهذا مخالفٌ للدرس اللغويّ الحديث، إذ إنَّ "الهمزة" فيه صوت صامت consonant مثله مثل: الباء، والسين، والميم، وسائر الأصوات الصامتة الأخرى، أي إنه ليس حركة طويلة long vowel مثل أحرف المدّ والعلة. ولهذا لا نستغرب، عندما نجد أحد الباحثين المعاصرين، يقول: إنَّ «مِن الآثار السلبية التي تركها الصرفيون في الدراسات الصوتية، هو أنَّ الصرفيين، بمنّ فيهم "سيبويه" أخطأوا، حين جعلوا الهمزة والألف معاً، في المخرج الصوتي، وهو الحنجرة، على حين أنَّ علم الأصوات الحديث، فيه الألف حركة طويلة، فلا تُنسبُ إلى الحنجرة.»^(٥١).

والحَقُّ - فيما يتضح لي - أنَّ عدَّ "الألف" مثل "الواو" و"الياء"، ومعاملتها مثلهما، أمرٌ غير دقيق؛ لأنَّ الألف عند علماء الأصوات، لا تكونُ إلا حركةً طويلةً Long Vowel، في حين أنَّ الواو أو الياء تؤديان أحياناً دورَ "الصامت" Consonant؛ كما في: "وَأَد"، و"بَيْت"، ودورَ "الحركة الطوية"؛ كما في: "مَحْمُود"، و"سَعِيد"، أحياناً أخرى!

وهذا من أهم هذه النقاط الجوهرية، التي اختلف فيها القدماء مع المتأخرين، في معالجة مسائل الإعلال. وقد عدَّ بعض اللغويين المتأخرين حشْرَ الهمزة، في موضوع الإعلال، من أوهام الصرفيين العرب القدماء^(٥٢).

ومما هو حقيقٌ بالذِّكر هنا، أنَّ من أكبر المآخذ التي أخذها اللغويون المتأخرون على معالجة الصرفيين العرب، لكثير من الأبواب الصرفية، ومنها باب "الإعلال والإبدال"، توهم وجود فتحة قبل الألف، أو ضمة قبل الواو، أو كسرة قبل الياء؛ في نحو: قَالَ: ← يَقُولُ ← قِيلَ؛ لأنَّ هذا ليس إلّا من خِداد الكتابة العربية، فالقدماء « وَقَعُوا فِي هَذَا الْوَهْمِ - كما يقول الدكتور "عبد الصبور شاهين" - وانخدعوا به، منذ أن استعملت الكتابة العربية رموزَ الضبط الإضافية، في عهد "الحجاج بن يوسف الثقفي"، ومضى النحاة والصرفيون مع هذا الوهم، يضعون قواعد، ما زالت تُعشّش في الكتب والمناهج والأذهان»^(٥٣).

إنَّ الصرفيين العرب يَعُدُّونَ (الألف، والواو، والياء) في الكلمات الثلاث السابقة: (قَالَ ← يَقُولُ ← قِيلَ) وما يشبهها، أحرف مدَّ ساكنة، ويعدُّونَ الفتحة والضمة والكسرة حركاتٍ للقف، في حين يرى اللغويون المعاصرون، أنَّ هذه الأحرف ليست إلا حركاتٍ طويلة، في هذه المواضع؛ لأنَّ الصوت الصامت الساكن (القف هنا) يتحرك حيناً بحركة قصيرة، تُرسم

برسوم إضافية، فوّه أو تحته، ويتحرك حيناً أخرى بحركة طويلة، تأخذ صورة (الألف والواو والياء)^(٥٤).

إذن فقد ضلَّ النحويون العرب القدماء الطريق السويّ – كما يقول الدكتور "إبراهيم أنيس" – حين ظنوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل أحرف المدّ، فقالوا مثلاً: إنّ هناك فتحة على التاء في "كتاب"، وكسرة تحت الراء في "كريم" وضمة فوق القاف في "يقول"! والحقيقة أنّ هذه الحركات القصيرة لا وجود لها، في تلك المواضع؛ فالتاء في "كتاب" مُحَرَّكة بألف المدّ (حركة طويلة) والراء في (كريم) مُحَرَّكة بياء المدّ (الكسرة الطويلة) والقاف في (يقول) مُحَرَّكة بواو المدّ (الضمة الطويلة) وحدّها^(٥٥). وأحرف المدّ المُحَرَّكة بها هذه الأحرف، هي حركات طويلة Long Vowels .

وتأسيساً على هذا، فإنّ هذه الأصوات: (الألف، والواو، والياء) ليست حروفاً، وليست ساكنة، ولا قبلها حركات، كما ظنَّ علماء العربية القدماء، لا من جنسها، ولا من غير جنسها. وإنّما هي أنفسها حركات، وهي حركات طويلة، ومن هنا فالحرف الذي قبلها (الصامت) يحركُّ بها، كما يحركُّ بما يُسمّى: الفتحة والضمة والكسرة: الحركات القصيرة، سواءً بسواءٍ^(٥٦).

ويرجع علماء اللغة المحدثون المتأخرون هذا إلى عيوب الكتابة العربية؛ فها هو ذا الدكتور "إبراهيم أنيس" يذكر أنّ "ابن جني" وهو من اللغويين العرب الكبار، يتوهم وجود فتحة مماله نحو الضمة، قبل ألف التفخيم؛ في كلمة (الصلاة) ويعدّها نوعاً فرعياً من أنواع الفتحة.^(٥٧)



والسؤال الذي يُثيره هؤلاء اللغويون على معالجة الصرفيين العرب، هو: أين تذهب فتحة القاف، في (قَالَ) مثلاً، وضمتها في (يَقُولُ)، وكسرتها في (قِيلَ)، إذا كانت أصوات المدّ هي حركاتها؟^(٥٨).

إنَّ وَصَفَ علماء العربية القدماء - فيما يتضح لي - لكلمة (قَالَ) مثلاً، هو أنها تتكون من القاف، ثم الفتحة، ثم حرف المدّ (الألف) ثم اللام، ثم فَتَحَتْهَا. أما اللغويون المتأخرون ، فالتحليل المقطعي لهذه الكلمة عندهم، هو: صوت القاف، ثم الفتحة الطويلة، ثم صوت اللام ، ثم فَتَحَتْهَا القصيرة، في حالة الوصل. وعلى هذا، فالفعل مكوّن من مقطعين فَحَسَبَ، عندهم، على النحو الآتي:

قال ← قَا + لَ = ص ح ح + ص ح . والقاف هنا ليست متحمّلة لحركة الفتحة، التي تسبق الألف، كما ذهب القدماء، بل هي متحركة بالفتحة الطويلة بعدها.

ولو سار اللغويون المتأخرون وراء رؤية القدماء، لكان لدينا في كلمة مثل: (قَالَ) ثلاث حركات (ح ح ح) لصوت القاف؛ لأنّ الفتحة الطويلة (الألف) تساوي فتحتين قصيرتين ، وهناك فتحة ثالثة فوق القاف تسبقها، في عُرِفَ القدماء، وهذا غير معقول؛ لأننا ننتطق فتحتين اثنتين ليس غير^(٥٩).

إنَّ الفرق بين الفتحة، وألف المدّ، وبين الضمة، وواو المدّ، وبين الكسرة وياء المدّ، لا يعدو- عند اللغويين القدماء والمحدثين - فرقاً في الكميّة^(٦٠)؛ فالفتحة والضمة والكسرة حركات قصيرة Short Vowels،



والألف والواو والياء حركات طويلة Long Vowels تستغرق زمنياً ضِعْف تلك الحركات القصيرة.

ومما هو جديرٌ بالإشارة إليه، في هذا السياق، أن من المبادئ الصوتية للُّغتنا العربية، أنَّ الحرف يأتي، فترد بعده مباشرةً حركته، أي إنَّ الحرف سابق الحركة. وهذا ما ذهب إليه بعض اللُّغويين القدماء المبرِّزين، كـ "ابن جنِّي" (المُتوفَّى سنة ٣٩٢ للهجرة) ^(٦١)، ورأته الدراسات اللُّغوية الحديثة. ^(٦٢) ولا يكون الحرف متحركاً بحركتين في وقت واحد، فالحرف الواحد لا يتحمل حركتين، لا متفتحتين، ولا مختلفتين، كما قال "ابن جنِّي". ^(٦٣) وكما رأت الدراسات اللُّغوية الحديثة. ^(٦٤)

وبناءً على هذا، فإنه لا يُوقف على متحرك، وبعبارة أخرى: "لا يُوقف على مقطع مفتوح"، وهذا من المبادئ الأساسية في اللغة العربية، تماماً مثل مبدأ: "العربية لا تبدأ بساكن". ومع أنَّ الأصل والأغلب الأكثر، في الوقف، هو السكون، فإنَّ الصرفيين العرب القدماء عدُّوا أحرف المدِّ والعلة صوامتَ لا صوائتَ. والحقُّ أنَّ هذا وإنَّ جاز في أحرف العلة، التي هي أنصاف حركات semi vowels، فإنه لا يجوز بالنسبة إلى أحرف المد، المسبوق كلَّ حرف منها بحركة من جنسه ^(٦٥).

ومع نصِّ اللُّغويِّ الفذِّ "ابن جنِّي" على أنَّ «الحركات أبعاض حروف المدِّ واللِّين» ^(٦٦)؛ أي إنَّ الحركات القصيرة (الفتحة، والضمة، والكسرة) غير مختلفة عن أحرف المدِّ واللِّين (الألف، والواو، والياء) إلا في الكميَّة الصوتية، التي يستغرقها نُطق هذه الحركات القصيرة، وتلك الحركات الطويلة – مع هذا، فإنَّ الصرفيين العرب عدُّوا أصوات العلة الطويلة أحرفاً

ساكنةً، وقالوا بالتقاء الساكنين، عندما يأتي بعد هذه الأصوات، صوت صامت ساكن، لذلك حذفوها وعوّضوا منها الحركة المناسبة لها؛ كما في:

— لم يَخَافُ ← يَخَفُ، ولم يَقُولُ ← يَقُلْ، ولم يَسِيرَ ← يَسِرْ.

والسؤال الآن: كيف تُسَكَّن هذه الأحرف وهي ساكنة؟.

ومع هذا، فإنَّ هناك من اللغويين المعاصرين، مَنْ التمس بعض العُذر للصرفيين العرب، في هذا الجانب؛ فها هو ذا الدكتور "سعد مصلوح"، وهو من اللغويين المعاصرين المبرزين، يرى أن الاعتراض على المصطلح القديم، وهو عدُّ الصرفيين العرب القدماء، أحرف المدِّ واللين "سواكن"، قد يُجَوِّز لأولئك القدماء، أو مَنْ سار على نهجهم أن يعترضوا على ترجمة ما يُسمِّيهِ الأوربيون Consonants : "الصوامت"؛ إذ كيف يكون الصوت صامتاً؟، فالصمت نفيٌّ للصوت. وعلى هذا، يمكن القول: إنَّ الصَّوت لا يمكنُ خلوُّه في ذاته منه، طرداً للقياس. (٦٧)

هذا، ويبدو لي، من خلال فهم مسائل الإعلال، أنَّ "النقطة الخلافية الجوهرية"، في معالجة الصرفيين القدماء، واللغويين المتأخرين، تتمحور حول فكرة "الأصل الصرفي الافتراضي" عند علماء العربية القدماء، إذ إنَّ هذا الأصل في: "قال"، و"باع"، و"سما"، و"سعى"، و"دعاة"، و"قضاة"، وغيرها. هو— على الترتيب —: قول، وبيع، وسمو، وسعى، ودعوة، وقضية، اعتماداً على أصل الألف الممدودة، أو المقصورة، في وسط الفعل الأجوف، وآخر الفعل الناقص، ووسط بعض الأسماء، وهو الواو أو الياء، بتعرُّف الفعل المضارع قال ← يقول، وباع ← يبيع، وسما ← يسمو، وسعى ← يسعى، ودعا ← يدعو، وقضى ← يقضي. فإذا

لم يُسَعَفْنَا المضارع، يكون اللجوء للمصدر، كما في سَعَى: يَسْعَى ← سَعْيًا. وتأسيساً على هذا الأصل الصرفي الافتراضي، بنى الصرفيون العرب قاعدتهم المشهورة: «إذا تحركت الواو، أو الياء، وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفاً»، كما في الأمثلة السابقة، المستعملة نطقاً وكتباً.

ولعلّ ما يؤكد ما ذهبُ إليه، قولُ أستاذنا الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف" من أنّ «القول بالإعلال والإبدال جاء نتيجةً لفكرة الصرفيين العرب، القائلة بأنّ ثَمَّةً أصلاً افتراضياً مطابقاً للميزان، أو مطابقاً للقالب الصرفي؛ فصيغة "استقول" تُعدُّ أصلاً لـ "استقال"، وصيغة "أقول" تُعدُّ أصلاً لـ "أقال"، وصيغة "قوم" تُعدُّ أصلاً لـ "قام"، وصيغة "دعو" تُعدُّ أصلاً لـ "دعا"، وصيغة "زنجر" تُعدُّ أصلاً لـ "زنجر"، وهكذا. ومن هنا ساغ القول عندهم، بأنّ الواو قُلبت ألفاً، والياء قُلبت ألفاً، والتاء أُبدلت طاءً [أو دالاً] وأنّ هذا نابع من أنّ الصحيح والمعتل يخضعانِ معاً لمقياس واحد». (٦٨)

والحقُّ يقتضي الإشارة، إلى أنّ بعض اللغويين الكبار، وهو "ابن جني" وصفَ هذا بالإبهام لأكثر من يسمعه، ونصَّ على أنّ هذا الأصل الصرفي الافتراضي، لم يُتلفظ به يوماً. وهاك نصّه في هذا: «هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقةً تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام: قوم، وفي باع: بيع... فهذا يُوهَم أنّ هذه الألفاظ، وما كان نحوها - مما يُدعى أنّ له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرةً يُقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع "قام زيد": قوم زيد... وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قطُّ مع اللفظ به، إلا على ما تراه وتسمعه». (٦٩)

ومع إدراك أولئك الصرفيين العرب، أنّ هذا الأصل الصرفي غير مستعمل نطقاً ولا كتابةً، فإنه كانوا يعتمدون عليه في تعرف الوزن الصرفي للكلمة، وإن لم يكن موافقاً للبنية السطحية الصرفية لها؛ كما في وزن الفعل المبني للمفعول: (قِيلَ)، و(بِيعَ)، على (فُعِلَ)؛ لأنهم قدروا أصلهما الصرفي على: (قَوْلَ، وبيَع) من الفعل المبني للفاعل: قال ← قَوْلَ، وباع ← بيَع، استنقلت الكسرة في الواو والياء، فنقلت الكسرة من عين الفعل إلى فائه، فصارت الواو ساكنة بعد كسر، فقلبت ياءً، ومن ثمّ قلبت الضمة قبلها كسرةً، للمناسبة الصوتية. ونظراً لأنّ الإعلال بالقلب لا يظهر أثره في الميزان الصرفي، فقد بقيت الفاء والعين واللام فيه، دون حذف أيّ منها.

ولـ "مكيّ بن أبي طالب القيسي" عبارة مهمة، في هذا الشأن؛ حيث قال: « ولا نجد واواً ساكنة قبل كسرة، إلا انقلبت ياءً؛ نحو: "ميزان" و"ميعاد". أصل الياء واو، ولكن انقلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها وسكونها. »^(٧٠) وبطبيعة الحال، فإنّ هذا ينطبق أيضاً على كلمة "قِيلَ" التي معنا في هذه السطور كما ينطبق على ما يشبهها، في البنية الصرفية.

لقد اعتمد الصرفيون القدماء، أو الصرفيون المعياريون على الأصل الصرفي الافتراضي، عند وزن الكلمة العربية، فقالوا مثلاً: إنّ وزن " قال، وقام، وصام، وباع، وسار، وعاب، مثلاً؛ هو: "فَعَلَ"، بناءً على الأصل: قَوْلَ، وقَوْمَ، وصَوْمَ، وبيَعَ، وسِيرَ، وعَيْبَ، فصاغوا قاعدة صرفية، تنظم هذه الكلمات وأمثالها، من الأسماء المتصرفة، والأفعال المعربة، فقالوا: «إذا تحرّكت الواو، أو الياء، وانفتح ما قبلها، فُلبت ألفاً». ولأنّ الألف لها أصل، إمّا الواو وإمّا الياء؛ لم يحذفوا الأصل الثاني من الميزان الصرفي؛ لأنّ الإعلال بالقلب لا يظهر أثره في هذا الميزان.

أما علماء اللغة المتأخرون، فيعتمدون على المنهج الوصفي، ومن ثمّ فهم لا يبحثون عن الأصل الافتراضي للكلمة، بل يزنونها على حالتها، فالكلمات السابقة، كلّها عندهم، على وزن واحد؛ هو: "قال"؛ لأنّ الفاء واللام (صامتَيْن) موجودان فيها، في حين أنّ الألف الموجودة (حرف مدّ = حركة طويلة) تنزل في الميزان كما هي؛ لأنها من الزوائد. (٧١)

وعلى هذا، ينادي كثير من اللغويين المتأخرين؛ بضرورة تجديد "علم الصرّف" بما يتناسب مع التطور الصوتي الذي حدث للغة، وبما يتناسب مع علم الأصوات الحديث، المبني على تقنيات علمية دقيقة، وبعيداً عن الافتراضات والتخيّلات الصرفية البعيدة عن الاستعمال اللغوي. (٧٢)

هذا، والحق أنّ الصرفيين القدماء كانوا مدركين أهمية "المناسبة الصوتية" في معالجتهم لمسائل الإعلال. ولعلّ الأدلة على هذا، أنهم في تحليلهم الصرفي، لكلمات مثل: "بغِيّ"، و"مرَضِيّ" و"عَصِيّ"، قالوا: إنّ الأصل في "بغِيّ": "بغويّ"، ومن ثمّ فوزنها الصرفي هو "فَعُول". اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما (وهي الياء) بساكن (هو الواو) فقلبت الواو ياءً، ثمّ أدغمت في الياء الموجودة، فأصبحت الكلمة: (بغِيّ) ثمّ قلبت ضمة الغين (التي هي عين الكلمة) كسرةً، للمناسبة الصوتية مع الياء بعدها، إذ يُفضّل أن يكون ما قبل هذه الياء مكسوراً.

وإنما كان على وزن كلمة "بغِيّ" هو: "فَعُول" لا "فَعِيل"؛ لأنّ "فَعُول" الذي بمعنى "فاعل"، كما في هذه الكلمة، لا تلزمه الهاء، أو بالأحرى علامة التانيث (تاء التانيث المقبوضة)، بخلاف "فَعِيل" التي بمعنى "فاعل" التي تلزمها الهاء، كما في "رحيم": "رحيمة"، و"عليم": "عليمة". (٧٣)



وفي كلمة "مَرَضِيّ" قالوا: إنَّ أصلها الصرفي الافتراضيّ، هو: مَرَضُوِيٌّ عَلَى وَزْنِ: "مَفْعُولٌ". اجتمعت الواو والياء في كلمة، وكانت الأسبق منهما (وهي الواو) ساكنة، فقلبت ياءً، وأدغمت في الياء الموجودة، فأصبحت: "مَرَضِيّ"، وهنا راعى الصرفيون القداء المناسبة الصوتية، بين الياء المشددة، وما قبلها من حركة غير الكسرة، فقلبوا الضمة كسرةً.

أما في كلمة "جِئِيّ" الواردة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّ لَهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾^(٧٤) فقال الصرفيون العرب: إنَّ أصلها: "جُثُوٌّ" وقعت الواو متطرفة في لام صيغة "فُعُول" فقلبت ياءً، هكذا: "جُثُوِيٌّ"، وهنا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما (وهي الياء) بساكن (هو الواو) فقلبت ياءً، وأدغمت في الموجودة، فأصبحت: "جُئِيّ". وهنا راعى الصرفيون المناسبة الصوتية بين الياء، وما قبلها من حركات، فبدعوا بقلب ضمة الثاء (عين الكلمة) كسرةً، فأصبحت الكلمة: "جِئِيّ"، فوجدوا أنَّ الثَّقُل ما زال باقياً، فقرروا قلب كل حركة قبل الياء كسرةً، مراعاةً للمناسبة الصوتية بين الياء وما قبلها، وطلباً للخفة، ومنَّ ثَمَّ أصبحت الكلمة، في صورتها النهائية المستعملة، نطقاً وكتابةً، هي: "جِئِيّ". ومثل هذا بالضبط، يُقال في تحليل ما يشبهها من كلمات؛ مثل: كلمة "صِلِيًّا"؛ الواردة في قوله تعالى: ﴿هُمُ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾^(٧٥). ويلاحظ أنَّ "المناسبة الصوتية" استدعت كسر الحرف الثاني، من بنية الكلمة (العين) مما أتبع ذلك كسر الحرف لأول (فاء الكلمة)، ليعمل اللسان فيها عملاً واحداً، وعلى هذا قالوا: عَصِيّ، وقِسِيّ، وجِئِيّ، وصيلي. فكسروا الأول (فاء الكلمة) على الإتيان لكسرة الثاني (عين الاسم)^(٧٦).

وهكذا، فإنَّ ما كان على وَزْن (فَعُول) سواءً أكان جَمْعًا؛ مثل: عَصِيّ، وقَسِيّ، وجَثِيّ، أم مصدرًا، نحو: عَتِيّ، وصَلِيّ، يلزمه كَسْرُ العَيْنِ، بعد قَلْبِ الواو ياءً، وإدغامها في الياء الموجودة (لام الكلمة). وغير أنَّ بني تميم يكسرون الفاء، إتباعًا لكسرة العَيْنِ، وياءين بعدها، ليعمل اللسان عملًا واحدًا، ولنلّا يخرجوا من ضَمِّ إلى كَسْرٍ. (٧٧)

ولعلَّ من أوضح الأمثلة أيضًا، على مراعاة الصرفيين العرب، المناسبة الصوتية بين أحرف المدِّ، والحركة المجانسة له قبله، ما حدث من إعلال، للفعال الماضي "أَثَرَ"، ومضارعه المبدوء بهمزة المتكلم: "أُتِرُّ" ومصدره "إيثار".

فقد قالوا: إنَّ أصل "أَثَرَ": "أُتِرُّ"، اجتمعت همزتان في صدر الكلمة، وكانت الأولى متحركة بالفتح، والأخرى ساكنة، فقلبت الثانية الساكنة حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبلها، فأصبح الفعل: "أَثَرَ"، وهنا قلبت الهمزة والألف بعدها (أا) مدَّةً، حتى أصبح الفعل في صورته النهائية، المستعملة على مستويي النطق والكتابة: "أَثَرَ" على وَزْن: "أَفْعَل".

وأما: أُوتِرُّ فأصله: "أُوتِرُّ"، اجتمعت همزتان في صدر الكلمة، وكانت الأولى متحركة بالضم، والثانية ساكنة، فقلبت الثانية الساكنة واوًا، من جنس حركة الضمة قبلها، فأصبح الفعل: "أُوتِرُّ"، على وزن: أَفْعَل. أما المصدر: إيثار، فأصله: إيثار؛ اجتمعت همزتان في صدر الكلمة، وكانت الأولى متحركة بالكسر والثانية ساكنة، فقلبت هذه الساكنة ياءً، من جنس الكسرة قبلها، فأصبح المصدر: "إيثار" على وزن: إفعال.



لكن بعض اللغويين المعاصرين، نفى العَلاقة بين الهمزة، وأصوات المدِّ واللين، فهاهوذا الدكتور "عبد الصبور شاهين" يذهب إلى أن تخفيف الهمزة في نحو: (أَثَرَ، وأُوثِرُ، وإيثار) ومثل: (أَمَنَ، وأُومِنُ، وإيمان)، لا يكون بإبدالها حَرْفَ مدٍّ، من جنس حركة ما قبلها، كما رأى علماء العربية القدماء، وإنما بإسقاطها، ومَطلَّ الحركة قبلها، للحفاظ على كَمِّيَّة المقطع، وإن اختلف نَوْعُه. (٧٨)

ومُقَاد هذا، أنَّ الناطق أسقط الهمزة الثانية (الساكنة)، في هذه الأمثلة الثلاثة (الماضي، والمضارع المبدوء بهمزة التكلُّم، والمصدر) وعوَّض منها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، ومِنْ ثَمَّ تحوَّلت حركة الهمزة الأولى، من قصيرة إلى طويلة، سواء أكانت هذه الحركة فتحةً أم ضمةً أم كسرةً. (٧٩)

ولعلَّ التحليل المقطعيّ الآتي، يوضِّح رأيَ الدكتور "عبد الصبور شاهين":

— أَمَنَ ← أَمَّنَ ← أَمَّنَ ← أَمَّنَ (عند القدماء)
— أُومِنُ ← أُومِنُ ← أُومِنُ ← أُومِنُ (عند القدماء)
— إيمان ← إِيْمَان ← إِيْمَان (عند القدماء)

○ أَمَنَ ← أَعْمَنَ ← أَعْمَنَ ← أَعْمَنَ (عند المحدثين).
مطل حركة الهمزة الأولى ← سقوط الهمزة الثانية ← أَمَّنَ ←

○ أُومِنُ ← أُومِنُ ← أُومِنُ ← أُومِنُ (عند المحدثين).
مطل حركة الهمزة الأولى ← سقوط الهمزة الثانية ← أُومِنُ ←

O إيمان ← إِيْمَان ← سقوط الهمزة الثانية
مطل حركة الهمزة الأولى ← إِيْمَان

إيمان (عند المحدثين).

ويذهب الدكتور "عبد الصبور شاهين" إلى أن هذا التعويض إيقاعي، يحافظ على كمية المقطع، بقطع النظر عن نوعه، إذ إنه في كلتا الحالتين طویل، ولكنه في الحالة الأصلية مغلق (ص ح ص) ؛ هكذا:

— أَمَنْ ← أَّأ = ص ح ص

— أُوْمِنْ ← أُؤُ = ص ح ص

— إِيْمَان ← إِيْ = ص ح ص

وفي الحالة البديلة مفتوح (ص ح ح) هكذا:

O أَمَنْ ← آ = ص ح ح

O أُوْمِنْ ← أُؤُ = ص ح ح

O إِيْمَان ← إِيْ = ص ح ح

وكمّية الأصوات في الحالتين واحدة، فلذلك ثبت إيقاع الكلمة، وتحققت الصيغة المرادة. (٨٠)

أمّا مراعاة القدماء لـ "المناسبة الصوتية" بين الياء والحركة المجانسة لها، وهي الكسرة قبلها، فيكفي النظر إلى الكلمات الآتية:

— "الدَّاعِي" أصلها ← الداعِو (دعا: يدعو: دعوة) ← الدَّاعِي.

— "صِيَام" أصلها ← صَوَام (صام: يصوم: صوماً) .

— "دِيَار" أصلها ← دَوَار (دارٌ = دَوْرٌ وجمْعها: دُورٌ).



— رياض ← أصلها رِواض (مفردها: رَوْض).

— مِيزان ← أصلها مَوْزان (وَزَنَ: يَزِنُ: زِنَةٌ (وَزَنًا). وغير هذا كثيرٌ.

وقد سبقَ ذِكرُ رَدِّ علماء اللغة المعاصرين، على هذا، في أثناء الحديث عن "وَزَنَ أفعال حدث فيها إعلال بالنقل" ومفاده أنَّ اليي حدث هو سقوط الصوت الانزلاقيّ، المتمثل في الصوت الانزلاقيّ، مثل "الواو" (w) المسبوقة بكسرة؛ في كلمة مثل: "ميزان".^(٨١)

ومما هو حقيقٌ بالذِّكر في هذا السياق، أنَّ أحدَ الباحثين المعاصرين، ذهب إلى أنَّ "المناسبة الصوتية" تؤثر في أشباه العلل، فتتحول الواو (شبهه العِلَّة) إلى ياء، إذا اجتمعت مع الياء، في كلمة واحدة؛ كما في: طَوِيّ، طَيّ، وشَوَى ← شَيّ، وكَوَى ← كَيّ، وكذلك الحال عند تحوُّل الواو الساكنة، المكسور ما قبلها إلى ياء، تكوّن مع الكسرة القصيرة بعدها كسرةً طويلة؛ مثل: مَوْزان ← مِيزان^(٨٢).

ليس هذا فحسب، بل إن الصرفيين العرب راعوا إلى جانب "المناسبة الصوتية"، بين حرف المد، والحركة التي من جنسه - جانباً آخرَ مهمّاً، لم يغفلوه قط في تحليلاتهم الصرفية، هو البحث عن "منع اللبس"، وطَلَبَ أُمَّه. ينطبق هذا على تحليلهم لاسم المفعول من الأجوف اليائيّ مثلاً، كما في: "مبيع"، و"معيب"، و"مدين"، وغيرها. وقد سبق الحديث بالتفصيل عن هذا اللبس، وما فعله الصرفيون العرب، لمنع اللبس بين اسم المفعول من الأجوف اليائيّ، واسم المفعول من الأجوف الواويّ^(*).

وبالإضافة إلى مراعاة النحويين والصرفيين العرب القدماء، "المناسبة الصوتية" كثيراً في تحليلاتهم الصرفية، لكثير من مسائل "الإعلال"، كشفت

معالجتهم كذلك ، عن إدراك الاختلاف الصرفي، بين الأفعال المتشابهة في "البنية السطحية الصرفية"، إن صحَّ هذا التعبير مني.

والمتتبع للكلمات التي حدث فيها إعلال، ومعالجة الصرفيين العرب لها، يجد أن تحليلهم الصرفي، يكشف عن إدراكهم الفرق بين الكلمات المتفقة في هذه "البنية السطحية الصرفية"، مثل: (آثر، وآذن)، و(آزر، وآخى).

فهذه الأفعال تتفق في أن كل فعلٍ منها يبدأ بمدّة مفتوحة، بعدها حرفان صحيحان، مفتوحان، غير أن التحليل الصرفي للإعلال الحاصل في كل منها، يكشف عن اختلاف الوزن الصرفي، تبعاً لهذا الإعلال الحاصل.

إنَّ الفعل (آثر) ومثله (آذن) وما يشبههما من أفعال ماضية، على وزن: أَفْعَلَ، تبعاً للأصل الصرفي، وهو: أَثَّرَ: اجتمعت همزتان في صدر الكلمة، وكانت الأولى متحركة بالفتح، والثانية ساكنة، فقلبت هذه الساكنة حرف مدٍّ من جنس ما قبلها، وهو الفتحة، فأصبح الفعل: أَثَّرَ، ثم قلبت هذه الهمزة والألف بعدها مدّة، هكذا: أَثَّرَ. وما كان هذا هكذا، إلا لأن الهمزة صوت حنجري صعب على ناطقهِ، ومن ثمَّ كان لا بد من تسهيله، بقلبه مدّاً، من جنس حركة ما قبله، فصار ألفاً هكذا (أأ ← أ ← آ)

وبطبيعة الحال، من السهل إيجاد نظائر له من الأفعال الصحيحة، مثل: أَحْسَنَ، وَأَكْرَمَ، وَأَهْمَلَ، وغيرها، إذ إنها على وَزْنٍ: أَفْعَلَ ومضارعها على وزن: يُفْعِلُ، ومصدرها القياسي على وزن: إفعال . وتأسيساً على هذا، فإن الفعل أَثَّرَ، وما يشبهه من أفعال مدِّيّة. مثل: آذَنَ، على وزن: أَفْعَلَ، والمضارع على وزن: يُفْعِلُ، والمصدر: إفعال.



أما المجموعة الأخرى من الأفعال، التي تشبه مجموعة الفعل "أَثَرَ" في الشكل، أو في البنية السطحية الصرفية، فيمثلها: "أَزَرَ"، و"أَخَى"، وما يشبههما، فالإعلال الحاصل يكشف عن اختلاف الوزن الصرفي عن المجموعة الأولى، إذ إن أصل أَزَرَ، هو أَزَرَ، اجتمعت همزتان في صدر الكلمة، وكانت الأولى متحركة بالفتح، والثانية ساكنة، فقلبت هذه الساكنة حرف مدّ، هو الألف، من جنس حركة الهمزة الأولى المفتوحة، فأصبح الفعل: أَزَرَ، ثم قُلبت الهمزة والألف (أا) مَدَّةً؛ هكذا: أَزَرَ، على وزن: فَاعِلَ، أي إن الهمزة الأولى هي فاء الفعل، وليست الهمزة الثانية - كما في مجموعة: آثر، وأذن، وما يشبههما - وهذا على غرار الأفعال الصحيحة غير المدية: "عَاوَنَ، وَجَاهَدَ، وَحَاسَبَ"، وغيرها. وبناء على هذا، يكون مضارع "أَزَرَ"، هو: يُؤَازِرُ، على وزن: يُفَاعِلُ، ومصدره: مؤازرة، على وَزْنٍ: مفاعلة.

والتحليل الصوتي المقطعي لمجموعتي هذه الأفعال؛ يوضح أن المجموعة الأولى، ترد على النحو الآتي: أَثَرَ ← أَثَرَ ← أَفْعَلَ = أف + عَ + لَ = ص ح ص + ص ح + ص ح

ونظراً لأن الهمزة الأولى، هي همزة الصيغة (صيغة أَفْعَلَ)، في حين أنّ الثانية الساكنة هي فاء الفعل، فقد جاء المقطع الأول متوسطاً مغلقاً؛ هكذا: أأ = أف = ص ح ص.

أما المجموعة الثانية، التي من أفعالها: "أَزَرَ"، الذي أصله: "أَزَرَ" على وَزْنٍ "فَاعِلَ"، والمقطع الأول فيه (أا) متوسطاً مفتوحاً؛ هكذا: أأ = فَا = ص ح ح؛ لأن الصامت الأول المتحرك؛ وهو الهمزة المتحركة، يمثل فاء الفعل، في حين أتت الهمزة الثانية الساكنة، المنقلبة حرف مدّ (فتحة طويلة).

إنَّ الحقَّ الذي لا مرآءَ فيه، أنَّ معالجة الصرفيين العرب القدماء، لمسائل باب "الإعلال"، كانت منضبطة، ومتفقة في أغلبها مع حالة بنية الكلمة؛ فقد راعوا الجانب الصوتيَّ فيها، ومن ثمَّ وضعوا قوانينهم، التي تراعي الخفة، والمناسبة الصوتية، والرغبة في التيسير على الناطق بالعربية. وقد اعترف كثيرٌ من علماء العربية المتأخرين، بهذا الجهد المحمود منهم، مع عدم توافر الإمكانيات الصوتية لهم آنذاك.

ولكن، إذا كانت معالجة الصرفيين العرب القدماء، لمسائل "الإعلال"، بأقسامه، لا تخلو من جهد حقيقيٍّ واضح، وفهم لبنية الكلمة العربية، فإنَّه ليبدو لي - إن كان من بُدِّ لإبداء رأيي - أنَّ معالجتهم لمسائل "الإعلال بالنقل"، و"الإعلال بالنقل ثم القلب"، ربما كانت الجانب الوحيد، غير المقنع للباحث العربيِّ، إذ يتضح لنا أنَّ فيها قدرًا كبيرًا من التحايل. صحيحٌ أننا قد نتفهم وجهة نظرهم، في "الإعلال بالنقل"، كما في كلمات: "مشورة"، و"مفيد"، و"يقول"، و"يسير"، المُسَطَّرة في متن هذا البحث، بتحليلاتها الصرفية.

إنَّ بحثهم عن طلب الخفة، والتيسير على الناطق بالعربية، ربما أغراهم بالقول بهذا النوع من الإعلال، إذ إنَّ ضمَّ الواو وتسكين ما قبلها، وكسر الياء وتسكين ما قبلها، يجعل البنية الصرفية ثقيلة، فلجئوا إلى القول بنقل حركة الواو، أو الياء، إلى الساكن الصحيح قبلها، ومن ثمَّ تحوَّل كلُّ منهما إلى حرف مدٍّ، مسبوق بحركة من جنسه، وفي هذا تخفيفٌ على اللسان العربيِّ، فيما يتضح لي.



ولكن كثيراً من الباحثين لا يقنعون كثيراً بمعالجة الصرفيين القدماء لمسائل "الإعلال بالنقل ثم القلب"، ومحاولتهم ليّ عنق القانون الصرفي، القائل – بلسان الحال – : "إذا تحرّكت الواو، أو الياء، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً"، عند تعرّضهم لكلمات مثل: "مَزَار"، و"يَخَاف"، و"يَهَاب" – الموجودة في متن هذا البحث – فقد نصّوا على الأصل الصرفي الافتراضي لها، في البداية فقالوا: إنَّ الأصل فيها: "مَزُور"، و"يَخُوف"، و"يَهَيْب"، ثم لجئوا إلى القول بـ "الإعلال بالنقل" بعده، فقالوا: نُقلت حركة الفتحة التي على الواو، أو الياء، إلى الساكن الصحيح قبلها، فصارت الكلمات: "مَزُور"، و"يَخُوف"، و"يَهَيْب". وعندما لم يجدوا بنية الكلمة، في حالة الأصل، ولا في حالة الإعلال بالنقل، مطاوعةً لهم، في تطبيق هذا القانون الصرفي، لم يجدوا بدءاً من تطبيق القانون الخاص بقلب الواو أو الياء ألفاً، بالقوة، فتحايلوا عليه بالقول: "تحرّكت الواو، أو الياء، بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن، أو بحسب الإعلال بالنقل الحادث، فُقلبت ألفاً".

صحيحٌ أنّ الواو، أو الياء، في الأصل متحركة، ولكنّ ما قبل كل منهما ليس مفتوحاً. وصحيحٌ أنّ ما قبل كل منهما مفتوح، في الإعلال بالنقل الحاصل بعد ذلك، ولكنّ الواو، أو الياء، غير متحركة، بل ساكنة. أي إنّ القانون الصرفيّ المأمول، والمعنيّ بقلب الواو أو الياء، ألفاً، ناقص غير مكتمل، في الحالتين.

ولعلّ ما يؤكّد صواب ما ذكرته، ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور "محمد حماسة عبد اللطيف"، من أنه مع الدقّة الملحوظة في تناول الصرفيين العرب لظاهرة "الإعلال"، فإنهم اضطربوا أمام بعض الظواهر، فلم تتفق لهم سبيل واحدة في التفسير. فهناك تكلف محاولة التماس العلة في كلّ تغيير يحدث

في بنية الكلمة. و«بعض هذه العِللِ وادٍ ضعيفٌ، وبعضها مُلَفَّقٌ، كأن يقولوا
مثلاً في "استقام": أصلها "إِسْتَقَوْمَ" - وهذا القَدْرُ نتفهم وجهَ نظرهم فيه -
ويبيّنونَ السببَ في التغيّر، فيقولونَ [قانونهم الصرفي في الكلمة]... وهذا
في الواقع تَلْفِيْقٌ بينَ حالينِ، لا يستريح له العقل؛ لأنَّ الموضوع افتراضٌ
من أوّلِهِ، ونحن قد نُسَلِّمُ بأنَّ الأصلَ هو "إِسْتَقَوْمَ"، لأنَّ القالبَ أو الميزانَ أو
المقياسَ، هو (إِسْتَفْعَلُ) للصحيح والمعتل، فإذا سلّمنا بأنَّ حركة الواو انتقلت
حقاً إلى الحرف الساكن الصحيح قبلها، فينبغي أن نقول: إنَّ حرفَ العِلَّةِ
المناسب للفتحة هو الألف، ولذلك قُلِبَتِ الواو لهذا السبب، ولا داعيَ لهذا
التلفيق بين الأسباب، مع مراعاة أنها مفترضة من أصلها؛ من أجل اضطراد
الصيغة». (٨٣)



المبحث الثاني

الإبدال الصرفي من منظور لغوي

أطلق علماء العربية مصطلح "الإبدال" على كثيرٍ من صور التغيرات الصوتية. واستأثر الإبدال الصرفي، بنوعٍ معين من الإبدال، في بعض الحروف، أُطلق عليه: "الإبدال الصرفي". والحروف التي يقع بينها هذا النوع من الإبدال، مجموعة في هذا القول المأثور: "هدأت موطياً". وقد وضع النحاة والصرفيون العرب ضابطاً للقول بهذا الإبدال، هو أنه إذا لم يُبدل، أوقع في الخطأ، أو مخالفة الأكثر.

أمّا ماعدا هذه الأحرف التسعة، فقد لاحظ الصرفيون العرب، وقوع الإبدال فيها، غير أنّ ترك الإبدال فيها، لا يُوقَع في خطأ ولا مخالفة. (٨٤)

ولكنّ عندما وجد هؤلاء اللغويون، أنه لا يكاد حرف من حروف المعجم العربيّ، يخلو من وقوع هذا الإبدال (اللغويّ) فيه، وقلّما يوجد حرف من حروف الهجاء، إلا وقع فيه هذا الإبدال – ولو نادراً – أطلقوا عليه اسم: "الإبدال اللغوي" (٨٥).

ولمّا كان "الإبدال"، في اصطلاح النحويين والصرفيين، هو جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً (٨٦)، ومن هنا فهو لا يختصُّ بأحرف العلة، وما يشبهها – فإنّ "الإبدال" بهذا أعمّ من "الإعلال"، ولذلك عرّفه اللغويون المتأخرون، بأنه "جعل حرف مكان حرف، أو حركة مكان أخرى" (٨٧). وهذا تعريف أعمّ وأوسع من تعريف الصرفيين العرب. ومن الحقائق المُسلّمة أنّ ظاهرة "الإبدال" صفة عامة، لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة؛ بهدف تحقيق نوعٍ من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة (٨٨).

أولاً - الأسماء:

هناك قاعدة صرفية تفيد بأن " تاء الافتعال تُبدل دالاً وجوباً ، إذا كانت فاء الافتعال دالاً أو ذالاً أو زايماً" ^(٨٩). ومن هنا فأصل "ازدهار" هو: (ازتهار)، من الجذر اللغوي "زهر" ، أتت فاء الافتعال زايماً ، فأبدلت تاء الافتعال دالاً وجوباً ، طبقاً لهذه القاعدة الصرفية . والحال نفسها مع اسم الفاعل "مُزْدَحِم" . أما اسم الفاعل "المدعي" فأصله (المدتعي) ، من الجذر اللغوي "دعى" ، وردت فاء الافتعال دالاً، فأبدلت تاء الافتعال التي بعدها دالاً، وأدغمت الدال الأصلية (فاء الافتعال) في هذه الدال المنقلبة عن تاء.

وهناك قاعدة صرفية، ترد في سياق متصل بالقاعدة الصرفية السابقة، تفيد بأن تاء الافتعال تُبدل طاءً وجوباً، إذا كانت فاء الافتعال حرفاً من أحرف الإطباق، وهي: الصاد ، والضاد، والطاء، والظاء ^(٩٠). إنَّ أصل المصدر "اضطراب" هو (اضتْرَاب)، وأصل اسم المفعول "المُصْطَفَى" هو (المُصْتَفَى)، من الجذرين اللغويين : "ضرب، وصفى"، وهذا يعني أنَّ فاء الافتعال حرف من أحرف الإطباق، ومن ثمَّ تُبدل تاء الافتعال ، الواقعة بعد هذه الفاء، طاءً وجوباً، طبقاً لهذه القاعدة الصرفية. أما اسم الفاعل "المُطَّلَع" فأصله: (المُطَّلَع)، أبدلت تاء الافتعال طاءً ، وأدغمت الطاء الموجودة (التي هي فاء الافتعال) فيها، إذ يجب إدغام الساكن في المتحرك، عند إدغام المثليين .

ثانياً - الأفعال:

إنَّ أي تغيير يحدث في حرف آخر، غير أحرف العلة والهمزة ، يُسمَّى "إبدالاً". وذلك مثل إبدال تاء الافتعال في "ازتحم" دالاً ، في قولنا : إزدحم ، ومثل إبدال تاء الافتعال أيضاً طاءً، في "اصتفى" ، فنقول : "اصطفى" .



ويبدو أن صيغة "افتعل" وما يشتق منها، هي التي اختصت بمسائل "الإبدال" كلها، إلا إبدال الميم، وهي التي تسمى في عُرف الصرفيين: صيغة "الافتعال". ويقصدون بها "اِفْتَعَلَ"، وما يُصاغ منها، من مضارع وأمر ومصدر واسم فاعل ومفعول، وغير ذلك^(٩١).

(أ) - إبدال تاء الافتعال دالاً:

« تُبَدَل (الدال) وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دالٌ أو ذالٌ أو زايٌّ »^(٩٢). ويتضح هذا في الجدول الآتي:

الفاعل الموزون	الوزن الصرفي	ما حدث فيه من إبدال
إزْدَهَرَ	اِفْتَعَلَ	أصل الفعل "ازدهر" هو "إزْتَهَرَ"، أبدلت تاء الافتعال دالاً ؛ لوقوعها بعد حرف الزاي . "ولا يجوزُ أن تدغم الزاي في الدال ؛ لأن الزاي حرفٌ من أحرف الصفير، والإدغام يذهب بهذه الصفة ويؤدي بها".
إدَّعى	اِفْتَعَلَ	هذا الفعل أصله: "إدْتَعَى" ، على وَزْنِ "اِفْتَعَلَ" ، قَلبت تاء الافتعال - التي بعد الدال - دالاً، وأدغمت الدال الموجودة التي هي فاء الفعل، فيها، فصار الفعل في صورته النهائية، نطقاً وكتابةً: "الدَّعى".
إدَّكَرَ إدَّدَكَرَ	اِفْتَعَلَ اِفْتَعَلَ	إننا إذا صَغْنَا من الفعل "ذَكَرَ" ما يَرِدُ على وَزْنِ "افتعل" ، وما يتصرف منها ، ففي هذه الحالة تُبَدَل تاء الافتعال دالاً ، ثم تُبَدَل الذال دالاً أيضاً ، وتدغم الدال في الدال . أي إنَّ الفعل مرَّ بالمراحل الآتية : ذَكَرَ ← إزْتَكَرَ ← إدَّدَكَرَ ← إدَّكَرَ
		وحقيقٌ بالذكر، في هذا السياق، أنه يجوز أيضاً ، في هذا الفعل نفسه ، أن تُبَدَل الدال الثانية دالاً ، وتُدغَم الذال في الدال. ومن القراءات القرآنية، غير المتواترة، أو ما

يُصطَلح على تسميتها: "القراءة الشاذة"، قراءة قوله تعالى:
﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكَّرٍ﴾^(٩٣) هكذا: "مُدَكَّر" ^(٩٤) بالذال
المشددة. أي أن هذا الفعل (ذكر) مر بهذه المراحل:
ذَكَرَ ← إِذْكَرَ ← إِذْكَرَ ← إِذْكَرَ
أما الوجه الثالث الذي يجوز في هذا الفعل، فهو
الإظهار، فنقول: إِذْكَرَ .
وصفوة القول في الفعل "ذَكَرَ": إنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:
الأول: الإظهار: إِذْكَرَ .
الثاني: الإدغام؛ بإبدال الذال دالاً، وإدغام الدال الأولى
(الساكنة) في الثانية، فيصير الفعل: "إذْكَرَ" .
الثالث: الإدغام؛ بإبدال الدال ذالاً، وإدغام الذال الأولى في
الثانية، فيصبح الفعل: "إذْكَرَ" .

(ب) إبدال تاء الافتعال طاءً:

هناك قاعدة صرفية تقول — بلسان الحال —: «تُبَدَلُ وجوباً من تاء
الافتعال الذي فاءه صادٌ أو ضادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ، وتُسَمَّى أحرف الإطباق،
تقول في افتعل من صبر: اصطبر، ولا تُدْغَم، لأنَّ الصفيريّ (الصوت
الصفيريّ) لا يُدْغَم إلا في مثله، ومن ضرب: اضطرب، ولا تدغم؛ لأنَّ الضاد
حرف مستطيل، ومن طَهَّر: اطَّهَّر ثم يجب الإدغام لاجتماع المثلين في
كلمة»^(٩٥). ومن هنا فإن الأفعال: صَنَعَ، وَصَبَرَ، وَصَادَ، وَصَحَبَ، تصبَح
بعد صَوْنِهَا على وَزْنِ "افتعل" هكذا: اصْطَنَعَ، واصْطَبَرَ، واصْطَادَ،
واصْطَحَبَ . والجدول الآتي يوضح هذا الإبدال:



الوزن الصرفي	الفعل الموزون	ما حدث فيه من إبدال
إِفْتَعَلَ	إِصْطَفَى	أصل الفعل "اصطفى" هو: "إِصْطَفَى"، أبدلت تاء الافتعال طاءً؛ لأن فاء الفعل صاد . وهذا يسري على جميع تصاريف هذا الفعل.
إِفْتَعَلَ	إِضْطَرَبَ	الفعل "اضطرب" أصله: "إِضْطَرَبَ" ، أبدلت تاء الافتعال طاءً، لوقوعها بعد حرف من أحرف الإطباق، هو "الضاد".
إِفْتَعَلَ	إِطَّهَرَ	أصل الفعل "إطهر" هو: "إِطَّهَرَ"، أبدلت تاء الافتعال طاءً ، لوقوعها بعد حرف من أحرف الإطباق، هو "الطاء"، ثم أُدْغمت الطاء التي هي فاء الفعل في هذه الطاء المُبدلة .
إِفْتَعَلَ	إِظَلَّمَ	إننا إذا صَغْنَا من الفعل "ظَلَّمَ" مثلاً، ما هو على وَزْن "إِفْتَعَلَ"، وما يتصرف منه ، جاز فيه ثلاثة أوجه، هي: الأول: الإظهار؛ أي أن تُبدل التاء طاءً ، مع بقاء كل حرف منهما مظهرًا على أصله ، دون إدغام ، فنقول: "إِظَلَّمَ". الثاني: الإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه؛ بإبدال الطاء ظاءً ، فنقول فيه: "اظَلَّمَ"، بالطاء المشددة. الثالث: الإدغام؛ بإبدال الطاء طاءً، فنقول: "إِظَلَّمَ"، بالطاء المشددة. وتنبغي الإشارة إلى أن هذا الفعل قد وَرَدَ مَرَوِّيًا بهذه الأوجه الثلاثة؛ في قول "زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ" ، في وَصْفِ "هَرَمِ بْنِ سَنانٍ" [من البسيط]: هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ عَفْوًا ، وَيَظْلِمُ أحيانًا فَيَظْلِمُ (٩٦) أي إنَّ الفعل فـ "يَظْلِمُ" رُوي مرة: "فيظلم"، ومرة: "فيظلم"، وثالثة: "فيظلم".

ومما هو حقيقٌ بالذِّكر، أنَّ الأمثلة السابقة، تندرج عند اللغويين المتأخرين تحت باب "المماثلة الصوتية" Assimilation . فكلمة مثل "اصطبر" أصلها "اصْتَبِرَ": تأثرت التاء المرفقة بالصاد المفخمة قبلها، فقلبت إلى نظيرها المفخم الذي معها في المخرج الصوتي، وهو "الطاء" الذي هو "الطاء"، فصارت الكلمة، في صورتها النهائية المستعملة نطقًا وكتابةً: "اصطبر" . ويندرج هذا المثال صوتيًا تحت: المماثلة الجزئية التقدمية .
. progressive partial Assimilation

إنَّ التفخيم يدل على الإحساس بالمبالغة في الحدث أو الصفة. مثال هذا؛ ففي قوله جلَّ شأنه؛ حكايةً عن الكافرين أهل النار: ﴿ وَهُمْ يَصْطَرِحُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾^(٩٧) نجد أنَّ ارتفاع أصوات أولئك بالصرّاح ومشاركتهم جميعًا فيه، وتكرار ذلك منهم، لا يكفي أن يُعبّر عنه بالفعل المجرد "صرخ". فجاءت تاء الافتعال لتدل على المبالغة في إيقاع الحدث. وقد قصد لها أن تجاور الصاد المطبقة، فتتحول بالمجاورة إلى التفخيم، ليكون في تفخيمها فضلٌ مبالغةٍ في إيقاع الفعل.^(٩٨)

وإذا أخذنا سياقين قرآنيين؛ كقوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاها ﴾^(٩٩)، وقوله: ﴿ وَالْأَرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاها ﴾^(١٠٠) وجدنا ما كان دالًّا في: ﴿ دَحَاها ﴾ قد تحوّل إلى طاء في ﴿ طَحَاها ﴾ . ومن المعروف أنَّ الصوتين (الذال والطاء) لا فرق بينهما إلا التفخيم – في نظر علماء العربية القدماء – ودلالة التفخيم هنا، بالنظر في السياق القرآني؛ هو أنَّ السياق في سورة النازعات سياق إثبات مجرد، في حين أنَّ ما في سورة الشمس سياق قَسَم . ولا شكَّ في أنَّ القَسَم تأكيدٌ، ليس له مثل في الإثبات، ومن ثمَّ ندرك أنَّ التفخيم في (طَحَاها) جاء لمناسبة ما في القَسَم من تأكيدٍ، بل إنه جاء

ليضيف إلى القَسَمَ فَضْلَ تَأْكِيدٍ، أي ليدل على مبالغة في إيقاع الحدث^(١٠١)، كما سبقت الإشارة. وبعبارة أخرى جاءت آية سورة "النازعات" جملة خبرية، بالفعل ﴿ دَحَاهَا ﴾ على الأصل، فكانت فاء الفعل دألاً، على حين وردت آية سورة "الشمس" جملة قَسَمَ إنشائية^(١٠٢).

وفي نهاية الحديث على وزن أسماءٍ وأفعالٍ حدث فيها إبدال، أجد من المناسب الإشارة إلى أمرين مهمين، أولهما: "أنَّ الصرفيين اعتمدوا في وَزْنِ تلك الكلمات، سواءً أكانت أسماءً أم أفعالاً، على "الأصل الصرفي" الافتراضي" لها، ومن ثمَّ وزنوا: ازدهار على: افتعال، لا على: افدعال، ووزنوا: اصطفى على: افطعل، لا على: إفطعل.

والأمر الآخر؛ أنَّ المصطلحات الواردة في معالجة مسائل باب الإبدال، منها مصطلحات علم اللغة الحديث؛ كما في "الجهر" voiced و"الهمس" voiceless . ومنها مصطلحات وردت عند القدماء والمعاصرين؛ كما في: "التفخيم" velarization ، و"الترقيق" softening .

أمَّا معالجة اللغويين المتأخرين لمسائل الإبدال، فتعتمد - فيما يبدو لي - على هذه المصطلحات. فمن المعروف في علم الأصوات أنَّ الأحرف الثلاثة (الطاء، والذال، والتاء) من مخرج صوتي واحد، هو المخرج الأسناني اللثوي، ومن المعلوم كذلك أنَّ الذي يميِّز الذال عن التاء، هو جَهْرُ الأول، وهَمْسُ الثاني، فحسب، فكلاهما من مخرج صوتي واحد، وصفة الترقيق مشتركة بينهما، وعندما تقع تاء الافتعال - في الأصل الصرفي - بعد صوت من الأصوات المجهورة الآتية: (الذال، أو الذال، أو الزاي) يُبدل صوت التاء إلى نظيره المجهور، الذي معه في المخرج

الصوتيّ، وهو "الدال" وإذا كانت فاء الافتعال دالاً، فإنها تُدغم في الدال المبدلة من تاء الافتعال.

وهذا من القوانين الصوتية العامة، إذ إنه عند التقاء صوتين، أحدهما مجهور والآخر مهموس، يتغير أحدهما، ليصبح الصوتان، إمّا مجهورين وإمّا مهموسين، فصيغة "افتعل" من الفعل "زاد" هي "ازداد" بدلًا من "ازتاد". وكذلك التقاء الدال بالسين، في مثل كلمة "عدس"؛ حيث قلب صوت "الدال" المجهور، في النطق العامي، إلى "تاء" مهموسة، فصارت الكلمة في نطق العامة "عتس"، فأصبح الصوتان (التاء والسين) مهموسين. (١٠٣)

أمّا إبدال تاء الافتعال طاءً، فهذا يعتمد على مصطلحيّ "التفخيم" و"الترقيق"، في المخرج الصوتي نفسه (ط - د - ت) حيث لا تنماز التاء عن الطاء، إلا بترقيق الأولى، وتفخيم أو إطباق الثانية. وإذا وقعت تاء الافتعال بعد صوت من الأصوات المطبقة الآتية: (الصاد، أو الضاد، أو الطاء أو الظاء) فعندئذ تُبدل هذه التاء صوتاً مفخماً مطبقاً، من المخرج نفسه، هو صوت "الطاء". وفي حالة كَوْنِ فاء الافتعال طاءً، فإن هذه الطاء الأصلية تدغم في الطاء المبدلة من تاء الافتعال، إذ يجب إدغام الساكن في المتحرك عند إدغام المثليّن.

وهكذا يتضح بجلاء، اعتماد الصرفيين العرب، على "المنهج المعياري"، وتطبيق القاعدة، في إبدال تاء الافتعال دالاً، أو طاءً. أما اللغويون المتأخرون فطبقوا الدرس الصوتي، المُراعِي لمخرج الأصوات وصفاتها، وبخاصة مخرج هذه الأصوات الثلاثة: (ط - د - ت) وصفاتها، ثم وصّفُوا إبدال التاء دالاً في كلمة "ازدحم" مثلاً، فقالوا: إنَّ الأصل: ازتحم؛



تأثرت التاء المهموسة بالزاي المجهورة قبلها، فأبدلت إلى نظيرها المجهور، الذي معها في المخرج الصوتي، وهو الدال، فصارت: اَزْدَحَمَ، نُطَقًا وَكَتَبًا.

وفي كلمة مثل: "مضطرب" قالوا: إنَّ أصلها مُضْطَرِبٌ؛ تأثرت التاء المرفقة بالضاد المُطْبَقَة (المُفَخَّمة) قبلها، فأبدلت إلى نظيرها المُطْبَق المُفَخَّم، الذي من مخرجها الصوتي، وهو الطاء، فصارت في صورتها النهائية المستعملة: "مُضْطَرِبٌ".

وفي هذا السياق، يرى الدكتور ماهر عباس جلال، أنَّ تغيُّر الصفات الأساسية للصوامت هنا، وتحوُّلها من فونيم إلى فونيم آخر، كما في تحويل الصامت المرفق إلى نظيره المفخم، وتحويل الصامت المهموس إلى نظيره المجهور - جاء بفعل "المناسبة الصوتية" (١٠٤).



المبحث الثالث

أثر القراءة القرآنية في الإعلال والإبدال

للقراءة القرآنية أثرٌ كبير، في كثير من الظواهر اللغوية والنحوية، فهي تأتي موافقةً للظاهرة اللغوية العامة أحياناً، وقد ترد مخالفةً لها، أحياناً أخرى. وعلى الدارس، في كل الأحوال، أن يوجّه هذه القراءة، أي يذكر على أية وجهة لغوية قرئت، ومن ثمّ يوجّهها التوجيه اللغويّ السليم.

أولاً - أثر القراءة القرآنية في الإعلال:

في هذه السطور، بيان لأثر القراءة القرآنية، في تغيير بنية الكلمة، وصرفها إلى الإعلال، أو التصحيح وعدم الإعلال. ففي قوله عزّ اسمه؛ حكاية عن "يوسف" عليه السلام وأخيه الشقيق "بنيامين": ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾^(١٠٥) قرأ "سعيد بن جبّير"، و"عيسى بن عمر الثقفي"، وبعض الكوفيين الآخرين كلمة "وِعَاء" هكذا: "إِعَاء"^(١٠٦)، فقد نسبوا هذه القراءة إلى "سعيد بن جبّير" فحسب، أي بقلب الواو المكسورة همزةً (مكسورة) ولو قيل: "إبدال" الواو المكسورة همزةً، لكان صواباً أيضاً.^(١٠٧) وهذا مطرد في لغة "هذيل"، إذ يُبدلون من الواو المكسورة، الواقعة أولاً، همزةً، فقد ورد "إسادة" و"إشاح" في شعر الهذليين بهمزة مكسور. وإيثار الهمز في أوائل الكلمات، مع وجود حرف آخر كالواو مكانها، وهو منحى من مناحي لهجة هذيل^(١٠٨).

وفي هذا السياق يقول " أبو حيان الأندلسي": « جاء هنا ﴿عُتُوا﴾ على الأصل، وفي "مریم" ﴿عَتِيًّا﴾ على استئفال اجتماع الواوَيْنِ والقلب؛ لمناسبة الفواصل. «. (١١٤).

هذا، وقد تظل الكلمة على إعلالها، ولكن بإبدال التاء سينا؛ هكذا: "عَسِيًّا"، كما في قراءة "ابن عباس" رضي الله عنه، لها، في قوله تعالى؛ حكايةً عن نبي الله "زكريا" عليه السلام: ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عَتِيًّا﴾. (١١٥) وقد قال "الفرّاء" عن هذه القراءة: «قرأ "ابن عباس": (عَسِيًّا) وأنت قائل للشيخ إذا كبر: قد عَتَا وَعَسَا، كما يُقال للعود إذا يبس. «. (١١٦)

ومع أنّ "الفرّاء" لم يُعلّل هذا الإبدال بين السين والتاء، فإنّ ابن السكّيت قد روى استشهاده "الفرّاء" على هذا الإبدال، بقول "علاء بن أرقم":

يَا قَبِيحَ اللَّهِ بَنِي السَّعَلَاتِ . : عمرو بن يربوع شرار النّات

ليسوا أعفَاء ولا أكيات (١١٧)

حيث أبدلت سين كلمتي (الناس، والأكياس) تاءً؛ هكذا: (النات، والأكيات). وهذه لهجة عربية يمنية قديمة، تُسمّى: "الوتم". (١١٨).

والتحليل الصوتي لهذه القراءة القرآنية، الواردة على إحدى اللهجات العربية ("الوتم") المنسوبة إلى بعض القبائل اليمنية ("خنعم"، و"زبيد") (١١٩) هو أنّ كلا الصوتين (التاء، والسين) يتبادل، لاتفاقهما في المخرج الصوتي؛ فمخرج "التاء" مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، و"السين" مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا، وهما متفقان في بعض الصفات الصوتية؛ مثل: "الهمس"، و"الترقيق". والفرق الوحيد بينهما، هو أنّ "السين" صوت رخو احتكاكي، و"التاء" صوت شديد انفجاري. (١٢٠)

ويؤيد هذا الإبدال أيضاً، قراءة "قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ"، في قوله جَلَّ شأنه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾^(١٢١) بالتاء بدل السين. وقد حكى "أبو عمرو بن العلاء" أنها لغة قُضَاعَة.^(١٢٢)

ومع هذا، فإنَّ هناك فرقاً دلاليّاً دقيقاً، بين ﴿عَتِيّاً﴾ و﴿عَسِيّاً﴾، أو بعبارة أخرى: بين مادة (عتي) ومادة (عسي)، تتمثل في أنَّ « (العتي) عبارة عن حالة لا سبيل إلى إصلاحها ومداواتها، بخلاف (العسي) فهو: كِبَرٌ فيه رجاء العطاء. فالمعسيان من الإبل: ما انقطع لبنُه، فَيُرْجَى أن يعود، وكذلك لفظ (عَسِي) طَمَعٌ وَتَرَجٌّ. ».^(١٢٣)

ومثل هذا يُقال عن كلمة "عُلُو" حيث وردت بالتصحيح، دون إعلال، في قراءة الجمهور ورسم المصحف، لقوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(١٢٤). أمَّا "زيد بن علي" رضي الله عنه، فقرأ الكلمة بالإعلال؛ أي بكسر اللام والياء المشددة، هكذا: "عُلِيًّا"^(١٢٥).

وهكذا أسهمت هذه القراءة بالرغم من تسميتها شاذة، في اختلاف بنية الكلمة صرفياً، بين الإعلال والتصحيح.

ومما هو حقيقٌ بالذَّكر، في هذا السياق، أنَّ التصحيح وعدم الإعلال في صيغة "فُعُول" (المصدر) أكثر، كما في كلمة (عَتِيّاً)، بخلاف الصيغة نفسها (الجمع) فإنَّ الإعلال فيها هو المقيس، وشذَّ التصحيح، خلافاً للقرّاء، إذ جعل هذا قياساً.^(١٢٦)

هذا، وللقراءة القرآنية أثرٌ في تعرّف المقيس من غير المقيس، من بنية الكلمات المقروء بها، فعلى سبيل المثال؛ قوله تعالى؛ حكايةً عن المسلمين والكافرين، يوم غزوة "بدر": ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ

الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴿١٢٧﴾ نجد قراءة الجمهور ورسم المصحف لكلمة "الْقُصْوَى" مؤنث "الأقصى"، التي هي على وزن "فُعْلَى"، ممّا لأمه واو، بعدم الإعلال، بخلاف كلمة "الدنيا" المجاورة لها في هذا السياق القرآني، التي حدث فيها "إعلال" بقلب الواو الساكنة، المسبوقة بضمة، ياءً، هكذا: دُنُوْى ← دُنْيَا. أمّا في قراءة "زيد بن علي" رضي الله عنه، فكلمة "الْقُصْوَى" هكذا: "الْقُصْيَا". وهذه القراءة، مع وصفها بالشذوذ، ومع قلة استعمال الكلمة، بخلاف (الْقُصْوَى)، فإنها جاءت على القياس، وعلى لغة تميم. (١٢٨)

وعلى هذا فـ"الْقُصْوَى" شاذة، والمقصود بالشذوذ هنا، مخالفة القياس لا الاستعمال. وهذا لا يُنَافِي الفصاحة - فيما يتضح لنا - لأنّ ورود هذه الكلمة، في قراءة الجمهور ورسم المصحف، يجعلها الأفضح استعمالاً؛ لأنها وردت في أفصح نصّ لغويّ عربيّ وأشرفه.

وفي هذا، يقول "الزمخشري": «القياس هو قلب الواو ياءً، كـ "العُلْيَا"... وقد جاء "الْقُصْيَا"، إلّا أنّ استعمال "الْقُصْوَى" أكثر، كما كُثِرَ استعمال "استصوب" مع مجيء "استصاب"، و"أَغْيَلْتُ" مع "أَغَالْتُ".» (١٢٩) وقال "أبو حيّان": «الْقُصْوَى شاذ في القياس، فصيح في الاستعمال. والقياس: الْقُصْيَا. وقد قاله بعض العرب.» (١٣٠) إذن فمع ورود كلمة ﴿الْقُصْوَى﴾ دون إعلال، مخالفةً بذلك بعض نظيراتها؛ مثل: "الدنيا"، و"العُلْيَا" - فإنّ هذا لا يقدر في فصاحتها، وهذا ما يندرج تحت باب: "الشاذ قياسيًّا الفصيح استعمالاً".

ويمكن أن نطلق على هاتين القراءتين: ﴿الْقُصْوَى﴾ ، و(قُصْيَا): أثر القراءة القرآنية، في التعاقب بين الواو والياء، في صيغة (فُعْلَى). فقراءة

الجمهور والجماعة التي عليها رَسْم المصحف، بالواو، وهي لغة أهل الحجاز. وعلى هذا فَهْم ينطقون صيغة هذه الكلمة، بالتصحيح، وعدم الإعلال. أمَّا قراءة "زيد بن عليّ" : "القُصَيَا" ، فهي بقلب الواو الساكنة إثر ضمة قبلها، ياءً. وهي لغة بني تميم، وعلى هذا فَهْم ينطقون صيغة هذه الكلمة بالإعلال. وهذا هو القياس. (١٣١)

في هذا السياق، ورد في "لسان العرب" عن "ابن السكّيت" أنّ ما كان من النعوت؛ مثل: "العُليّا" و"الدُنَيّا"، فإنه يأتي بضم أوّلِهِ وبالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمّ أوّلِهِ، فليس فيه اختلاف إلا أنّ أهل الحجاز قالوا: (القُصَوَى) فأظهروا الواو، وهو نادر، وأخرجوه على القياس، إذ سَكَن ما قبل الواو. وتميم وغيرهم يقولون: (القُصَيَا) (١٣٢). وإذا كانت (فُعَلَى) صفة محضة؛ كـ (قُصَوَى) من القُصُوِّ، أو جارية مجرّى الأسماء؛ نحو: العُليّا والدُنَيّا؛ لأنهما من العُلُوِّ والدُنُوِّ – فإنّ الياء تُبدل من الواو. (١٣٣)

ومن الأمثلة الأخرى أيضًا، على أثر القراءة القرآنية في تعرف المقيس من غير المقيس عليه؛ قراءة كلمة ﴿سُتْحُوذٌ﴾، في قوله جلّ شأنه: ﴿سُتْحُوذٌ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ (١٣٤)، حيث إنّ الفعل في قراءة الجمهور ورَسْم المصحف، هكذا: ﴿سُتْحُوذٌ﴾ وقد ورد الفعل ﴿سُتْحُوذٌ﴾ على الأصل الصرّفيّ، هنا؛ نحو: "سُتْصُوبٌ"، و"سُتْتُوقٌ". (١٣٥) أمّا في قراءة "عمر بن الخطّاب" رضي الله عنه، فهو: "استحاذ"، على الأصل والقياس، كما في قولنا: "استجار"، و"استعان"، و"استخار" وغيرها. ونظرًا لورود الفعل في هذا النّصّ القرآنيّ المعجز، فهو فصيح استعمالًا بطبيعة الحال، غير أنه شاذ في القياس. (١٣٦)

وسبب شدوذ هذا الفعل في القياس، راجع - فيما يتضح لنا - إلى أن الفعل "استحاذ" أصله "استحوذ"، ولكي تُقلب الواو ألفاً، نُقلت حركة الفتحة التي على الواو إلى الساكن الصحيح قبلها (الحاء)، هكذا ← استحوذ. تحركت الواو بحسب الأصل (استحوذ) وانفتح ما قبلها بحسب الآن (الإعلال بالنقل ← استحوذ)، فقُلبت الواو ألفاً. وهذا القانون الصرفي ينطبق على نظائر الفعل (استحاذ) غير المستعمل في العربية على أصله القياسي هكذا؛ مثل: استجار، واستعان، واستخار.

وهكذا، فإن قراءة الجمهور ورسم المصحف ﴿ استحوذ ﴾ مصححة، في حين وردت قراءة "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه، معلّة. والإعلال على القياس، والتصحيح على السماع. وتعدّ قراءة الجمهور هنا ﴿ استحوذ ﴾ من باب "المُطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس"، ولها أمثلة كثيرة تشبهها؛ مثل قولهم: "استصوب الأمر"، و"استنوقَ الجمل"، و"استتيست الشاه"، وغيرها.

ومما هو حقيقٌ بالإشارة إليه، في هذا السياق « أن الشيء إذا طُرد في الاستعمال، وشدّ في القياس، فلا بد من أتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذُ أصلاً يُقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت "استحوذ" و"استصوب" أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، فلا تقول في "استنقام" [الأمر مثلاً]: استقوم، ولا في "استساع": استسوغ، ولا في "استباع": استبيع ... فإن كان الشيء شاذاً في السماع، مطرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره، على الواجب في أمثاله.». (١٣٧)

إذن فقراءة الجمهور ﴿استحوذ﴾ تمثل الأصل التاريخي للصيغة، كما يتضح في الأمثلة التي لم يحدث فيها إعلال؛ مثل: "استصوب الأمر"، و"استنوقَ الجمَل"، و"أغيلتِ المرأة"، و"استتيستِ الشاه"، وغير ذلك. (١٣٨) وهذا بخلاف تلك القراءة المنسوبة لـ"عمر بن الخطاب" رضي الله عنه (استحاذ) التي وردت على الإعلال بالنقل ثم القلب.

وعلى هذا يمكن الاستدلال بالكلمات التي بقيت مصححة دون إعلال، بأنها "بقايا تاريخية للاستعمال اللغوي"، لم يُصبها ما أصاب الكلمات الأخرى، مما سمّاه الصرفيون العرب: إعلالاً، فهم يستدلون على أن "قال" أصلها: قولٌ تاريخياً – لا صرفياً فحسب – بوجودها في بعض اللغات السامية (اللغة الحبشية) بالصورة الأخيرة (قول). (١٣٩)

وهنا يذهب أستاذنا الدكتور "رمضان عبد التّوّاب" إلى أنّ الفعل المعتل، سواءً أكان أجوفاً (بنوعيه: الواويّ واليائيّ) نحو: "قال"، و"باع"، أم ناقصاً (بأنواعه المختلفة) مثل: "دعا"، و"قضى"، و"سَخَوَ"، و"لَقِيَ"، و"طَوَى"، و"وَعَى"، تعدّ هذه الصورة المستعملة، في العربية، على مستويي النطق والكتابة، هي آخر مرحلة من مراحل تطورها في اللغات السامية؛ إذ مرّت هذه الأفعال، وما يشبهها، بأربع مراحل. (١٤٠)

أولى هذه المراحل، هي على نمط الصحيح تماماً؛ أي: "قول"، و"بيع"، و"دَعَوَ"، و"قَضَى"، و"سَخَوَ"، و"لَقِيَ"، و"طَوَى"، و"وَعَى". وهذه المرحلة بقيت كما هي في اللغة الحبشية، في بعض الأفعال المعتلة. وقد احتفظت العربية، من هذه المرحلة، بعدة أفعال؛ مثل: "عَوَرَ"، و"حَوَرَ"، ونحو: "استحوذ" الواردة في الآية القرآنية المذكورة، التي معنا في هذا السياق، في قراءة الجمهور ورسم المصحف. أما المرحلة الثانية في تطوّر هذه الأفعال المعتلة،

فهي مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة التي بعد الواو والياء للتخفيف، فيصبح الفعل على نحو: "قَوْل". والمرحلة الثالثة، هي المرحلة التي تسمى 'kontraktion' في عرْف اللغويين المحدثين: "انكماش الأصوات المُركَّبة" der diphthonge كما في: "قَوْل"، و"بَيْت"، بتحوُّل الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة مماله، وتحوُّل الياء المفتوح ما قبلها إلى كسرة طويلة مماله، وانكماشهما، في اللهجة المصرية؛ حيث يُقال: "قَوْل" kōāl، و"بَيْت" bet. أمَّا المرحلة الرابعة والأخيرة، فتتمثل في التحوُّل من الإمالة إلى الفتح الخالص. وهذا التطوُّر الأخير هو الذي وصلت إليه العربية، في مثل هذه الأفعال المعتلة المذكورة. ومما هو جديرٌ بالإشارة إليه، أنَّ في هذه المراحل "رُكَّامًا لغويًّا"، من استعمالات لغوية ولهجية، تُعِينُ على معرفة الأصل. (١٤١)

وإذا جاز لي، أنْ أضع عنوانًا للقراءتين القرآنتين: ﴿اسْتَحَوذْ﴾، و(استحاذ) غير عنوانهما المُسطَّر بـ: أثر القراءة القرآنية في تعرف المقيس من غير المقيس – فيمكن أن يكون: دور القراءة القرآنية في التمييز بين الأصل الصرفي الافتراضي (المستعمل)، والبنية الصرفية القياسية (غير المستعملة)، فيما يتضح لي.

أمَّا أثر القراءة القرآنية في إعلال لام (اسم المفعول) من الفعل المعتل الناقص، فمن أمثله: قراءة "إبراهيم بن أبي عبلة" لكلمة ﴿مَرْضِيًّا﴾ في قوله تعالى؛ حكايةً عن "إسماعيل" عليه السلام: ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾^(١٤٢) بالواو المشدَّدة، هكذا: "مَرْضُوًّا". والتحليل الصَّرْفِيّ لقراءة الجمهور، هو أنَّ ﴿مَرْضِيًّا﴾ أصلها: مَرْضُوٌّ (على وَزْنِ مَفْعُول) قُلِبَت الواو الأخيرة (لام الكلمة) ياءً؛ لأنها متطرفة إثر واو ساكنة، فأصبحت: مَرْضُوِيٌّ.

وهنا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسُبقت إحداهما (الياء) بساكن (الواو) فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء الأصلية الموجودة فأصبحت بنية الكلمة: "مَرَضِيٌّ"، ثم كُسرت العَيْن (الضاد) قبل الياء؛ للمناسبة الصوتية، ومن ثمَّ أصبحت الكلمة، في صورتها النهائية المستعملة، نطقًا وكتابةً: "مَرَضِيٌّ".

أمَّا قراءة "إبراهيم بن أبي عبلة"، فهي مصحَّحة، من غير إعلال، وهي لغة أهل الحجاز. وقد وجَّه "الفرَّاء" هذه الصورة، أو تلك القراءة، فيما لو قرئت بها، بقوله: «ولو أتت: "مَرَضُوءًا"، كان صوابًا». (١٤٣) ثم أوضح صوابها، بأنها مبنية على أصلها، وهو الواو؛ لأنها من "الرَّضُوان"، بقوله: «لأنَّ أصلها الواو، ألَّا ترى أنَّ "الرَّضُوان" بالواو». (١٤٤) وقد وافق "الفرَّاء" "سيبويه" في هذا، إذ قال الأخير: «وقالوا: "مَرَضِيٌّ"، إنما أصله الواو، وقالوا: "مَرَضُوءٌ"، فجاجوا به على الأصل والقياس». (١٤٥)

ومما هو حقيقٌ بالذَّكر، في هذا السياق، أنَّ الذين يذهبون إلى أن "الواو" هي الأصل في بناء هذا الفعل: (رَضِيَ - يَرْضَى - رِضْوَان) سيكون البناء عندهم: "مَرَضُوءٌ". أمَّا الذين يذهبون إلى أنَّ الأصل هو "الياء"، فسيكون عندهم: "مَرَضُويٌّ". وكلتا الصورتين لا وجودَ لها؛ فالذين اختاروا صيغة الضم، وهم الحجازيون، أدغموا وشدّدوا، ولم يُعلِّوا، والذين اختاروا الياء، وهم غير الحجازيين، أعلَّوا وأدغموا وشدّدوا؛ هكذا: ﴿مَرَضِيًّا﴾. والذين ضمُّوا، ضمُّوا "الضاد"؛ لتناسب الواو بعدها، هكذا: (مَرَضُوءًا) والذين كسروا، كسروا هذه الضاد؛ لتناسب "الياء" بعدها، هكذا: ﴿مَرَضِيًّا﴾. وقد اختارت الفُصحى الكسر.

ومن هذا أيضاً؛ قوله جَلَّ ثناؤه: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾^(١٤٦) حيث إنَّ كلمة "معايش" في قراءة الجمهور ورَسَمَ المصحف ، هكذا بالياء. أمَّا في قراءة: "الأعرج" ، و"زيد بن عليّ"، والأعمش"، و"خارجة" عن "تافع"، و"ابن عامر" في رواية^(١٤٧). ومع أنَّ هذه القراءة (معائش) بالهمزة، مشهورة عن "ابن عامر" القارئ الشاميّ، فقد رُوِيَ عن "تافع المدني" أنه قرأها كذلك بالهمزة، مع أنَّ الأصل فيها الياء، وكان هذا محلَّ نقدٍ من جميع نحاة البصرة. ولم تردِّ هذه القراءة عن "تافع" وحده، وإنما هي قراءة "عبد الله بن مسعود"، و"الأعمش" كذلك.^(١٤٨)

ولكن مع أنَّ مِنَ النحويين مَنْ عدَّ همز كلمة "معائش" لحنًا لا يجوزُ، فإنَّ منهم أيضاً مَنْ دافع عنها، ووجَّهها، ووجد لها مخرجًا؛ فهاهوذا "الفرّاء" يذهب إلى أنَّ الياء الأصلية، لا يجوز قَلْبها همزة في الجمع، كما في كلمة "معائش"، فهي «لا تُهمز، لأنها "مفعلة"، الياء من الفعل». ^(١٤٩) غير أنه يعود ويستدرك بأنَّ ذلك محمولٌ على ما كانت الياء فيه غير أصلية، بدليل أنَّ العرب قد فعلت ذلك في غير هذه الكلمة. وهاك نصّه في هذا: «وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها "فعية" لشبهها بوزنها في اللفظ وعدد الحروف... وقد همزت العرب مصائب وواحدتها: مصيبة، شُبِّهت بـ "فعية" لكثرتها في الكلام.»^(١٥٠)؛ فهي بالهمزة بدل الياء، هكذا "معائش".^(١٥١)

وقراءة الجمهور التي بالياء هي القياس؛ لأنَّ الياء موجودة في المفرد (معيشة) من الفعل عاش ← عَيْشَ أصلية. أمَّا القراءة بالهمز مكانها، فُتعدُّ خارجة عن هذا القياس؛ لأنَّ الياء الزائدة في المفرد هي التي تُهمز؛ نحو: صحيفة: صحائف، والياء هنا ليست زائدة.

وهكذا اتضح، أنَّ للقراءة القرآنية، مهما تكن درجتها، دوراً كبيراً في تغيير بنية الكلمة، نحو الإعلال، والتصحيح، أو نحو القياس ومخالفته – فيما يبدو لي.

ثانياً - أثر القراءة القرآنية في الإبدال:

كما كان للقراءة أثر في الإعلال، فإنَّ لها دوراً أيضاً، في الإبدال. يتضح هذا، على سبيل المثال، لا الحصر، في قوله تعالى؛ حكايةً عن أحد أصحابي "يوسف" عليه السلام، الذي كان معه في السجن: ﴿وَأَدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾. (١٥٢) فالفعل في قراءة الجمهور ورسم المصحف، هكذا، بهمزة الوصل المكسورة، فالدال المشددة. فالكاف والراء المفتوحين (إدَّكَرَ). وذهب "الزمخشري" إلى أنَّ هذه القراءة ﴿وَأَدَّكَرَ﴾ بالدال، هو الفصيح. (١٥٣)

وقد وردت هذه البنية الصرفية، تطبيقاً للقاعدة الصرفية، التي سبق ذكرها في المبحث الثاني، وهي: "إذا كانت فاء الافتعال دالاً أو زايًا أو ذالاً، فإن تاء الافتعال تُبدل دالاً". و«إذا كانت فاء الافتعال دالاً، فإنَّ هذه الدال (الأصلية) تُدغم في الدال المُبدلة من تاء الافتعال، هكذا:

- الأصل ← ادَّتَكَرَ (أُبدلت التاء دالاً، وأُدغمَت الدال فيها، فصار: ادَّتَكَرَ).
- ادَّدَكَرَ.
- ادْدَكَرَ.
- ادَّكَرَ.

أمَّا "الحسن البصري" فقرأ الفعل بذال مشددة، وليست دالاً؛ هكذا: "إدَّكَرَ" بإبدال التاء ذالاً، وإدغام الدال فيها. (١٥٤)



ومن أمثلة هذا أيضاً؛ قوله عزَّ اسمه: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾. (١٥٥) فاسم الفاعل في قراءة الجمهور، وفي رَسْم المصحف كذلك، بضم الميم، فتشديد الميم ومصاحبة الفتحة لها، فَكَسَرَ الكاف، وتنوين الراء وكَسَرَهَا. وهذا بناءً على أصلها: "مُدَّتْكَرٍ"؛ وردت تاء الافتعال بعد "الذال" فقلبت دالاً، ثم قُلبت الذال دالاً، وأدغمت في الدال، هكذا: "مُدَّتْكَرٍ".

أمَّا اسم الفاعل في قراءة "قتادة" فهو بميم مضمومة، فَذال مشددة مفتوحة، فكاف مكسورة، ثم راء مجرورة منونة، من التذكير، هكذا: "مُدَّتْكَرٍ" أي بإبدال التاء ذالاً، وإدغام الذال فيها. (١٥٦) وهناك قراءة أخرى، على الأصل الصرْفِيّ، هكذا: "مُدَّتْكَرٍ". (١٥٧)

وهكذا أدَّت القراءة القرآنية دوراً في تغيير بنية الكلمة، بين ورود الصيغة على أصلها الصرْفِيّ، أو ورودها على الإبدال، بأشكال مختلفة.

هذا، ومما هو حقيقٌ بالذِّكْر، في هذا المقام، أنني من خلال بحثي في كُتُب القراءات والتفاسير، لم أجد قراءة قرآنية، ولو مما اصطلح على تسميتها: "شاذة"، تُخالف الإبدال المنصوص عليه، في الصرْف العربيّ، الخاص بوجود إبدال تاء الافتعال طاءً، إذا كانت فاء الافتعال قبلها، حرفاً من أحرف الإطباق: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) ومن ثمَّ لم أجد قراءة "إصْطَفَى": "إصْتَفَى"، ولا قراءة "يَصْطَرخون": "يَصْتَرخون"، إلى غير ذلك. ولعلَّ هذا راجع إلى عدم قبُول ذلك، وعدم استساغته عرضياً، فيما يبدو لي.

" خاتمة البحث وأبرز نتائجه "

توصلت في هذا البحث – بتوفيق الله – إلى مجموعة من النتائج ،
أجمل أهمها في الآتي:

□ صعوبة دراسة بنية الكلمة، دون دراسة أصواتها، ومقاطعها، وعلاقة
الصوامت (السواكن=Consonants)بالصوائت (الحركات = Vowels).
□ أهمية دراسة بنية الكلمة صوتياً، بالكشف عن أصواتها المكونة لها،
ومقاطعها، وعلاقة صوامتها بصوائتها... إلى آخره، انطلاقاً من كون
الدراسة الصوتية هي الأساس الأول لأية دراسة لغوية، ثم تأتي بعدها
الدراسة الصرفية، والدراسة النحوية التركيبية، والدراسة الدلالية،
وغيرها.

□ إدراك النظام المقطعي يعدُّ أهم شيء في تصريف الكلمة العربية، خاصة
عند تفسير اللغويين المتأخرين وتحليلاتهم للبنية الصرفية لكثير من
الكلمات التي حدث فيها "إعلال"، أو "إبدال".

□ الصرفيون العرب القدماء، قد اتخذوا "المنهج المعياري" Normative
method أساساً في تحليلاتهم للبنى الصرفية المختلفة، في حين اعتمد
علماء اللغة المتأخرون على "المنهج الوصفي" Descriptive method
المُعتمَد في علم اللغة الحديث. ومع هذا الاختلاف بينهما، فإنَّ تحقيق
الحق في كثير من المسائل الصرفية، في هذين البابين (الإعلال، والإبدال)
يقتضي الجمع بينهما، إذ إنَّ لكلِّ تحليلٍ منهما وجهًا صحيحًا مقبولًا .

□ للغة العربية نظامها الخاص. والذي يقارن بين هذه اللغة وغيرها من
اللغات، لا يجد الإعلال والإبدال موجودين في تلك اللغات؛ إذ إنَّ تغيير
أحرف العلة بالقلب أو التسكين أو الحذف، يكون بقصد التخفيف.



□ النقطة الخلافية الجوهرية، في معالجة الصرفيين القدماء، واللغويين المتأخرين، تتمحور حول فكرة "الأصل الصرفي الافتراضي". وقد اعتمدوا في وزن الكلمات، سواءً أكانت أسماءً أم أفعالاً، على هذا الأصل الصرفي الافتراضي لها، عندهم، ومن ثمَّ وزنوا: ازدهار على: افتعال، لا على: اذفعال، ووزنوا: اصطفى على: اِفْتَعَلَ، لا على: اِفْطَعَلَ.

□ مع إدراك أولئك الصرفيين العرب، أنَّ الأصل الصرفي غير مستعمل نطاقاً ولا كتابةً، فإنه كانوا يعتمدون عليه في تعرف الوزن الصرفي للكلمة، وإن لم يكن موافقاً للبنية السطحية الصرفية لها.

□ الصرفيون العرب القدماء، يستعملون في معالجتهم لمسائل الإعلال والإبدال، مصطلح "الحرف"، على حين يستعمل اللغويون المتأخرون مصطلح "الصوت"، عند الحديث عن الصامت أو الصائت، وهذا مناسب لطبيعة درس الصوتي، الذي اعتمدوا عليه في تحليلاتهم لكثير من المسائل الصرفية.

□ الصرفيون العرب القدماء لم يكونوا يملكون إلا الملاحظة الذاتية، التي تُعدُّ إحدى وسائل الوصف اللغوي، ومع ذلك كانوا مدركين للأثر الصوتي، في بنية الكلمة، فردوا كثيراً من التغييرات، التي تُعترى هذه البنية، إلى سبب صوتي، يتعلق بالنطق، أو بالتركيب المقطعي، أو بالتناسب الصوتي.

□ مراعاة الصرفيين العرب، المناسبة الصوتية بين أحرف المدّ، والحركة المجانسة لكل حرف منها قبله؛ من ذلك ما حدث من إعلال، للفعل "أثر"، ومضارعه المبدوء بهمزة المتكلم: "أوثر"، ومصدره "إيثار".

□ الصرفيون العرب راعوا إلى جانب المناسبة الصوتية، بين حرف المدّ، والحركة التي من جنسه - جانباً آخر مهمّاً، لم يغفلوه قطُّ في تحليلاتهم الصرفية، هو البحث عن "منع اللبس"، وطلب أمّنه.



□ التحليل الصرفي لعلماء العربية القدماء، ارتكز على تطبيق القواعد الصرفية، التي وضعوها بعناية. فعلى سبيل المثال، عندما تحدثوا عن قلب الواو همزةً، في اسم الفاعل " قائم " ، ذهبوا إلى أنّ الواو هي عين اسم الفاعل (قاوِم) أعلتْ بقلبها همزةً؛ لأنها أعلتْ هذه الإعلال، في جميع الوحدات الصرفية، المأخوذة من هذا الفعل الأجوف الواوي. أمّا التحليل الصرّفيّ عند علماء اللغة المتأخرين، فهو لا يعدو أن يكون محاولةً، كمحاولة القدماء، ولكنها في ضوء علم اللغة الحديث ومعطياته، توافقا مع النظام الصوتي في اللغة العربية.

□ الفرق بين تفسير حذف الألف عند الصرفيين العرب، والفتحة الطويلة، عند اللغويين المتأخرين؛ في قولك: "دَعَت"، و"لم يَنَلْ" ، و"خَفَ" هو أنّ الألف ساكنة عند الصرفيين العرب، فحذفت لانقضاء سكونها مع سكون الحرف الوارد بعدها: (دَعَاتٌ - لم يَنَالٌ - خَافٌ) ، في حين أنها حركة طويلة long vowel عند اللغويين المعاصرين، والمقطع المديد (ص ح ح ص) عند هؤلاء اللغويين، وإن كان متطرفاً، فإنّ تطرفه ليس نتيجة الوقف، بل نتيجة البناء. إذن فالإعلال عندهم لم يحصل بحذف الألف(الفتحة الطويلة)، وإنما بتقصير كمية المقطع المديد = المغرق في الطول(ص ح ح ص) إلى نصفه (ص ح ص). وتفسير كلا الفريقين، ينطبق أيضاً على حذف حرف المدّ(الواو= الضمة الطويلة، أو الياء = الكسرة الطويلة) قبل آخر المضارع من الأجوف الواوي، وقبل آخر الأمر، المبني على السكون.

□ اللافت للنظر أنّ بعض الصيغ التي تنتمي إلى اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي، تردّ مستعملةً في عاميتنا العربية، وفي أسلوبنا اللغويّ

المعاصر، على هذا الأصل المفترض، وذلك مثل قولنا : "مَعْيُوب"، و"مَدْيُون"، و"مَطْيُوبَة"، وغير ذلك.

□ استعمال العامة، وبعض المثقفين بعض الكلمات في صورتها المَعْلَة، حيث يقولون في: "كي"، و"شي"، و"طي": "كوي"، و"شوي"، و"طوي" في حالتَي الوصل والوقف.

□ مسائل "الإبدال" عولجت على مستويين هما: المستوى الصرفي، والمستوى اللغوي. وقد أُطلق على الإبدال الصرفي: الإبدال القياسي. وجمع "ابن مالك" الحروف التي يقع فيها هذا النوع من الإبدال في قولهم: هدأت موطيا.

□ الكلمات التي فسرت على أنها من "الإبدال"، هي جميعها نتيجة للتغير/ للتطور اللغوي الذي أصابها. ودراسة هذه الأصوات كفيل بالوقوف على الصلّات بينها، وصفات كل منها، إذ إن القرب في الصفة، أو في المخرج الصوتي، شرط أساسي في كل تطور صوتي .

□ أصل الفعل "ازدهر" هو "ازتَهَرَ"، أبدلت تاء الافتعال دالاً ؛ لوقوعها بعد حرف الزاي. ولا يجوز أن تدغم الزاي في الدال ؛ لأن الزاي حرف من أحرف الصفير، والإدغام يذهب بهذه الصفة ويؤدي بها .

□ المصطلحات الواردة في معالجة مسائل باب الإبدال، منها مصطلحات علم اللغة الحديث ؛ كما في "الجهر" voiced و"الهمس" voiceless ومنها مصطلحات وردت عند القدماء والمعاصرين؛ كما في: "التفخيم/الإطباق" .
velerization والترقيق/الاستفال softening.

□ أمثلة الإبدال، تدرج عند اللغويين المتأخرين، تحت باب " المماثلة الصوتية" Assimilation . فكل مثل "اصْطَبَرَ" التي أصلها "اصْتَبَرَ" تأثرت التاء المرققة بالصاد المفخمة قبلها، فقلبت إلى نظيرها المفخم،

الذي معها في المخرج الصوتي؛ وهو "الطاء"، فصارت الكلمة، في صورتها النهائية المستعملة نطقاً وكتابةً: "اصْطَبِرَ". ويندرج هذا المثال صوتياً تحت: المماثلة الجزئية التقدمية *prgressive partial Assimilation*.

□ اللغويون المتأخرون لم يكونوا سواء، في معالجتهم لظاهرة "الإعلال والإبدال"، وموقفهم من معالجة الصرفيين العرب القدماء لها، فمنهم مَنْ نَظَرَ إلى عَمَلِ القدماء نظرة تقدير لمنهجهم في المعالجة، في ضَوْءِ الإمكانيات المحدودة، التي كانت متاحة لهم آنذاك. ومنهم مَنْ نَظَرَ إلى معالجة القدماء، وتحليلاتهم الصرفية لمسائل الإعلال، نظرة نقدية، لا تخلو من النقض أحياناً. ومنهم مَنْ يُفَدِّرُ عَمَلَ علماء العربية القدماء، في مُجْمَلِهِ، غير أن له بعض ملاحظات على معالجتهم لبعض مسائل هذه الظاهرة.

□ معالجة الصرفيين العرب القدماء، لمسائل "الإعلال"، بأقسامه، لا تخلو من جهد حقيقي واضح، وفهم لبنية الكلمة العربية. غير أن تناولهم لمسائل "الإعلال بالنقل"، و"الإعلال بالنقل ثم القلب"، ربما كانت الجانب الوحيد، غير المقنع لعقل الباحث العربي، إذ يتضح لنا أن فيها قدرًا كبيرًا من التحايل؛ إذ لجئوا إلى لِيَّ عُنُقِ القاعدة الصرفية، الخاصة بقلب الواو أو الياء ألفاً؛ في كلمات مثل: "مَزَار"، و"يخاف"، و"يهاب"، وتطبيقها بالقوة، عندما وجدوها ناقصة في التطبيق، على الكلمة في أصلها الصرفي، أو فيما حدت لها من "إعلال بالنقل"، فيما بعد.

□ للقراءة القرآنية، وبخاصة المصنَّح على تسميتها: "شاذة" أثرٌ كبيرٌ في تغيير بنية الكلمة، نحو "الإعلال"، أو "التصحيح". ولها دورٌ كذلك في تغيير هذه البنية، وصرفها نحو "الإبدال"، أو عدمه، وبخاصة "إبدال تاء الافتعال دالاً".

"هوامش البحث"

(*) يرى أستاذنا الدكتور "عبد الصبور شاهين" (رحمة الله عليه) أن من الأمثلة على تداخل الظاهرة الصوتية ، في مجالِي النَّحْوِ والصَّرْفِ معًا ، أن نَعَدَّ - بحقِّ - أصوات المَدِّ ، في أحوالها الثلاثة (الألف والواو والياء) ؛ كما في: (قَالَ - يَقُولُ - قِيلَ) حركاتٍ طويلةً long vowels مهما يكن موقعها، فهذا اعتبارٌ صوتيٌّ خالصٌ، ولا شكَّ في أننا عددناها مجرد حركاتٍ طويلة، لا تمتلئ أصلًا من أصول الكلمة، وهذا يؤثر في الصَّرْفِ، وعلى رؤية علمائنا القدماء .

[يُرَاجَع: المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي"، ص ١٦.]

- (١) شَرَحَ شافية ابن الحاجب، للرَّضِيِّ الاسترلاباديّ ٦٩/٣، والإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، لـ "أنجب غلام نبي بن غلام، ص ٦٢.
- (٢) يُنظَر: شَدَا العَرَفِ في فَنِّ الصَّرْفِ، للشيخ أحمد الحملاويّ، ص ١٩٥ (طبعة مكتبة الآداب).
- (٣) يُنظَر: حاشية الصَّبَانِ على شَرَحِ الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ٢٨٠/٤، وشَدَا العَرَفِ في فَنِّ الصَّرْفِ، للشيخ أحمد الحملاويّ، ١٩٥ (طبعة مكتبة الآداب).
- (٤) يُنظَر: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرّيّ ٣٦٦/٢.
- (٥) يُنظَر: اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم محمد نجا، ص ٥٥.
- (٦) يُنظَر: الخصائص ٨٤/٢.
- (٧) الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٣٣٣.
- (٨) يُنظَر: من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ص ٧٥، والتطور النَّحْوِيّ للغة العربية، لـ"برجشتراسر"، تعليق: الدكتور رمضان عبد التَّوَّابِ، ص ٣٠ وما بعدها.
- (٩) يُرَاجَع: من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ص ٧٥.
- (١٠) يُنظَر شَدَا العَرَفِ في فَنِّ الصَّرْفِ، للشيخ أحمد الحملاويّ، ص ١٩٤.
- (١١) يُنظَر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبيدي، ص ٢٠٧، ٢١٠.
- (١٢) يُرَاجَع: المرجع السابق، ص ٢٠٧.
- (١٣) يُرَاجَع: النحو الوافي، لعباس حسن ١٠٢/٢ هامش.
- (١٤) يُرَاجَع: شَدَا العَرَفِ في فَنِّ الصَّرْفِ، للشيخ أحمد الحملاويّ، ص ١١٨، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبيدي، ص ١٥٧.
- (١٥) يُنظَر: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٨١.
- (١٦) يُرَاجَع: المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصَّرْفِ العربيّ"، للدكتور عبد الصبور شاهين، ص ٤٨.
- (١٧) يُرَاجَع: المرجع السابق، ص ٨٣.

- (١٨) لام كلمة "عَصِي" واو؛ لقولهم: عَصَوْتُهُ بِالْعَصَا، ولقولهم في التنثية "عَصَوَانٌ] يُنظر: البيئات المُشَدَّدَات في القرآن الكريم وكلام العرب، لـ "مكي بن أبي طالب القيسي"، ص ٥٢].
- (١٩) يُنظر: جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، ص ٢٩٥ هامش.
- (٢٠) يُراجع: علم الصرّف العربيّ "أصول البناء وقوانين التحليل"، للدكتور صبري المتولي، ص ٤٦، ٤٧ (بتصرّف).
- (٢١) يُراجع: المرجع السابق، ص ٤٧.
- (٢٢) يُراجع: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٢٣) يُراجع: المنهج الصوتي للبنى العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي"، ص ١٧٧. وحقيق بالذكر أنّ الدكتور "عبد الصبور شاهين" يرمز للواو العربية بحرف "U" لا "W" في كتابه هذا.
- (٢٤) يُراجع: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، ص ٨٤.
- (٢٥) سورة "الأنبياء" ٢١/ الآية ١٠٤.
- (٢٦) صحيح البخاري؛ كتاب التعبير، باب: أول ما بُدئَ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، رقم الحديث (٦٩٨٢) ص (١٣٣٤).
- (٢٧) يُنظر: البيئات المُشَدَّدَات في القرآن الكريم وكلام العرب، لـ "مكي بن أبي طالب القيسي"، حَقَّقَه وقَدَّم له وعلَّق عليه: الدكتور أحمد حسن فرحات، ص ٣٠.
- (٢٨) سورة "إبراهيم" ١٤/ من الآية ٢٢.
- (٢٩) يُراجع: المنهج الصوتي للبنى العربية "رؤية جديدة في الصرّف العربي"، للدكتور عبد الصبور شاهين، ص ٨٤.
- (٣٠) يُراجع: المرجع السابق، ص ١٨٩.
- (٣١) يُراجع: علم الصرّف العربيّ، للدكتور صبري المتولي، ص ٥٣، ٥٤ (بتصرّف).
- (٣٢) سورة "البقرة" ٢/ الآية الثانية.
- (٣٣) يُنظر: إعراب القرآن الكريم، وَضَعَهُ: الدكتور محمد محمود القاضي، مراجعة: الدكتور كمال بشر، والدكتور عبد الغفار حامد هلال، ص ٢.
- (٣٤) سورة "البقرة" ٢/ من الآية الخامسة.
- (٣٥) يُراجع: جامع الدروس العربية، ص ٢٩١ - ٢٩٢ هامش.
- (٣٦) يُراجع: علم الصرّف العربيّ "أصول البناء وقوانين التحليل"، للدكتور صبري المتولي، ص ١٠٨.
- (٣٧) المنهج الصوتي للبنى العربية، للدكتور عبد الصبور شاهين، ص ٨٥.
- (٣٨) يُنظر: الإعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي، للدكتور صيوان خضير خلف، ص ٧٢ - ٧٣.
- (*) يُنظر: علم اللغة العام (الأصوات)، ص ١٨٠ وما بعدها.

- (٣٩) يُرَاجع: عِلْمُ اللُّغَةِ العَامِ (الأصوات) للدكتور كمال بشر، ص ١٨٥ - ١٨٦ .
- (٤٠) فاتحة الكتاب / الآيَة الخامسة.
- (٤١) فاتحة الكتاب / من الآيَة السابعة.
- (٤٢) يُرَاجع: عِلْمُ اللُّغَةِ العَامِ (الأصوات) ، للدكتور كمال بشر، ص ١٨٥ - ١٨٦ ، وظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٧٧ - ٧٨.
- (٤٣) يُنظَر: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٧١
- (٤٤) يُرَاجع: المرجع السابق، ص ٧١ ، ٨٠ .
- (٤٥) يُنظَر: دراسة في عِلْمِ الأصوات ، للدكتور حازم علىّ كمال الدين، ص ١٦٩ .
- (٤٦) يُرَاجع: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، ص ٧ .
- (٤٧) كتاب العَيْن ١/٥٧ - ٥٨ .
- (٤٨) كتاب سببِيَّيْنِ ٣/٥٤٤ - ٥٤٥ .
- (٤٩) يُنظَر: المنهج الصرفي في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين والإدغام، للدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيوني، ص ١٨ .
- (٥٠) يُرَاجع: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، ص ٥٠ ، ٥١ .
- (٥١) البينِّيَّة لعلوم اللغة العربية، لـ "مجدي رشاد"، ص ٢٠ .
- (٥٢) يُنظَر: عِلْمُ الصرف الصوتي، للدكتور عبد القادر عبد الجليل، ص ٤٢٢ - ٤٢٤ .
- (٥٣) المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرْف العربي"، ص ١٨ .
- (٥٤) يُرَاجع: المرجع السابق، ص ١٧ .
- (٥٥) يُنظَر: الأصوات اللغوية، ص ٣٩ ، وأبحاث في علم أصوات اللغة العربية، للدكتور أحمد عبد التواب الفيومي، ص ٧٩ .
- (٥٦) يُرَاجع: أبحاث في علم أصوات اللغة العربية، للدكتور أحمد عبد التواب الفيومي، ص ٦٨ .
- (٥٧) يُرَاجع: الأصوات اللغوية، ص ٣٩ .
- (٥٨) يُرَاجع: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٥٩) يُرَاجع: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣٥ .
- (٦٠) يُرَاجع: الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، ص ٣٨ .
- (٦١) يُنظَر: سرّ صناعة الإعراب ١/٣٢ - ٣٦ ، والخصائص ٢/٣٢١ - ٣٢٧ .
- (٦٢) يُرَاجع: الأصوات اللغوية ، للدكتور إبراهيم أنيس، ص ١٢١ .
- (٦٣) يُرَاجع: سرّ صناعة الإعراب ١/٣١ .
- (٦٤) يُرَاجع: أبحاث في عِلْمِ أصوات اللغة العربية ، للدكتور أحمد عبد التواب الفيومي، ص ٧٧ ، نقلًا من: فقه اللغات السامية، لكارل بروكلمان، ص ٤٢ .
- (٦٥) يُرَاجع: المرجع السابق، ص ١٧٤ .

- (٦٦) سِرّ صناعة الإعراب ٣٣/١.
- (٦٧) يُنظر: في اللسانيات العربية المعاصرة "دراسات ومثاقفات"، ص ٩٨.
- (٦٨) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، ص ٧٥. وما بين المعوقفتين زيادة منى، تطلبها السياق.
- (٦٩) الخصائص ٣٥٧/١ - ٣٥٨ (طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- (٧٠) الياءات المشدّات في القرآن الكريم وكلام العرب، ص ٣٥.
- (٧١) يُنظر: البينية لعلوم اللغة العربية، لـ "مجدي رشاد"، ص ١٤٣ هامش (بتصرف).
- (٧٢) يُراجع: المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- (٧٣) يُراجع: الياءات المشدّات في القرآن الكريم وكلام العرب، لـ "مكيّ بن أبي طالب القيسي"، ص ٣٥ هامش - ٣٦.
- (٧٤) سورة "مريم" ١٩/ من الآية ٦٨.
- (٧٥) سورة "مريم" ١٩/ من الآية ٧٠.
- (٧٦) يُراجع: الياءات المشدّات في القرآن وكلام العرب، لـ "مكيّ بن أبي طالب القيسي"، ص ٥١ هامش.
- (٧٧) الكتاب لـ "سببويه" ٤/ ٣٨٤ - ٣٨٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لـ "مكيّ بن أبي طالب" ١/ ٢٨٥، ٤٧٧ - ٤٧٨، ٢/ ٨٤ - ٨٥.
- (٧٨) يُراجع: المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرّف العربي"، ص ١٧٢.
- (٧٩) يُراجع: المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة للصرّف العربي"، للدكتور "عبد الصبور شاهين"، ص ١٨٢ (طبعة مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي)، والجوانب الصوتية في كُتب الاحتجاج للقراءات، للدكتور عبد البديع النيرباني، ص ١٥٥ - ١٥٦.
- (٨٠) يُراجع: المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة للصرّف العربي"، ص ١٨٣ (بتصرف).
- (٨١) يُراجع: المرجع السابق، ص ١٨٧ - ١٩٠.
- (٨٢) يُنظر: نظرية المناسبة الصوتية "دراسة لغوية"، للدكتور ماهر عباس جلال، ص ٤٤٩.
- (*) يُنظر: ورّن أسماء حدث فيها إعلال بالنقل ثم الحذف، من هذا المبحث.
- (٨٣) ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، ص ٧٤. وما بين المعوقفتين منى؛ رغبة في الإيجاز، لأنني ذكرت هذا القانون وشرّحه، في السطور السابقة.
- (٨٤) يُراجع: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ٢٨٠ (طبعة الحلبي).
- (٨٥) الإبدال اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور إسماعيل أحمد الطحّان، ص ٤٠.
- (٨٦) يُراجع: حاشية الصبّان على شرح ابن مالك ٤/ ٢٨٠.
- (٨٧) يُنظر: اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم محمد نجا، ص ٥٥.

- (٨٨) يُرَاجع: المنهج الصوتيّ للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرّف العربيّ"، للدكتور عبد الصبور شاهين، ص ١٦٨.
- (٨٩) يُرَاجع: شَذَا العَرَف في فَنّ الصرّف، للشيخ أحمد الحَمَلَاويّ، ص ٢١٣.
- (٩٠) يُرَاجع: المصدر السابق، ص ٢١٢.
- (٩١) يُنظر: ظاهرة الإعلال والإبدال، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ١٤٣.
- (٩٢) يُرَاجع: شَذَا العَرَف في فَنّ الصرّف، للشيخ أحمد الحَمَلَاويّ، ص ٢١٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأَنْصَارِيّ ٣٥٦/٤.
- (٩٣) سورة "القمر" ٥٤/ الآية ١٧، والآية ٢٢: ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾. والكلمة موجودة في الآية (١٥) أيضًا.
- (٩٤) الكشاف ٣١١/٤ ولم يعزّها الزمخشريّ إلى قارئها. وقُرئ مُدَكِّر على الأصل، في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٥٦/٤ (طبعة المكتبة العصرية).
- (٩٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٥٥/٤. وتراجع هذه القاعدة الصرفية أيضًا، في: شَذَا العَرَف في فَنّ الصرّف، للشيخ أحمد الحَمَلَاويّ، ص ٢١٢.
- (٩٦) البيت لـ "زُهَيْر بن أَبِي سُلْمَى" في ديوانه، صنعة "أبي العباس ثعلب"، ص ٥٢، وفي شَذَا العَرَف في فَنّ الصرّف، للشيخ أحمد الحَمَلَاويّ، ص ٢١٣. والبيت بلا نسبة في كتاب سيبويه ٤٦٨/٤ طبعة هارون، والخصائص لابن جنّيّ ١٤١/٢ وأوضح المسالك، لابن هشام الأَنْصَارِيّ ٣٥٥/٤ طبعة المكتبة العصرية، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش ١٠/١٤٩، ٤٧ طبعة عالم الكتب، ولسان العرب لابن منظور (ظلم) طبعة دار المعارف، والتصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرّيّ ٣٩١/٢.
- (٩٧) سورة "فاطر" ٣٥/ الآية ٣٧.
- (٩٨) البيان في روائع القرآن، للدكتور تَمَام حَسَّان ٢٠٤/١.
- (٩٩) سورة "الشمس" ٩١/ الآية السادسة.
- (١٠٠) سورة "النازعات" ٧٩/ الآية ٣٠.
- (١٠١) يُرَاجع: البيان في روائع القرآن، للدكتور تَمَام حَسَّان ٢٠٥/١.
- (١٠٢) يُرَاجع: المرجع السابق، ٤٣٠/١.
- (١٠٣) يُرَاجع: الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، ص ٢٥٣، ٢٥٤.
- (١٠٤) يُرَاجع: نظرية المناسبة الصوتية "دراسة لغوية"، ص ٤٤٨.
- (١٠٥) سورة "يوسف" ١٢/ من الآية ٧٦.
- (١٠٦) يُنظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويّه، ص ٦٩، وقد نسبها إلى الاثنين معًا، أمّا "الزمخشريّ" في الكشاف ٤٨٥/٢، وابن جنّيّ في المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/٢٠، وأبو حيّان الأَنْدَلِسِيّ في البحر المحيط ٣٠٦/٦.

- (١٠٧) يُرَاجَع: شَدَا العَرَف في فَنِّ الصَّرْف، ص ١٩٤.
- (١٠٨) يُنْظَر: من لُغَات العَرَب "لغة هُدَيْل، للدكتور عبد الجوّاد الطيب، ص ٩٣، ١٠٢.
- (١٠٩) الكتاب ٣٣١/٤ (طبعة هارون).
- (١١٠) يُرَاجَع المصدر السابق ، الصفحة نفسها.
- (١١١) يُنْظَر: الهمز والتسهيل في القراءات واللهجات العربية، للدكتور أحمد طه حسانين سلطان، ص ١١٦.
- (١١٢) سورة "مريم" ١٩/ من الآية الثامنة.
- (١١٣) سورة "الفرقان" ٢٥/ من الآية ٢١.
- (١١٤) البحر المحيط ٩٦/٨.
- (١١٥) سورة "مريم" ١٩/ من الآية الثامنة.
- (١١٦) معاني القرآن ١٦٢/٢ (طبعة دار الكتب والوثائق القومية) .
- (١١٧) تُرَاجَع هذه الأبيات في: الخصائص، لابن جَنِّي ٥٥/٢ (طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب) وذكر أنها من إنشاد " أبي زَيْد"، وكذلك في لسان العرب، لابن منظور(نوت) .
والتوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفَرَّاء في معاني القرآن ، للدكتور طه صالح أمين أغا، ٤٠.
- (١١٨) يُرَاجَع: المَزْهَر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ٢٢٢/١ (النوع الحادي عشر: معرفة الرديء المذموم من اللغات)، وفصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب، ص ١٥١.
- (١١٩) يُرَاجَع: المَزْهَر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ٢٢٢/١.
- (١٢٠) يُرَاجَع: فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التَّوَّاب، ص ١٥١-١٥٢.
- (١٢١) سورة "الناس" ١١٤/ الآية الأولى.
- (١٢٢) يُنْظَر: القراءات الشاذة ، لابن خَالَوَيْه، ص ٢٧٠، والتوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفَرَّاء في معاني القرآن، ص ٤١.
- (١٢٣) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (عتا) ص ٣٢٤، و (عسى) ص ٣٣٨.
- (١٢٤) سورة "الإسراء" ١٧/ من الآية الرابعة .
- (١٢٥) يُنْظَر: البحر المحيط، لأبي حَيَّان " ١٣ /٦ .
- (١٢٦) يُرَاجَع: المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٢٧) سورة "الأطفال" ٨/ من الآية ٤٢.
- (١٢٨) يُرَاجَع: البحر المحيط، لأبي حَيَّان الأندلسي ٣٢٢/٥، وكتاب "سَبِيوَيْه" ٣٨٤/٢.
- (١٢٩) الكشَّاف ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ (طبعة مكتبة مصر).
- (١٣٠) البحر المحيط ٣٢٢/٥.
- (١٣١) يُرَاجَع: المصدر السابق ٣٢٢/٥ .

- (١٣٢) يُرَاجع : لسان العرب، لابن منظور (قصا).
- (١٣٣) يُرَاجع: المصدر السابق نفسه.
- (١٣٤) سورة "المجادلة" ٥٨/ من الآية ١٩.
- (١٣٥) يُرَاجع: الكشّاف، للزمخشريّ ٤/٣٦٢ (طبعة مكتبة مصر).
- (١٣٦) يُرَاجع: البحر المحيط ٨/٢٣٨.
- (١٣٧) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ١/٢٢٩ (طبعة دار الحرم للتراث).
- (١٣٨) يُرَاجع: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، ص ٧١.
- (١٣٩) يُرَاجع: المرجع السابق، ص ٦٧.
- (١٤٠) يُرَاجع: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ص ٢٩١.
- (١٤١) تراجع هذه المراحل الأربع في: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ص ٢٩١ - ٢٩٨.
- (١٤٢) سورة "مريم" ١٩/ من الآية ٥٥.
- (١٤٣) معاني القرآن ٢/١٦٩.
- (١٤٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
- (١٤٥) الكتاب ٤/٣٨٥ (طبعة هارون).
- (١٤٦) سورة "الاعراف" ٧/ الآية العاشرة.
- (١٤٧) البحر المحيط ٥/١٥.
- (١٤٨) يُنظر: من لغات العرب "لغة هذيل"، للدكتور عبد الجواد الطيب، ص ٩٠.
- (١٤٩) معاني القرآن ١/٣٧٣.
- (١٥٠) المصدر السابق ١/٣٧٣ - ٣٧٤.
- (١٥١) يُرَاجع: البحر المحيط ٥/١٥.
- (١٥٢) سورة "يوسف" ١٢/ من الآية ٤٥.
- (١٥٣) يُرَاجع: الكشّاف ٢/٤٧٣ (طبعة مكتبة مصر).
- (١٥٤) يُرَاجع: الكشّاف، للزمخشريّ ٢/٤٧٣ (طبعة مكتبة مصر)، والبحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ ٦/٢٨٤، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للنبأ الدميّاطيّ، ص ٣٣٢.
- (١٥٥) سورة "القمر" ٥٤/ من الآية ١٧.
- (١٥٦) الكشّاف، للزمخشري ٤/٣١١ (طبعة مكتبة مصر).
- (١٥٧) يُرَاجع: الكشّاف، الصفحة نفسها.

"مصادر البحث ومراجعته"

- أبحاث في علم أصوات اللُّغة العربية، للدكتور أحمد عبد التَّوَّاب الفيوميّ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- الإبدال اللغويّ في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور إسماعيل أحمد الطَّحَّان، بحث منشور في مجلة اللسان العربيّ، الرباط - المغرب، العدد السادس، شوال ١٣٨٨هـ - يناير ١٩٦٩م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للنبأ الدِّمِيَّاطِيّ، وَضَعَ حواشيه: الشيخ أنس مهرة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الأصوات اللُّغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.
- إعراب القرآن الكريم، وضعه: الدكتور محمد محمود القاضي، أشرف عليه وراجعته: الدكتور كمال بشر، والدكتور عبد الغفار حامد هلال، القاهرة، مكتبة الصحوة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الإعلال بين التعليلين الصرفيِّ والصوتيِّ، للدكتور صيَّوان خُضَيْر خلف، بحث منشور في مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد (٣٨) العدد الرابع، كلية التربية الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٣م.
- الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، للباحثة: أنجب غلام نبي بن غلام محمد، رسالة دكتوراه مخطوطة في كلية التربية للبنات، بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيَّان الأندلسيِّ، طبعة جديدة بعناية الشيخ زُهَيْر جعيد، القاهرة، دار الفكر العربيّ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنصّ القرآنيِّ، للدكتور تَمَّام حَسَّان، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- البيِّنِيَّة لعلوم اللغة العربية، لـ "مجدي رشاد"، القاهرة، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرِيّ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- التطور النحويّ، لـ "برجشتراسر"، تعليق: الدكتور رَمَضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفراء في معاني القرآن، للدكتور طه صالح أمين أغا، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق وتعليق: الدكتور منصور عليّ عبد السميع، والدكتورة ثناء محمد سالم، والدكتور محمد محمود القاضي، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، القاهرة، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- الخصائص، لابن جنّي، تحقيق: محمد عليّ النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لسببويه الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
- دراسة في علم الأصوات، للدكتور حازم عليّ كمال الدين، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- ديوان "زهير ابن أبي سلمى"، صنعة أبي العباس ثعلب، طبعة دار الكتب ١٩٤٤م، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق: لجنة من الأساتذة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م.
- شذا العرف في فنّ الصّرف، للشيخ أحمد الحَمَلاويّ، تحقيق: الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرّضِيّ الاسترأباديّ، تحقيق: محمد نور الزفزاف، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

- شرح المفصل، لابن يعيش، القاهرة، طبعة عالم الكتب، د.ت.
- الصَّاحِبِي فِي فِقْهِ اللُّغَةِ سُنَّنِ العَرَبِ فِي كَلَامِهَا، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر) قدّم هذه الطبعة: الدكتور عبده الراجحي، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣م.
- صحيح البخاري، اعتنى به: أبو صُهَيْب الكرمي، الرياض، طبعة بيت الأفكار الدولية للنشر، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- علم الصَّرْفِ الصوتي، للدكتور/عبد القادر عبد الجليل، عمّان، الأردن، ٢٠١٠م.
- علم الصَّرْفِ العربي "أصول البناء وقوانين التحليل"، للدكتور صبري المتولي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
- علم اللغة العام (الأصوات) للدكتور كمال بشر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١م.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- في اللسانيات العربية المعاصرة "دراسات ومثاقفات"، للدكتور سعد مصلوح، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- القراءات الشاذة، لابن خَالَوَيْه، تحقيق: محمد عيد الشهباني، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الكتاب، لـ "سَبِيوَيْه"، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السَّبْعِ وَعَلَّهَا وَحُجَّجَهَا، لـ "مَكِّي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور رمضان محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

- الكشّاف، للزمخشريّ، شرحه وضبطه وراجعه: يوسف الحمّاديّ، القاهرة، طبعة مكتبة مصر، د.ت.
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله عليّ الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذليّ، القاهرة، طبعة دار المعارف، ١٩٧٩م.
- اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم محمد نجا، القاهرة، طبعة دار السعادة، د.ت.
- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنيّ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.
- مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويّه، تحقيق: برجشتراسر، القاهرة، طبعة مكتبة المتنبي، د.ت.
- المُرّهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطيّ، تحقيق: محمد أحمد جاد المولّي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، وعلىّ محمد البجاويّ، القاهرة، دار الحرّم للتراث، الطبعة الثالثة، د.ت.
- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد عليّ النجار (ج ١) ومحمد عليّ النجار (ج ٢) وعبد الفتاح إسماعيل شلبي (ج ٣) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م — ٢٠٠٢م
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبيدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الاصفهانيّ، ضبطه وراجعه: محمد خليل عيتاني، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.
- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥م.
- من لغات العرب لغة هُدَيل، للدكتور عبد الجوّاد الطيب، القاهرة، ١٩٨٥م
- المنهج الصّرْفِيّ في الإبدال والإعلال والتقاء الساكنين والإدغام، للدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيونيّ، القاهرة، دار الزينيّ، ١٩٧٨م.



- المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي"، للدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٧٧م.
- النحو الوافي، لعباس حسن، القاهرة، ار المعارف، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٩٩م.
- نظرية المناسبة الصوتية "دراسة لغوية"، للدكتور ماهر عباس جلال، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الهمز والتسهيل في القراءات واللهجات العربية، للدكتور أحمد طه حسانين سلطان، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الياءات المُشدّات في القرآن الكريم وكلام العرب، لـ "مكي بن أبي طالب القيسي"، حَقَّقَه وقَدَّمَ له وعلَّق عليه: الدكتور أحمد حسن فرحات، ، عمَّان - الأردن، دار عمَّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٢م.



فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٥٤٦٩
٢.	Abstract	٥٤٧٠
٣.	مقدمة:	٥٤٧١
٤.	تمهيد (تحرير مصطلحات البحث):	٥٤٧٥
٥.	المبحث الأول: الإعلال وأنواعه من منظور لغوي.	٥٤٨٠
٦.	المبحث الثاني: الإبدال الصرفي من منظور لغوي.	٥٥٣٠
٧.	المبحث الثالث: أثر القراءة القرآنية في الإعلال والإبدال.	٥٥٣٩
٨.	”خاتمة البحث وأبرز نتائجه“	٥٥٥٢
٩.	”هوامش البحث“	٥٥٥٧
١٠.	”مصادر البحث ومراجعته“	٥٥٦٤
١١.	فهرس الموضوعات	٥٥٦٩

